

كتاب المسائل في الخلاف

تبيين التصريحتين والتعديتين

أتمهه الشيخ أبي محمد سعيد بن محمد بن سعيد الشنسابوري

الكلام في الجوهر

KITĀBU 'L-MASĀ'IL FTL-ḤILAF BE'N

AL-BASRIJJĪN WA 'L-BAGDĀDIJJĪN.

AL-KALĀM FTL ĠAWĀHIR.

Die
atomistische Substanzenlehre
aus dem Buch der Streitfragen
zwischen Basrensern und Bagdadensern

ediert von

Arthur Biram.

Leiden.

E. J. Brill.

1902.

Meinen lieben Eltern!

١١١٥	٨
فن نمبر	الف ٨
كتاب نمبر	

مَسْئَلَةٌ فِي تَمَازُلِ الْجَوَاهِرِ

ذهب شيوخنا إلى أَنَّ الجواهر كُلَّهَا جنس واحدٌ وذهب شيوخنا أبو القسم البلاخي إلى أَنَّ الجواهر قد تكون مختلفة كما أَنَّها قد تكون متماثلة وقد قل في كتبه في الدلالة على أَنَّ الله تعالى ليس بجسم ما من جسم يكون^١ إلا وله شبهة أو يجوز أن يكون له شبهة وهذا يقتضي أَنه يجوز أن الجسم يخالف لجسم آخر إلا أَنه يجوز أن يصير موافقا له والذي يدل على صحته ما نذهب إليه وجوه

أحدها أَنَّ أحد الجوهرين يلتبس على المدرك بالآخر مع علمه بتغايرهما وإن ثبت قلت مع أنه لا [20] تعلق بينهما والالتباس على هذا الحد لا يكون إلا لأجل أَنَّ أحدهما كانه الآخر فيما يتناوله الإدراك وذلك يدل على تماثلهما لأن الإدراك لا يتعلق بالشئ إلا على ما تقتضيه صفته الذاتية والاشتراك في ذلك يوجب التماثل

فإن قيل لم قلتم أَنَّ هذا الالتباس لأجل أَنَّ أحدهما كانه الآخر فيما يتناوله الإدراك قيل له لا بد من أن يكون للالتباس وجهٌ يصرف إليه فقد علمنا أَنَّ أحد المدركين قد يلتبس بالآخر لتعلق بينهما من حلول أو مجاورة وقد يلتبس لمكان تماثلهما وكون أحدهما كانه الآخر في الوجه الذي يتناوله الإدراك وإذا لم يكن الالتباس لمكان

١) يكون aus Glossa.

التعلّق وجب أن يكون تماثلهما ولا شبهة في أن الالتباس لم يحصل
بين الجوهرين لأجل ما ذكرناه من التعلّق فالواجب أن يقال إنما
التبس أحدهما بالآخر لأجل تماثلهما

فإن قيل لم قلتم أن الإدراك لا يتعلّق بالشئ إلا على ما يقتضيه
أخصّ أوصافه قيل له لأننا ١) عند الإدراك نعلم اختلاف ما يتعلّق
من المدركات إذا لم يكن لبس ٢) كما نعلم وجود ما ندركه فلا
يخلو الإدراك من أن يتعلّق بوجود ما ندركه أو يكون متعلّقا
بالصفة التي الأجلها يخالف غيره ولا يجوز أن يكون الإدراك متعلّقا
بالوجود لأجل أنه كان يجب أن يشيع في كل موجود وهذا يقتضي
أن تكون الموجودات كلها مدركة بجميع الحواس وذلك لا يجوز ويجب
أن يكون السواد مدركا على مثل الصفة التي يدرك عليها البياض
لأن صفة الوجود واحدة وهذا يوجب أن يلتبس السواد بالبياض
على المدرك وذلك محال، وبعد فإنا نعلم عند إدراكنا للجوهر صفات
ثلاث وهي تَحْيُيزٌ ووجودٌ وكونٌ كائنا في جهة [26] ولا يجوز أن
يتعلّق الإدراك به على الصفة الوجود لما قد بيناه ولا يجوز أن
يتعلّق به على أنه كائن في جهة لأنه لو كان كذلك لوجب أن يفصل
بين أن يكون كائنا في تلك الجهة وبين أن ينتقل إلى أقرب المَحَلّيات ٣)
منها وقد علمنا أنّا إذا أدركنا الجوهر في مكان ثم غاب عن بصرنا ثم
أدركناه في أقرب الأماكن منه لم نفرق بين الحالين فيجب أن لا
يصحّ أن يتعلّق الإدراك به على هذه الصفة فلم يبق إلا أنه يدرك
على صفة التَحْيُيز وهي الصفة بها يتميز من غيره فقد بان أن الإدراك
لا يتعلّق بالشئ إلا على صفة مقتضاها عن أخصّ أوصافه، وبعد فإنا

١) Glosse أنّا لأجل. ٢) ليس. ٣) Glosse إليه.

عند الإدراك نعلمه على الصفة التي بها يتميز عن غيره لأن الإدراك
 طريق إلى معرفة التماثل والاختلاف فلو كان الإدراك متعلقا به على
 صفة أخرى لكان يجب أيضا أن يتعلق به على هذه الصفة وهذا
 يوجب أن يكون الإدراك متعلقا بالشئ على أكثر من صفة واحدة
 ومضى جواز ذلك ولا حاصر وجب أن يكون سبيله سبيل العلم في
 أنه يصح أن يتعلق بالشئ على كل صفة هو عليها وقد عرفنا فساد
 ذلك على أن الإدراك لا يخلو من أن يكون متعلقا بصفة تحصل بالفاعل
 أو يكون متعلقا بصفة صادرة عن معنى أو يتعلق بصفة تحصل لا
 للذات ولا لمعنى أو يكون متعلقا بصفة ذاتية أو يكون متعلقا بصفة
 مقتضاة عن صفة انذات وقد عرفنا أنه لا يجوز أن يتعلق الإدراك
 بالذات على صفة قد حصلت بالفاعل لأنه لو كان كذلك لكان يجب
 أن يتعلق بالحدوث لأنه هو الصفة التي تحصل بالفاعل وقد بينا
 فساد القول بأن الإدراك يتعلق بالشئ على صفة الوجود ولا يجوز أن
 يتعلق بصفة لمعنى لأنه كان يجب أن [32] يتعلق بكل صفة تحصل
 لمعنى¹⁾ وهذا يوجب أن ندرك الجوهر كائنا في جهة وقد بينا فساد
 ذلك ويجب أن ندرك كون الواحد منا على سائر الصفات التي يحصل
 عليها لأجل معاني ولا شبهة في فساد ذلك ولا يجوز أن يتعلق بصفة
 تحصل لا للذات ولا لمعنى لأنه كان يجب أن ندرك المتحدث متحدثا
 ويجب أن ندرك كون الواحد منا مدركا وقد عرفنا فساد ذلك ولا
 يجوز أن يتعلق به على صفة ذاتية لأننا عند الإدراك للجوهر لا نعلم
 له صفة زائدة على تحييره ولا يجوز أن ندركه على صفة ولا نعلمه
 عليها كما يجوز أن نعلمه على صفة لا ندركه عليها فإن قيل أتا لا

1) Das J aus Glosse.

نعلمه على تلك الصفة لأنها تلتبس بالتحيز قبل له إذا كان الإدراك يتناول تلك الصفة لا التحيز وحصل العلم بالتحيز على سبيل التبع فإن التلبس فيجب أن يلتبس بالتحيز به حتى نعلم تلك الصفة عند الإدراك مفصلة ويلتبس بها غيره ولا نعلم الصفة الأخرى إلا على ضرب من الجملة وهذا لما قد عرفنا أن الوجود لما لم يتناوله الإدراك كما يتناول تحيز الجوهر لم يلتبس بالتحيز بالوجود بل الوجود يلتبس بالتحيز حتى يحتاج في معرفته على التفصيل إلى دلالة وبعد فكان يجب أن يدرك المعدوم إن كان الإدراك يتعلق به على صفته الذاتية لأن تلك الصفة فيما تثبتته مستحقة للذات في حالتها العدم والوجود وإذا صحت هذه الجملة علمنا أن الإدراك لا يتعلق بالذات إلا على الصفة المقتضاة من صفة الذات

فإن قيل أنيس أحدهما يفرق بين الأسود والأبيض ولا يلتبس عليه أحدهما بالآخر فإن كان الالتباس في الاسوديين يدل على تماثلهما فالعقل بين الأسود والأبيض يدل على اختلافهما [86] قيل له من هذا السؤال أجوبة أحدها أن مجرد الالتباس لم يجعله دلالة التماثل حتى يلزم أن يكون مجرد الفصل دلالة الاختلاف وإنما فصلهما بتماثل المدركين إذا التبتس أحدهما بالآخر على المدرك متى لم يمكن أن يتعلق الالتباس بوجه سوى تماثلهما فعروض ذلك أن لا يمكن أن يعلق الفصل بأمر آخر سوى اختلافهما في أنفسهما وقد عرفنا أن الفصل بين الأسود والأبيض يمكن أن يعلق باختلاف ما فيهما من السواد والبياض لا باختلاف الجوهرين في أنفسهما يبين ذلك أنهما لو كانا خاليين من اللون لما أمكن الفصل بينهما والجواب الثاني أن الالتباس قد يحصل في الأسود والأبيض ألا ترى أن أحدهما إذا أدرك باللمس لم يتميز عند المدرك من الآخر إذا أدركه لمسا وهذا

الالتباس ليس إلا لمكان التماثل والثالث أن الالتباس^١ في مختلفي^٢ اللون كثبوت^٣ في متفق^٤ اللون لأننا نجوز أن يكون هذا الذي نشاهده الآن وهو أبيض هو الذي شاهدناه من قبل ودان أعود وأما أبدل سرانه ببياض فقد ثبت أن الالتباس واقع في هذه الجواهر اتفقت في ألوانها أو اختلفت والرابع أن هذا ليس بـ^٤نشر من أن لا يتم فيه ما أوردناه من دليل الالتباس وهذا لا يكون طعنا في الدلالة لأجل أنه لا يمنع أن تشترك ذاتان في حكم من الأحكام ثم ما يدل على ثبوت الحكم في أحدهما غير ما يدل على ثبوت الحكم في الآخر كما قد عرفنا أن الأجسام والأعراض قد اشتركت في الحدوث وإن كان ما يدل على حدوث الجسم لا يستقيم في الأعراض والخامس أن هذين الجوهرين إذا علم من حالتهما أنهما لو كانا خاليين من اللون [4e] لالتبس أحدهما على المدرك بالآخر في الوجه الذي يتناول الإدراك فيجب أن يقضى بتماثلهما وإذا كانا مثليين^٥ إن كانا خاليين من اللون فكذلك يجب تماثلهما وإن اختلفا في اللون لأنهما إذا تماثلا فأنما يتماثلان^٦ لما هما عليه في أنفسهما ولا يجوز أن تتغير حالتهما في ذلك بوجود ما يوجد فيهما من المعاني المختلفة دليل آخر وهو أن الجواهر لو كانت مختلفة لكانت مفترقة في حكم يكون الافتراق في ذلك الحكم ينبئ عن اختلافهما لأن ذلك واجب في كل مختلفين وقد عرفنا أنها لم تغترق في وجه يكون الافتراق فيه يوجب الاختلاف لأنهما قد اشتركت في كونها جواهر وقد اشتركت في التماثل عند الوجود وفي أنها إذا حصلت

1) Im Msor. Lücke.

2) Msor. المختلفي.

3) Msor. أو.

4) Msor. تماثلان.

موجودة متخيرة فكل واحد منها يَحْتَمِلُ من الأعراض ما يحتمله
سائرهما وإذا كان كذلك لم يصح افتراقهما في وجه يكون ذلك مؤثرا
بالاختلاف وكاشفا عنه

فإن قيل فلم قلتم أن كل واحد منهما يحتمل من الأعراض ما يحتمله
غيره إذا اشتروا في التخيير قيل له لأجل أن احتمال العرض حكم
يتبع الاختيار فيجب في كل متخير أن يحتمل ما يحتمله غيره من
المتخيرات فإن قيل فكيف يصح ذلك ولا يجوز أن يوجد في أحد
الجوهرين ما يصح أن يوجد في غيره قيل له وإن كان لا يصح أن
يوجد في أحدهما نفس ما يصح أن يوجد في غيره فإنه لا يخرج
من أن يكون محتملا له لأننا نريد بالاحتمال أنه لو كان ذلك ما
يوجد فيه لكان ما هو عليه من التخيير [46] كافيا، وبعد فقد
ثبت أن التاليف يجوز أن يحل في الجوهرين فقد ثبت إذا أن
أحدهما يصح أن يوجد فيه عين ما يصح وجوده في الآخر، على
أنه لا فرق بين أن يحتمل غير ما يحتمله الآخر حتى يوجد فيه
غير ما يصح وجوده في الآخر وبين أن يحتمل ما يحتمله الآخر فيما
يرجع إلى ذاته ألا ترى أنه لو كان يصح أن يوجد في كل واحد
منهما نفس ما يصح أن يوجد في الآخر لكان حالهما فيما يرجع
إلى ذاتهما كحالهما إذا لم يصح أن يوجد في كل واحد منهما
نفس ما يوجد في الآخر فإن قيل أليست القدرة مختلفة وإن كانت
كل واحدة منها تتعلق بمثل ما تتعلق به الأخرى ما أنكروا أن
الجواهر مختلفة وإن كل واحد منها يحتمل مثل ما يحتمله الآخر
قيل له أن من تأمل ما ذكرناه لا يورد هذه الزيادة لأجل أن القدرتين
لو تعلقتا بمقدور واحد لكانت حالهما بخلاف ما هما عليه الآن
ومقدورهما متغاير وليس كذلك سبيل الجوهرين لما قد بينا أن

حاصلها فيما يرجع الى ذاتهما لا تتغير سواء صح أن يوجد في كل واحد منهما ما وجد في الآخر أو لم يصح أن يوجد في ميحل واحد منهما إلا مثل ما يوجد في الآخر فبطل ما قدره .

وما يقارب هذه الدلالة أن يقال لو كان الجوهرا من مختلفين لكانا مفترقين في صفة من الصفات لأن الاختلاف لا يصح مع الاشتراك في سائر الصفات وقد عرفنا أنه لا صفة تحصل لبعض الجواهر إلا والآخر يشاركه فيها أو يصح أن يشاركه فيها، بيلان ذلك أن صفات الجواهر أربع وهي كونها جواهر وتخصيصها ووجودها وكونها كائنة في المتكائيات التي تحصل فيها وقد عرفنا أنها مشتركة في كونها [5] جواهر ومشاركة في التخصيص عند الوجود ولا جهة يحصل فيها جواهر إلا ويجوز أن ينتقل عنها ويحصل فيها غير فيكون مشاركا له في الصفة التي كان حاصلها عليها من قبل وإذا كان كذلك وجب القضاء بأنها متماثلة

تليد آخر وما يدل على ذلك أن الجواهر إنما يتميز بما ليس بجوهر بكونه جوهرا وتخصيصه وقد عرفنا أن الجواهر عند الوجود مشتركة في التخصيص وإذا لم تكن موجودة فهي مشتركة في كونها جواهر وإن لم تشترك في التخصيص ومعلوم أنها إذا وجدت يجب تخصيصها وإذا كان كذلك وجب القضاء بتماثلها لأن الصفة التي بها تتميز الذات عن مخالفيها بها توافق ما يشاركها في كونها جواهر فإن قيل لم قلتم أن الجواهر يخالف ما ليس بجوهر بكونه جوهرا وتخصيصه قيل له لأننا متى عرفنا تخصيصه وإن لم نعرف له صفة أخرى مثلا علمنا تميزه عما خالفه فيجب أن يكون التميز يحصل بتخصيصه وما

يقتضيه لأنه لو كان يتميز بصفة أخرى لَكُنَّا مَعْنَى لَمْ نَعْرِفْ تِلْكَ
 الصِّفَةَ لَمْ نَعْلَمْ مُخَالَفَتَهُ وَإِنْ عَلِمْنَا التَّحْيِيزَ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّخَالَفَةِ فَرَحُّ
 عَلَى الْعِلْمِ بِمَا يَتَوَقَّرُ فِي التَّخَالَفَةِ بِمَا قَدْ بَيَّنَّ فِي التَّكْتِبِ، وَبَعْدَ فَإِنَّهُ
 لَيْسَ يَخْلُو تَمَيُّزُ الْجَوْهَرِ مِنْ مَخَالَفَةٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ حَدُوثِهِ أَوْ
 لِأَجْلِ صِفَةٍ يَسْتَحَقُّهَا لَعَلَّةٌ نَحْوُ كَوْنِهِ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ أَوْ لِأَجْلِ وَجُودِ
 مَعْنَى فِيهِ نَحْوُ أَنْ يَقُولَ أَنَّ الْأَسْوَدَ يَخَالَفُ الْأَبْيَضَ بِوُجُودِ السَّوَادِ فِيهِ
 أَوْ يَكُونَ مَخَالَفًا لغيره متميِّزًا عنه لكونه جَوْهَرًا أَوْ لَتَحْيِيزِهِ كَمَا نَقُولُهُ،
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخَالَفًا لغيره لحدوثه لوجوه أحدها أنه كان قَبْلَ
 الْحُدُوثِ مَخَالَفًا لغيره وَالثَّانِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَلَّ مَا سِوَاهُ فِي
 الْحُدُوثِ مِثْلًا لَهُ وَبَعْدَ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِحَدَثٍ مَخَالَفًا لِلْمَعْدُومِ
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ هَذَا مُحَدَّثٌ وَالْآخِرُ مَعْدُومٌ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ [55]
 إِذَا وَجِدَ الْمَعْدُومَ أَنْ يَصِيرَ مَخَالَفًا لِنَفْسِهِ وَإِذَا هَلُمَّ الْمَحْدَثُ أَنْ
 يَصِيرَ مَخَالَفًا لِنَفْسِهِ وَقَدْ هَرَفْنَا فَسَادَ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخَالَفًا
 بِصِفَةٍ تَحْصُلُ لَعَلَّةٌ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ مِنْ
 أَنْ يَكُونَ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ وَلَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَخَالَفًا لِمَا كَانَ
 مَخَالَفًا لَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَخَالَفًا
 لِمَا خَالَفَهُ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ فِي جِهَةٍ أُخْرَى وَيَقَعُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ الْخِلَافُ
 أَيْضًا وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا لِلْحُكْمِ فِي هَذِهِ الْذَاتِ
 يَحْصُلُ لَصِفَتَيْنِ يَتَدَيَّنُّ وَبَعْدَ فَلَمَّا كَانَ الْجَوْهَرُ فِي حَالِ عَدَمِهِ
 مَتَمَيِّزًا مِنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ كَاتِنًا فِي جِهَةٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ أَنَّ الْخِلَافَ
 حَصَلَ لكونه كَاتِنًا فِي جِهَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِأَنَّهُ خَالَفَ لَوْجُودَ مَعْنَى
 لِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَنَّهُ لَا يَخَالَفُ غَيْرَهُ لكونه كَاتِنًا فِي جِهَةٍ وَلَئِنْ
 كَانَ يَجِبُ إِذَا بَطَلَ سَوَادُ هَذَا الْجَوْهَرِ بِالْبَيَاضِ أَنْ يَصِيرَ مَخَالَفًا
 لِنَفْسِهِ وَهَذَا يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُذَكَّرَ فِي فَسَادِ قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ أَنَّهُ يَخَالَفُ

مُخْتَلَفَةً لَكُونِهِ كائناً في جهة، على أنه كان يجب إذا اختلفا في
 بلعيم واحد واختلفا في اللون أن يكونا مثليين مختلفين وقد عرفنا
 أن ذلك لا يجوز لأنه كان يجب إذا طرى عليهما الصد أن ينفيهما
 من حيث تماثلاً ولا ينفيهما من حيث اختلفا وهذا يوجب أن
 يكونا موجودين معدومين في حالة واحدة وقد عرفنا فساد ذلك،
 فثبتت صحة ما قلناه من أنه يخالف مختلفه لكونه جوهرًا ولتحيّزه

فإن قيل ولم يجب في كل ما شاركه في التماثل أن يكون مثلاً له
 وما أنكرتم أن هذه القضية إنما تجب إذا ثبت أن صفة التماثل
 صفة واحدة قيل له لو اختلفت صفة التماثل في الذات مع أنا
 ندركها متميزة لوقع الفصل بين كل متميزين وقد علمنا أنا لا نفصل
 فإن قيل هذا انتقال إلى دليل آخر وهو [55] دليل الإدراك قيل له
 ليس الأمر على ما ظننت لأن بعض ما نذكر في الدلالة من الشروط
 إذا أسقط به سؤال يذكر على دليل آخر لا يكون انتقالاً وإنما يكون
 انتقالاً إذا أمكن الاختصار على ذلك القدر في أصل المسئلة فأمّا إذا
 كان الاختصار على ذلك القدر في أصل المسئلة لا يمكن وهو أنا لا
 نفرق عند الإدراك بين كل متميزين لا يمكن الاختصار في الدلالة
 على تماثل الجوهرين فإنه لا يكون انتقالاً وقد علمنا أنا بأن نفرق
 عند الإدراك بين كل متميزين لا يمكن الاختصار في الدلالة على تماثل
 الجوهرين ولا بد من أن نرتب الدليل على الحد الذي يبينه فيجب
 أن لا يكون هذا انتقالاً، وهذه الجملة كافية في نصره ما نقوله

فأمّا ما يعلقون به من الشبهة فقد دخل² في تصاعيف ما أورثناه لأنهم
 إن قلوا أنا نفرق بين الأسود والأبيض كما نفرق بين الأسود والبياض

1) Fehlt wohl هذا.

2) Fehlt wohl الجواب.

فيجب أن يكون الأسود مخالفاً للأبيض فقد أفسدناه وإن قلنا
ههنا جواهر لا تحتل العلم والقدرة والحياة كالجماد والجماد المنفرد
فيجب أن تكون مخالفة لما يحتمله فقد دخل الجواب عنه فيما ذكرنا
لأننا قد بينا أن هذه الجواهر تحتل هذه الأعراض وإنما لا يصح أن
توجد فيها لفقدها ما تحتاج في الوجود إليه لا لأجل أنها لا تحتلها
يبين ذلك أن بعض أجزاء الجماد إذا نقل إلى تضاعيف أجزاء القلب
وبنى معه بنية مخصوصة صح أن توجد فيه الحياة والعلم والقدرة
وسائر ما يوجد في القلب

مَسْئَلَةٌ فِيْمَا يَقَعُ بِهِ التَّمَاثُلُ وَالْإِخْتِلَافُ

أعلم أن الذي يؤثر في التماثل هو الصفة الذاتية أو المقتضاة من
صفة الذات وقد ذكرنا ههنا أبو القسم أن المثلين لا بد من أن¹⁾
[86] يكونا مشتركين في سائر الأوصاف ما خلا الزمان والمكان وهريد
بتل²⁾ أن السواد الموجود في هذا الوقت يكون مثلاً للسواد الذي
لا يوجد في هذا الوقت ويوجد في وقت آخر وأن السوادين لا
يخرجان من أن يكونا مثلين وإن تغيرا محلتهما

وأعلم أننا قد بينا من قبل أن التماثل إنما يقع بما يكون العلم به
أصلاً للعلم بالتماثل وإذا كان كذلك لم يحسن أن يقال في المثلين
أنهما إنما يتماثلان لاشتراكهما في سائر الصفات لأن تماثلهما يصح
أن يعلم من غير أن يعلم سائر صفاتها ومعلوم أن السواد لو لم
يكن على صفة أخرى وكان على عين³⁾ الصفة التي يرى عليها وما

1) Mscr. يحتمله. 2) Im Mscr. fehlt أن. 3) Fehlt wohl

oder etwas ähnliches.. 4) Mscr. صير.

تقتضيه^١) لوجب أن يكون مثلا للسواد الآخر ولو لم يكونا مشتركين في كونهما سوايين لما كانا مثلين وإن اشتركا في صفات آخر فقد بان أن الذي يؤثر في التماثل هو الاشتراك في كونهما سوايين وما يكون مقتضى منه

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَكُونُ حَقِيقَةً فِي حَالِ عَدَمِهِ

اعلم أن الذي يذهب إليه الشيخان أبو علي وأبو هاشم أن للجهر يكون جوهرًا في حال عدمه وقد قال بذلك الشيخ أبو عبد الله وربما يجري في كلامه ما يقتضي ظاهرة أن صفة التحيز تكون حاصلة للمعدم إلا أن حكم الذي هو منوع مثله من أن يحصل بحيث هو لا يحصل إلا إذا كان موجودا فاجعل الوجود شرطًا في هذا حكم وفي احتماله للعرض وفي صحة أن يدرك بالحاستين وذهب شيخنا أبو إسحاق إلى أن المعدوم لا يختص في حال عدمه بصفة يتميز بها عن غيره وإنما يخالف بصفة منتظرة فلا تثبت للجهر صفة رائدة على كونه متحيزًا وموجودًا وكائنا في جهة ويقول أن لخلاف يقع في تحيزه فقط وذهب شيخنا أبو القاسم إلى أن [7a] المعدوم لا يوصف بأنه جوهر ولا بأنه عرض وامتنع من أن يجري عليه اسم غير قولنا شيء وقولنا مقدور ومعلوم ومتحيز عليه وربما يصفه بأنه مثبت لأنه يذهب به الإكبات خلاف ما ذهبنا إليه على الحد الذي نذكره من بعد

والذي يدل على صحة مذهبنا وجوه

أحدها أن الجوهر جهر لذاته وإذا كان كذلك وجب أن يكون جهرًا

١) مقتضيهها. Maor.

ما دام ذاتا ولا مخترج ذاته في سائر الأحوال من أن تكون ذاتا فإن قيل لم قلتم أن الجوهر جوهر لذاته قيل له لأجل أنه لا يخلو أما أن يكون جوهر لوجوده أو لحدوثه أو لحدوثه على وجه أو لعدمه أو لعدمه على وجه أو لوجود معنى أو بالفاصل أو لما هو عليه في ذاته أو لذاته، ولا يجوز أن يكون جوهر لوجوده لأن صفة الوجود صفة واحدة فلو كان جوهر لوجوده لوجب أن تكون الموجودات كلها جواهر وقد عرفنا فساد ذلك، ولا يجوز أن يكون جوهر لحدوثه لهذا الوجه وإن عني به حالة الحدوث لزم أن لا يكون جوهر في حال البقاء، ولا يجوز أن يكون جوهر لحدوثه على وجه لأنه ليس هاهنا وجه يشار إليه فيقال بأن الجوهر إذا وقع عليه كان جوهرًا وإذا لم يقع عليه لم يكن جوهرًا ولأنه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرًا في حال البقاء لأنه في حال البقاء لا يكون واقعا على وجه، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لعدمه لأنه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرًا في حال الوجود ويجب في كل ما شاركه في العدم بأن يكون جوهرًا، ولا يجوز أن يكون جوهرًا لعدم معنى لأنه كان يجب أن لا يختص ذلك المعنى بالواجب كونه جوهرًا دون [76] كون غيره جوهرًا فكان يجب أن تكون الذات كلها جواهر وقد عرفنا فساد ذلك وبعد فإن العدم يحيل الإيجاب لأننا قد عرفنا أن الإرادة المعدومة إنما يستحيل أن يريد بها المريد لعدمها فكل ما شاركه في العدم فالواجب أن يستحيل أن يوجب صفة للغير ولأنه كان يجب أن يخرج من أن يوجب كون الذات جوهرًا إذا وجد وليس في المعالي ما هذا سبيله وبعد فاته يجب أن يكون السواد سوادا لعدم معنى ويجب إذا عدم المعنيين أن تكون الذات الواحدة سوادا وجوهرًا ويجب إذا طوى الصد هو البياض أن ينفيه من أحد الوجهين دون الآخر، ولا يجوز

أن يكون جوهرًا لوجود معنى لأنه كان يجب أن يكون ذلك المعنى مختصًا بصفة لأجلها يوجب كون الجوهر جوهرًا لأجل معنى آخر لأن الصفتين إذا استحققتا على وجه واحد لم يجوز أن يختلف موجبهما وهذا يوجب وجود ما لا يتناقض من المعاني ولأنه كان يجب أن يكون ذلك المعنى حلاً فيه حتى يختص بأن يوجب كونه جوهرًا دون كون غيره جوهرًا وقد علمنا أنه لا يحل ألا ويكون جوهرًا متخيرًا فوجب أن يفترق ذلك في كونه جوهرًا متخيرًا إلى وجود ذلك المعنى فيه وأن يفترق ذلك المعنى في وجوده إلى أن تكون هذه الذات جوهرًا متخيرًا وهذا يوجب أن يكون كل واحد منهما محتاجًا إلى صاحبه وهذا في الاستحالة بمنزلة احتياج الشيء إلى نفسه وذلك فاسد ولأنه ليس هاهنا معنى يشار إليه إذا وجد حصل الجوهر جوهرًا وإذا عدم خرج من أن يكون جوهرًا لأن أي معنى يشار إليه يجوز أن يعدم ولا يخرج مع ذلك الجوهر [8a] من أن يكون جوهرًا

ولا يجوز أن يكون جوهرًا بالفاعل لأنه لو كان جوهرًا بالفاعل لكان يصح من الفاعل أن يوجد ولا يجعله جوهرًا وإذا صح ذلك وجب أن يصح منه أن يجعله سوادًا جوهرًا لأنه لا تضاد بين الصفتين ولا ما يجرى مجرى التضاد ولو جاز ذلك لكان يجب إذا طوى البياض أن ينفيه من أحد الوجهين ولا ينفيه من الوجه الآخر وهذا يوجب أن يكون موجودًا معنويًا من وجه وذلك محال فإن قيل لم قلتم أن الجوهر لو كان جوهرًا بالفاعل لصح منه أن يوجد ولا يجعله جوهرًا قيل له لأنه إذا لا بد من أن يكون لحاله تأثير في كونه

جوها فلا بد من أن يكون ذلك تابعا لاختياره فإن جعله جوها
 كان كذلك وإن لم يجعله جوها لم يكن جوها يبين ما قلناه أن
 الكلام لما كان خيرا بالفاعل صحت منه أن يوجد ولا يجعله خيرا
 كما يصح منه أن يوجد وأن لا يوجد فإن قيل أليس العلم
 يكون علما بالفاعل ومع هذا فإنه لا يصح من القديم فيما يتخلف
 فيما من العلوم أن يوجد ولا يجعلها علوما ولا يصح منها فيما
 تفعله بالنظر أن يوجد ولا يجعله علما قيل له لستنا نقول أن العلم
 يكون علما بالفاعل فيلزمنا^١ ما ذكرته فإن قيل لا بد من أن تقولوا
 بذلك لأجل أنكم تجعلون كون الفاعل علما بالمعتقد مؤثرا في كونه
 ما يفعله من الاعتقاد علما ولا تؤثم حاله في حكم الفعل ألا وذلك
 الفعل يكون على ذلك الحكم بالفاعل قيل له ليس الأمر على ما ظننته
 بل لا يستنع أن يكون حاله مؤثرا في وقوع الاعتقاد علما ولا يكون
 مع ذلك علما بالفاعل بأن يكون علما لوقوعه على وجه ثم ذلك
 الوجود والوقوع من فعل العالم بالمعتقد، وليس يمكن أن يجاب عن
 هذا السؤال بأن يقال أنه يصح من الله تعالى أن يوجد هذا
 الاعتقاد ولا يجعله [86] علما بأن لا يكون المعتقد على ما تناولته^٢
 نحو ما يعلم من كون زيد في الدار أنه كان يصح أن لا يحصل
 فيها ولو لم يحصل وخلف الله تعالى هذا الاعتقاد الذي هو علم
 الآن فينا لما كان علما فعلى بعض الوجوه كان يصح أن يوجد
 هذا الاعتقاد ولا يكون علما لأجل أنه لو خلف فينا هذا الاعتقاد
 وقدرنا أن لا يكون زيد في الدار لكان خطأ قول من يقول أن هذا
 كان لا يكون علما وخطأ قول من يقول أنه كان يجب أن يكون

١) Ms. فيلزم. ٢) Ms. تناولته، Viell.

علما بل تحيل السؤال لما نذكره بعد فإن له موحدا هو أحسن به
 فإن قيل ونم إذا صح أن يوجد ولا يجعله جوهرا صح أن يوجد
 ويجعل سودا قيل نه إذا صح أن يكون الجوهر جوهرا بالفعل
 وأن يكون السواد سودا بالفعل لم تثبت للذات صفة جنسه ولم
 يمكن أن يقلل إنما تصح على ذات من الذات استحيل على ذات
 أخرى وإذا كان كذلك وجب أن يصح على كل ذات أن تكون
 جوهرا وأن تكون سودا وأن يغف حصول تلك الذات على إحدى
 الصفتين على اختيار الفاعل فإن قيل ولم إذا صح حصول كل واحد
 منهما بدلا من الآخر صح من الفاعل أن يجعل الذات عليهما قيل له
 لأنهما لا يتصانان ولا يجريان مجرى المتصانين فإذا كان الأمر على ما
 وصفنا وجب انقضاء بأنه يصح من الفاعل أن يجعل الذات عليهما
 لانه لا¹⁾ كان يستحيل وكان التحيل ليس إلا تصاد الصفتين أو كونهما
 جاريين مجرى المتصانين، ولا يلزم على ذلك أن يصح من الفاعل أن
 يجعل الكلام الواحد أمرا بالشئ لهما عنه لأن هذين الحكمين
 يجريان مجرى المتصانين من حيث أن الكلام لا يكون أمرا إلا
 يكون فاعله مريدا لما تناوله ولا يكون لهما إلا تكون فاعله كارها
 لما تناوله وليس يجوز أن يكون²⁾ مريدا للشئ كارها لتصاد
 الصفتين فلذلك لا يصح أن يجعل الكلام الواحد أمرا بالشئ لهما
 عنه لاستناد هذين الحكمين إلى صفتين ضدتين، ولا يلزم عليه أن
 يصح من الفاعل أن يجعل الفعل الواحد حسنا قبيحا من حيث
 أنه لا تصاد بين هذين الحكمين لأنهما يجريان مجرى المتصانين
 لأجل أن الحسن لا يكون حسنا إلا إذا حصل فيه عرض³⁾ مع تعرية

1) لا fehlt im Maer.

2) Maer. عرض.

من سائر وجوه القبيح والقبيح لا يكون قبيحا إلا إذا حصل فيه وجه من وجوه القبيح وليس يجوز أن يكون وجه القبيح حاصلًا غير حاصل فهذا أكد من التصاد في هذا الباب فإن قيل ما أنكرتم أن بين كونه جوهرًا وبين كونه سوادًا ما يجري مجرى التصاد لأنه لا يكون جوهرًا إلا ويكون متخيرًا ولا يكون سوادًا إلا ويكون غير متخير قيل له ليس في كونه سوادًا ما يقتضي أن لا يكون متخيرًا وإنما هو اختصاصه بهذه الصفة التي يرى عليها فلا يجب إذا حصل سوادًا جوهرًا أن يكون متخيرًا غير متخير وليس كذلك سبيل الحسن والقبيح لأن قولنا حسن يقتضي أن فيه مرضًا وأنه لا وجه من وجوه القبيح فيه وقولنا قبيح يتضمن ثبوت وجه فيه من وجوه القبيح فقارن أحدهما الآخر ولا شبهة في أن صفة التخيّر لا تجري مجرى المصاد لكونه سوادًا إذا لو حصلنا هكذا لكان لا فرق بين أن نحصل لذات واحدة وبين أن نحصل لذاتين ولكن يستحيل اجتماع انسوان مع الجواهر في الوجود فإن قيل ما أنكرتم أن بين الصفتين ما يجري مجرى التصاد من حيث أن تخير الجوهر يصحح وجرد البياض بحيث هو وكونه سوادًا يحيل وجرد البياض بحيث هو وإذا كانت إحدى الصفتين محيطة لما تصححه الأخرى جرت مجرى المتصادتين قيل له ليس الأمر [96] على ما ظننته لأن تخييره لا يصحح وجود البياض بحيث هو على كل حال وإنما يصحح إذا لم يكن سوادًا فلا يلزم ما قدرته وهذا بمنزلة أن يقول أحدهما أن كون الواحد منًا حيًا يجري مجرى المصاد لكونه مشتبهًا من حيث أن كونه حيًا يصحح كونه نافرًا وكونه مشتبهًا يحيل ذلك فكما

يقول ههنا أن كونه حياً إنما يصح كونه مشتهداً إذا لم يكن نائراً
فأما مع كونه نائراً فلا يجوز أن يقال أنه يصح حصوله مشتهداً
فكذلك نقول أن تمييز الذات إنما يصح وجود البياض بحيث هو
إذا لم يكن سواداً فأما إذا كان سواداً فلا يجوز أن يصحده فإن
قيل لم لا يجوز أن يجعله الفاعل سواداً جوهرًا قيل له لأنه كان يجب
إذا طوى البياض عليه أن ينتفى به من حيث أنه سواد ولا ينتفى
به من حيث أنه جوهر وبعد فلا بد إذا طوى البياض من أن يكون
حلاً فيه ولا يجوز أن ينفي المحل محلّه فإن قيل ما أنكرتم أن
البياض إذا طوى انتفى هذا¹⁾ من حيث أنه سواد ثم يزول التمييز
لزوال صفة الوجود لأنه يحتاج إلى وجوده في تمييزه قيل له لا يمكن
أن يقال ذلك لأن هذا البياض لا بد من أن يوجد بحيث هو حتى
يصح أن تنتفى هذه الذات من حيث أنها سواد ولا يوجد بحيث
هو إلا وانذات موجودة متعيزة فكيف يمكن أن يقال أن هذه الذات
تنتفى في حال وجود البياض ثم تخرج من كونه متعيزاً لزوال صفة
الوجود، على أنه يجب أن يبقى موجوداً لأنه لمكان تمييزه يجب أن
يبقى ما لم يطر²⁾ عليه ما يضاده من هذا الوجه ولما كان كونه
سواداً يجب أن ينتفى إذا طوى عليه ما يضاده من هذا الوجه
وهذا يوجب أن يكون موجوداً معدوماً في حالة واحدة
ولا يجوز أن يكون الجوهر جوهرًا لما هو عليه في ذاته لأنه ليس
باعنا صفة أخرى يشار إليها فيقال أنه جوهر لأجلها ولأننا [10a] نريد
به ما هو الأصل في صفاته ولأنه كان يجب أن تكون تلك الصفة

1) Maer. هذا oder blos هذا الشيء، vielleicht هذا الذات.

2) Maer. immer يطرا، auch nach لم، bisweilen.

للذات وأن تستمر في العدم والوجود وهذا غرضنا¹⁾ ولكن يجب أن يكون متحيزاً لأجلها وهذا هو المراد بقولنا جوهر، فإن قيل ولم قلتم أن الصفة إذا كانت للذات فأنها يجب أن تكون حاصلة ما دامت الذات قيل له لأن الصفة المقصورة على الذات بمنزلة الصفة إذا كانت مقصورة على العلة فكما أن الصفة المقصورة على العلة لا يجوز أن لا تحصل مع حصول العلة لأن في زوالها مع حصول العلة نقصاً لتعليلها بها فكذلك لا يجوز أن لا تحصل الصفة مع حصول الذات إذا كانت مقصورة على الذات فقط، يوضح ذلك أن الصفة إذا جعلناها مقتصة من صفة أخرى ومقصورة عليها فقط لم يجوز أن لا تحصل الصفة المقتصة مع حصول الصفة المقتضية لأننا إذا لم نقل ذلك لم على ما قلناه في التعليل بالنقص فإن قيل لم قلتم²⁾ أن الذات في سائر الحالات لا تخرج من أن تكون ذاتاً قيل له³⁾ أن انغرض بقولنا ذات أنه يصح أن يعلم ويختبر عنه ولا تخرج الذات من ذلك فإن قيل لم لا يجوز أن تخرج الذات من أن تكون معدومة أو موجودة فلا يصح أن يتعلق العلم بها وتخرج من أن تكون ذاتاً قيل له يصح أن يعلم أنه كان موجوداً من قبل فيتميز بهذا العلم بينه وبين غيره فلا بد في هذا العلم من أن يكون متعلقاً به لأنه لو لم يكن لهذا العلم متعلق مع أنه يقع التمييز لأجله بينه وبين غيره لوجب أن لا يكون لشيء من العلم متعلق وكان هذا قصينا بأن العلم يصح أن يتعلق بالشيء على طريق [102] الجملة لا يقع لأجل هذا العلم فصل بين هذه الجملة وبين غيرها من الجملة كما إذا تعلق بشيء بعينه وقع لأجل ذلك العلم فصل بينه وبين غيره من الذوات

1) Msor. غرضنا. 2) fehlt im Msor. لم قلتم. 3) fehlt im Msor. له.

دَلِيلٌ آخَرُ وَأَحَدٌ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْجَوْهَرَ عِنْدَ الْوُجُودِ
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْوُجُودُ مُؤَقَّرًا فَبِشَيْءٍ تَحْتِيهِ أَوْ
يَكُونَ الْمَوْقَرُ أَمْرًا سَوَاءً وَلَا يَدُّ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا وَجِبَ ثَبُوتُهَا
عِنْدَ صِفَةٍ أُخْرَى وَوَجِبَ زَوَالُهَا عِنْدَ زَوَالِ تِلْكَ الصِّفَةِ وَلَا يُمْكِنُ تَعْلِيلُ
الصِّفَةِ بِأَمْرٍ آخَرَ سَوَاءً وَجِبَ أَنْ تُعْلَقَ بِهَا لِأَنَّ الْمَوْقَرَاتِ تَثْبُتُ
بِهَذِهِ النِّظَرِ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهَا وَلَوْ كَانَ الْمَوْقَرُ فِي التَّحْيِيزِ صِفَةً
الْوُجُودِ لَوَجِبَ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا وَإِذَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ
وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقَرُ فِي ذَلِكَ صِفَةً أُخْرَى زَائِدَةً عَلَى الْوُجُودِ
وَتِلْكَ الصِّفَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ أَمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَحَدَّةً أَوْ غَيْرَ مُتَحَدَّةً
وَلَا^١) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَحَدَّةً لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُتَحَدَّةً عِنْدَ الْوُجُودِ
كَاتِحَدَّةٍ لَمْ يَكُنِ التَّحْيِيزُ بِأَنْ يَكُونَ مُعْلَلًا بِهَا أَوَّلَى مِنْ أَنْ تَكُونَ
تِلْكَ الصِّفَةُ^٢) مُعْلَلًا بِالتَّحْيِيزِ وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مُؤَقَّرًا فِي صَحْبَتِهَا وَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ كَمَا يَسْتَحِيلُ تَعْلِيلُ الصِّفَةِ
بِنَفْسِهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الصِّفَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُعْلَلَةً
بِالْوُجُودِ أَنْ تَكُونَ مُعْلَلَةً بِصِفَةٍ أُخْرَى ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ الْآخَرَى
مُتَحَدَّةً فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي الصِّفَةِ الْأَوَّلَى وَهَذَا يَوْجِبُ الْقَوْلَ
بِحَصُولِ الْجَوْهَرِ عَلَى صِفَاتٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ وَحَصُولِ الْجَوْهَرِ عَلَى
صِفَاتٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ غَيْرَ مَعْقُولَةٍ وَإِذَا صَاحَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ
وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقَرُ فِي صِفَةِ التَّحْيِيزِ صِفَةً أُخْرَى غَيْرَ مُتَحَدَّةٍ وَأَنْ
تَكُونَ مُسْتَمِرَّةً لِلذَّاتِ فِي حَالِ قَدَمِهَا

دَلِيلٌ آخَرُ وَيَدُلُّ [11a] عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْمَعْدُومَ عَلَى صَرْتَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ إِذَا وَجِدَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا

١) Msor. لا.

٢) الصِّفَةُ fehlt im Msor.

والثاني أن يكون المعلم من حاله أنه إذا وجد استحال أن يكون كذلك فلا بد من أن يكون أحد المعلمين متميِّزاً عن الآخر (فليس يخلو) من أن يكون متميِّزاً بصفة منتظرة أو بصفة حاصلة ولا يجوز أن يتميِّز بصفة منتظرة لأن ما يوقَّر في التميِّز لا يجوز أن يكون متراخياً عنه مع أن التميِّز مقصور عليه كما أن كل حكم يتبع صفة فاته لا يجوز أن يحصل قبل حصول الصفة يبين ذلك أن الذات لا يصحَّ منها الفعل من غير أن تكون قادرة مع أن صحة الفعل مقصورة على كونها قادرة وهذا واضح

دليل آخر وهو أن البارئ تعالى لا بد من أن يكون متميِّزاً عن كل معلم سواء ومخالفاً له ألا تروى أنه لا يجوز أن ينوب منابه فيما يرجع إلى ذاته وهذا هو المخالفة وإذا كان كذلك وجب أن يكون ذلك المعلم مخالفاً للقديم ومتميِّزاً عنه ولا يجوز أن يكون كذلك إلا ويختص بصفة بها يتميِّز عن غيره فلذلك قضينا بأن المعدوم يجب أن يكون على صفة بها يتميِّز عن غيره

دليل آخر وهو أننا قد بينا أنه لا معلوم إلا ويجوز أن يعلم على حد التفصيل لأنه إذا لم يصح أن يعلم مفصلاً لم يصح أن يعلم على حد الجملة لما بُين في الكتب وإذا ثبت ذلك وقد علمنا أنه لا يجوز أن يُعلم مفصلاً إلا ويكون على صفة بها يتميِّز عن غيره فوجب أن تكون المعلومات في سائر الحالات موجودة كانت أو معدومة على صفات يتميِّز بها عن غيرها

دليل آخر وهو أن الله تعالى إذا أراد خلق الجوهر [116] فلا بد من أن يقصد إلى إيجاد ما علَّم من حاله أنه يجب أن يتميز عند

1) Maor. meistens يخلو.

الوجود ولا يكون هكذا ألا ويتميز عنده عن غيره ولا يجوز أن يتميز
من غيره ألا إن يختص بصفة

فأما ما يتعلقون به من الشبهة في هذا الباب فركبك
منها أن الجواهر لو كان جوهراً في حال العدم والعرض عرضاً في
حال العدم لما أمكن القول بأن الله تعالى فعل عرضاً أو جوعراً،
ومنها أنه لا صفة للجواهر بوجوده زائدة على كونه جوهراً فلذا قيل
أنه جوهراً في كل حال فكانه قيل أنه موجود في كل حال، ومنها
أنه لو جاز أن يكون الجواهر جوهراً في حال عدمه لوجب أن يصح
أن يكون متحيزاً في حال العدم قابلاً للمتصافات في حال العدم
لأن المعقول من الجواهر ما يكون قابلاً للمتصافات ولقد عرفنا فساد
ذلك فيجب أن يفسد ما فلتنوه

والجواب أما ما قلناه أولاً فنعيد لأن معنى الفاعل هو أنه أوجد
مقدوره فإذا كان الله تعالى قد حصل الجهر على صفة الوجود
وحصل العرض على صفة الوجود كان فاعلاً لهما، وبقلب هذا السؤال
على السائل فيقال أنك تصف المعدم بأنه شئ فيجب عليك أن
صنع ما ذكرته أن تقول أن الله تعالى لم يوجد شيئاً من الأشياء
فإن قال لا يلزمي ذلك لأنه إذا اخترع المعدم من العدم إلى
الوجود فقد أحدثه وهذا معنى الأحداث وإن كان شيئاً في حال
عدم قلنا فأرض منا بمثل هذا الجواب ونقلب على من يصف
المعدم بأنه معلوم ويتمنع من تسميته بأنه شئ فيقال يلزمك أن
صنع ما قلته أن تقول أن الله تعالى لا يخلق مما يعلمه شيئاً من
الأشياء لأن ذلك قد كان معلوماً قبل ما خلقه فما الذي خلقه

أكان ما خلقه معلوما [12a] أو غير معلوم كما قالوا لنا، فلا شيء
يسد كرونه في الجواب من هذا إلا ويمكننا أن نجعله جوابا عما
سألونا عنه

فأما ما ذكرناه ثانيا فخطئه عظيم لأن للجوهر وجوده صفة زائدة على
كونه جوهرًا يبين ذلك أننا قد دلتنا على أن كونه جوهرًا لا يجوز
أن يكون بالفاعل وقد ثبت أن وجوده بالفاعل ومحمّل أن تكون
الصفة الحاصلة بالفاعل في الصفة التي لا يجوز أن تحصل بالفاعل

فأما ما قاله ١) ثالثا فجمع بين أمرين مختلفين من غير صلة
والوجود في افسان ذلك أن يبين أن الجوهر لا يجوز أن يكون متخيلاً
وهو معدوم لأنه لو كان كذلك لوجب أن يرى في حال عدمه
لأن الذات إذا حصلت على الصفة التي لو رُئيت ٢) لما رُئيت إلا
تكونها عليها وحصل الواحد منا على الصفة التي لو رأى لنا رأى إلا
لكونه عليها وارتفعت الموانع فالواجب أن نراه فإن قيل ما أنكرتم
أنه وإن كان حاصلًا على الصفة التي يرى عليها فلا يصح أن نراه
إلا إذا وجد قيل له لا يجوز أن يجعل الوجود شرطًا في الرؤية ولا
يكون له تأثير لا في الصفة التي يرى عليها الجوهر ولا في الصفة التي
لأجلها يرى الرأسى ولا في صفة الحاسة التي يرى بها ولا فيما
تكمّل به صفة الحاسة وكل ما يكون شرطًا في الرؤية فلا بد من أن
يتصن التأثير في بعض هذه الأمور التي ذكرناها يبين ذلك أنه لا
يجوز أن يجعل وجود الكون في الجوهر شرطًا في رؤيتنا إياه لما
لم يكن له تأثير في بعض هذه الأمور التي ذكرناها، فإن قيل ولم
لا يجوز أن ندرك المعدوم قيل له قد عرفنا أن السموت ينقطع

1) aus glosse.

2) macr. رؤيت.

لِإِثْبَاتِهَا لَهٗ فِي الثَّانِي وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لِعَدَمِهِ فَكُلُّ مَا شَارَكَه [126]
 فِي الْعَدَمِ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ نُدْرِكَهٗ، فَلَمَّا مَا لَهٗ^١ فَلَمَّا أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَجُوزُ
 أَنْ يَحْلَهُ شَيْءٌ وَهُوَ مَعْدُومٌ لِأَنَّهُ^٢ لَوْ صَحَّ أَنْ يَحْلَ السَّوَادُ الْجَوْهَرَ
 الْمَعْدُومَ لَوْجِبَ أَنْ يَحْلَهُ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْبَيَاضِ الْمَعْدُومِ وَهَذَا
 يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ حَالَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَحَلٍّ
 وَاحِدٍ وَيُخْرِجُهُمَا مِنْ أَنْ يَكُونَا مُتَضَادَّيْنِ عَلَى الْمَحَلِّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ
 هَذِهِ الدَّلِيلَةَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ يَتَضَادَّانِ عَلَيْهِ
 فَلَوْ حَلَّ لَحَلَّ وَهُوَ مَعْدُومٌ لَكَانَ يَتَضَادَّانِ عَلَيْهِ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُحْيِلَ
 عَدَمَ أَحَدِهِمَا مِنْ لَحَلِّ عَدَمِ الْآخَرِ عَنْهُ كَمَا أَنَّهُمَا لَمَّا تَضَادَّاهُ عَلَى
 لَحَلِّ فِي حَالٍ وَجُودِهِمَا كَانَ وَجُودَ أَحَدِهِمَا يَحْيِلُ وَجُودَ الْآخَرِ وَهَذَا
 يَوْجِبُ أَنْ يَتَضَادَّ الضَّدَّانِ فِي حَالٍ عَدَمِهِمَا وَإِنْ يَسْتَحِيلُ عَدَمُ
 الضَّدَّيْنِ كَمَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُمَا

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُفْتَرِقَيْنِ وَلَا ثَالِثَ بَيْنَهُمَا

نَحَسِبُ شَيْخَنَا أَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ وَلِهَذَا جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ فِي الْعَالَمِ
 خَلَاةٌ بَدَلُ أَوْجَبُوا ذَلِكَ وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 الْجَوْهَرَانِ مُفْتَرِقَيْنِ وَلَا ثَالِثَ بَيْنَهُمَا وَأَحَالَ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَالَمِ خَلَاةٌ
 وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا قُلْنَا وَجُودُهُ

أَحَدُهُ أَنَّ الْعَالَمَ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَوَاضِعُ خَالِيَةٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ
 لَكَانَ يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا التَّصَرُّفُ فَلَمَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا ذَلِكَ عَلِمْنَا
 أَنَّ فِيهِ خَلَاةً فَإِنْ قِيلَ مَا أَكْثَرْتُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا التَّصَرُّفُ

1) fehlt vielleicht بذلك. 2) msor. انه.

فيه لأجل أن أجزاء الهواء تنقبض بعد أن كانت مُتبسطةً فلهذا
يُعاني التصرف منها لأنها إذا انقبضت صَحَّ أن تحصل في أماكنها
وربما يقولون أنها تصير [13a] أقلَّ مما كانت لأن الأشياء الكثيرة يصح
أن تصير شيئاً واحداً وصَحَّ أن يصير الشيء الواحد أشياء كثيرة
قيل له أن مع هذا القول بأن العالم لا خلل فيه لا يصحَّ أن يقل
بالانقباض في أجزاء الهواء مرةً والانبساط أخرى ولكن سبيل الواحد
مما سبيل من كان محبوساً في تنور لأن ذلك على سائر الأحوال
أجزاء تجتمع بعضها من بعض فلا يكون فيها خلل فكيف يصح
أن يقال مع هذا بالتخلخل والاكتنار، فأما ما قالوه في أن الأشياء
الكثيرة يصحَّ أن تكون شيئاً واحداً فهو يبين الفساد وذلك أن
الشيء الواحد لا يجوز أن يحصل على صفتين مثلبن لنفسه والأشياء
لا بد من أن يحصل لكل واحد منها صفة ذاتية فلو صارت شيئاً
واحداً لكان لا بد من أحد أمرين أما أن يقال بزوال أكثر صفاتها
الذاتية وهذا لا يجوز لما بُين في الكتاب أو يقال بأن الذات
الواحدة تحصل على صفات متماثلة للذات وهذا أيضاً لا يجوز وقد
يقضينا الكلام فيه في كتاب النقص على أصحاب الطبائع، فإن
قال إن الهواء يحصل في مكان أحدهما في حال ما يحصل هو في
مكان الهواء قيل له هذا فاسد من وجوه أحدها أن أحدهما إذا
تصرف دفع الهواء إلى الجانب الذي يذهب إليه فيجب أن يندفع
الهواء إلى تلك الجهة فلا يصحَّ أن يصير إلى المكان الذي انتقل
عنه أحدهما والثاني أنه لا يصحَّ أن ينتقل إلى مكان أحدهما إلا^١
إذا فرغ ذلك المكان من أحدهما فكيف يجوز أن يقال بأن المكان

1) aus Glosse.

لا يصح أن يكون فارغا من جسم، ومتى قالوا بأن حال الانتقال أحدنا عنه حال حصول الهواء فيه قلنا لهم أن ذلك الهواء إن كان ينتقل إلى مكان أحدنا [18b] فإثما ينتقل بما يفعل فيه من الاعتماد وذلك الاعتماد يحصل في حال حركة الواحد منا إلى مكان الهواء وذلك الاعتماد يولد في الهواء الانتقال في الوقت^١ فيجب أن يكون مكان أحدنا فارغا في حال ما تحرك عنه، ألا أنه يمكن أن يعترض على هذا الكلام بأن يقال أن أحدنا يفعل الاعتماد قبل أن يتحرك إلى مكان الهواء وذلك الاعتماد يولد في الهواء الحركة إلى مكانه في حال ما يتحرك هو إلى مكان الهواء ومن حق الاعتماد إذا منع من التوليد في سمت وجهته مانع أن يولد في جهة أخرى، وبعد فلو صح ما قالوه لجاز أن يكون هاهنا كوزان مملوءان ماء يصب الماء من أحدهما في الآخر في حال ما يصب الماء من الآخر فيه وقد عرفنا أن هذا متعذر وكان يجب في المكان الضيق إذا استقبلنا ناس أن يصح منهم أن ينتقلوا إلى أماكننا في حال ما تنتقل إلى أماكنهم فقد عرفنا تعذر ذلك^٢

دليل آخر وأحد ما يدل على ذلك أنا لو أخذنا رقا فألزقنا أحد [14a] جانبيه بالآخر ثم شددنا رأسه على حد يمنع دخول الهواء فيه لأمكن جذب أحد الجانبين من الآخر وإذا جذبنا فلا بد من أن يحصل هناك خلا ولايس لأحد أن يقول أن الهواء يدخل فيه وذلك أنه لو كان يدخل الهواء في ثقبه لكان يصح أن يمتلئ حتى يصير بمنزلة ما ينبعث فيه وقد عرفنا فساد ذلك وكان يجب إذا

١) Fehlt etwa: الذي يتحرك فيه الواحد من هذا المكان.

٢) Hier im Mesr.: بلغت لقرآنتم الجزء ويتلوه دليل آخر.

نفخنا فيه أن لا يبقى الهواء فيه بأن يخرج من ذلك للخلل وكان
يجب إذا قمنا ظاهر الرق أن لا يدخله الهواء
نليل آخر وقد استدل على ذلك بما يقارب ما بدأنا به وهو أننا
أخذنا زقا ملأناه ربحا أمكننا أن نغرز فيه إبرة ولا يصح هذا الغرز
إلا بأن يكون هناك خلل لأنه لا يصح اجتماع جسيمن في مكان
واحد ولا يمكن أن يقال أن الهواء يخرج من الرق عند إدخال
الإبرة فيه لما بيناه^١ فلم يكن بد من القول بأن هناك خللا كثيرا
نليل آخر وهو أننا إذا أخذنا قارورة مهيئة الرأس ومصصنا الهواء منها
ثم غمرناها في الماء ورأسها مسدود بالابهام فإن الماء يدخل فيه من
غير أن يسمع منها صوت ولو كان فيه هواء لكان لا بد من أن
يسمع الصوت منها كما يسمع إذا لم يمتص الهواء منها فعلينا بذلك
أن الهواء يخرج منها عند المص ولا يخلفه غيره فيحصل هناك خلل^٢،
هذا من أقوى ما يقال في هذا الباب وقد أوردنا شجنا أبو إسحق
ابن عياش

نليل آخر وقد استدل بهذه الدلالة على وجه آخر وهو أننا إذا
أخذنا هذه القارورة ومصصنا الهواء منها ثم سدناها^٣ رأسها [146]
بالابهام وقلبناها في الماء فإن الماء يدخل فيها فلو لا أن الهواء قد
خرج منها بالمص^٤ لم يكن ليدخل الماء فيها كما لا يدخل إذا لم
يتمص^٥ الهواء منها وقد أوردنا شجنا أبو القسم هذا على نفسه في
كذاب ما خالف أصحابه فيه وأجاب عنه بأن قال أن بالمص^٥ يدخل

1) Ms. بئنا.

2) Ms. خلا، Glosse.

3) Ms. شدنا.

4) بالمص.

5) Ms. mit durchgestrichenen

Punkt über dem ص.

فيما هواء حار ويخرج منها هواء بارد قل ومن شأن الحار أن يكون سريع الحركة ومن شأن البارد أن يكون بطيء الحركة فلهذا يخرج منها^١ ذلك الهواء الحار سريعا ويحصل الماء لاستحالة أن يكون في العلة خلافاً، فقال له شيخنا أبو هاشم أنك قد ناقضت لأنك قد قلت قبل هذا في المختلجة إذا رُكبت على الأخدعين ثم جذب الهواء منها أن اللحم ينتو^٢ وإنما ينتو لأنه لا يخلف الهواء الخارج بالمص شيء ولو كان بدل فيها هواء حار لكان يخلف الهواء الخارج منها شيء قل في ذلك الموضع أنه لا يخلف ذلك الهواء هواء حار فقد ناقض لأن المص^٣ في كلتي الموضعين على سواء، وبعد فإن الهواء إنما يدخل بالنفخ لا بالمص فمن قل أن بالمص^٤ يدخل فيها الهواء فقد سوى بين المص والنفخ وذلك شاهر الفساد، وبعد فلو أجمينا هذه القارورة بالنار ثم قلبناها على الماء لما دخل الماء فيها فعلمنا بذلك فساد ما قلناه وأن العلة في دخول الماء فيها ما ذكرناه

فليل آخر وأحد ما استدلل به أنا لو قدرنا أربعة^٥ أجزاء كالخط ثم قدرنا نقل الأجزاء التي في الوسط في حالة واحدة لكان يجب أن لا يخلو حال هذين الجزئين اللذين هما طرف الخط من أحد أمرين أما أن يلتقيا أو لا يلتقيا فإن التقيا أدى إلى القول بالطفر وذلك لا يصح وإن لم يلتقيا وبقياً مفترقين ولا جوهر بينهما فهو الذي نريده من القول بإثبات الخلاء فإن قيل لا يمكن نقل هذه الأجزاء دفعة واحدة قيل له ما الذي يمنع من ذلك أليس كان يصح [150] نقلها

1) Ms. m. m.

2) Ms. tails, ينبوا, tails.

3) cf. p. iv, A. 5.

4) So GL, ms. ستة.

لو لم تكن متصلة بهذين الطرفين فيجب أن يصح نقلها وإن اتصلت بهما وبعد قتي لم يكن فيها من الثقل ما يمنع من النقل فيجب أن يصح نقلها وصحت أن يصح من الله تعالى أن ينقلها في حالة واحدة ومتى لم يكن في نقلها أمر سوى فساد المذهب الذي نورده هذه الدلالة لافساده فيجب أن يقال به ويقضى بفساد ذلك المذهب لأن الدلالة لا يجوز أن يعترض عليها بالمذهب الذي يورده^١ الدليل لافساده وإنما نجعل الدليل عياراً ونرتب المذهب عليه فإما أن نرتب الدليل على المذهب فذلك عكس ما يقتضيه العقل والمقاييس الصحيحة

تليد آخر وقد استدلل شيخنا أبو هاشم على ذلك بأن قل أن الآباد العميقة إذا لم يصل الهواء إلى أواخرها لم يعيش الحيوان فيها فيجب أن يقال بأن هناك خلاء، ونسب يصح الاعتماد على هذه الطريقة لأنه يمكن أن يقال أن هناك هواء كثيفاً والحيوان يحتاج إلى أن يتنفس من الهواء الرقيق فلذلك لا يعيش لا لأجل أنه ليس هناك هواء، ومتما نسل^٢ قولنا أن يقال لهم أليس عندكم أن هذه الأجسام تبقى^٣ ببقاء مجلها وأن بقاء بعض الأجسام لا يقتصر في وجوده إلى بقاء غيره لأنه كان يصح من الله تعالى أن يخلق جوهراً واحداً دون غيره ويخلق فيه البقاء فلا بد من بلى فيقال لهم فيجب أن يصح أن يخلق البقاء في السماء والأرض ولا يخلق البقاء في الهواء الذي بينهما فينتفى الهواء مع بقاء السماء والأرض فإن امتنعوا من ذلك لم يمكنهم مع ذلك قولهم بأن بقاء أحد الجسمين لا

1) Auf Grund einer Glosse von ذلك anzugefügt. 2) Macr. تليد. 3) Macr. تبقى.

يحتاج إلى بقية الجسم الآخر وإن جُوزوا قلنا لهم فما قولكم لو فُتيت
الأجسام التي بين السماء والأرض وبقية السماء والأرض هل تتصل
أحدهما بالأخرى في حال تفنى الأجسام بينهما أو لا تتصل
أحدهما بالأخرى فإن قالوا لا تتصل أحدهما بالأخرى ولا تلتقي
فقد جُوزوا الخلاء وإن قالوا تتصل لا محالة [156] أحدهما بالأخرى
فقد قالوا بالطرف فقد بان أنه يلزمهم على مذهبهم أن يجوزوا الطفر،
ذكر جملة من أسويتهم في هذه المسئلة والتجواب عنها

سؤال لهم قالوا لو كان الجوهران مفترقين من غير أن يكون بينهما
ثالث لكان لا يمتنع أن يقال بأن المسافة والبعد بين هذين
الجوهرين أقل مما يكون بين جوهرين آخرين أو أكثر أو يساوي
ذلك وما يقال فيه أنه أكثر أو أقل أو يساوي غيره لا بد من أن
يكون شيئا ثابتا) يبين ذلك أنه يمكن أن يقال بين الجوهرين من
المسافة قدر ذراع أو قدر بلع ولا بد من أن يكون ما يصح تقديره
بالذراع أو الباع جسما ثابتا) أو جواهر ثابتة) موجودة للجواب
يقال لهم أننا إنما نقول ذلك على وجه التقدير وعلى معنى أنه لو
كان بينهما جواهر لكان طولها ذواعا أو كانت أكثر مما يكون بين
هذين الجوهرين الآخرين أو كانت تكون أقل من ذلك أو كانت تكون
متساوية فعلى ضرب من التقدير يصح أن يقال هذا نحو ما نقول أن
أنه تعالى لو خلق جسما ثم خلق بعده جسما آخر ولا وقت
يتخللها ثم خلق بعده جسما آخر ثالثا لكان يصح أن يقال بأن
التراخي الذي بين الأول والثاني) أقل مما يكون بين الأول والثالث)

1) Msor. ثانيا. 2) Msor. ثانيا. 3) Msor. ثانيا. 4) Msor.
والثاني. 5) Msor. والثالث. 6) Msor. والثالث.

ويقدّر الوقت في ذلك فيقال لو كانت أوقات لكنت الأوقات التي

بين الأول والثاني أقل من الأوقات التي بين الأول والثالث

سؤال آخر قالوا إذا شاهدنا الجوهرين المفترقين فلا بد من أن يتبين عند الإدراك كونهما مفترقين ولا يصح تبين ذلك إلا بأن نشاهد للخل الذي بينهما وما ليس بموجود لا يصح أن يتعلّق الإدراك به وليس يمكن تصوّر مشاهدة جوهرين مفترقين من غير مشاهدة [16a]

ما بينهما من الخل فلا بد من أن يكون للخل بثلاث قد حصل بينهما فعلى هذا الوجه لا يمكن إثبات الخلاء الاجواب يقال لم جميع ما ذكرناه تصاو فيهما ينازعون ونقول تصح مشاهدة الجوهرين المفترقين من غير أن نشاهد ثالثا بينهما وما الذي يمنع من أن يعلم عند الإدراك كون أحد الجوهرين كائنا في جهة وكون جوهر آخر في جهة أخرى بالبعد منه وإن لم نشاهد أمرا آخر سواهما ولا فرق بين ما ذكرناه وبين أن يقتضوا إذا أرادوا أن يدلّوا على نفس تقواهم بأن العالم لا يجوز أن يكون فيه خلا

سؤال قالوا قد علمنا أن الخجّام إذا ركب المخبّمة على الأخدقين ومصر الهواء منها فلا بد من أن ينتأ اللحم وإنما يجب أن ينتأ اللحم لاستحالة أن يكون في العالم خلا الاجواب يقال لهم قولكم أن اللحم إنما ينتو لاستحالة أن يكون في العالم خلا دعوى لا يبرهان معه بل ما أنكرتم أنه إنما ينتو اللحم لأجل أن الهواء مختلط بأجزاء اللحم متشبّث بها فإذا جذب^١ الهواء بلصّ يجذب اللحم بجذب ما يتشبّث به كما أن أحدنا إذا جذب الهواء المتصل بالماء بأن وضع على الماء أنبوبة^٢ يجذب الماء على الأنبوبة ثم يقال

حدث. Msor. 3) يسا. Msor. 2) ينتأ. Msor. 1)

لهم أن هذا بأن يجعل دلالة على جواز الخلاء أولى لأجل أن هذه
 الحاجة لو رُكبت على الحجر ثم مَضَّ الهواء منها لما نبتاً¹ للحجر
 مع أنه لا جسم يخلف الهواء وإنما لم ينتأ الحجر لأجل أنه ليس
 الهواء مداخلاً لأجزائه مختلطاً به كاختلاطه باللحم ولو كان الأمر
 على ما قلوه لكان لا فرق بين الموضعين ثم يقال لهم أريتم لو
 قدرنا صفيحة من أجزاء لا تتجزأ وركبنا عليها محببتين من
 جنبتيين ومَضَّ الهواء منهما قادران أليس كان لا تخلو الصفيحة من
 وجه ثلاثة أمّا أن تفف [168] وأمّا أن تنجذب إلى جهة هذا
 الشادر أو انجذبت إلى جهة القادر الآخر لآتيها لا يجوز أن تنجذب
 إلى الجهتين جميعاً في حالة واحدة فإن وقعت أو انجذبت إلى
 جهة أحدهما فقد حصل هناك خلاء، ثم يقال لهم لو كان الأمر على
 ما قلتموه لما جابت أجزاء اللحم بأن تنجذب لاستحالة الخلاء
 أولى من أن تنجذب أجزاء الزجاج لاستحالة ذلك

سؤال قسوا قد عرفنا أن المعجب إذا أراد أن يجبر العظم الكبير
 ووضع قضة من العاجين على ذلك الموضع ثم وضع عليه قطعة من
 النار ثم أكتب عليه قدحاً فإن الهواء² يحس فخرج من خلل الطرح
 وإذا خرج الهواء ارتفعت النار لتخلف الهواء في مكانه فإذا ارتفعت
 النار ارتفع العاجين فيخلف النار في مكانها وإذا ارتفع العاجين
 ارتفع العظم وصاد إلى مكانه وإنما يجب ذلك لاستحالة الخلاء والآجواب
 يقال لهم قولكم بأن هذه القضية إنما وجبت لاستحالة الخلاء دعوى
 فيها ينازعون فما أنكرتم أنها إنما استحالت لأجل أن النار إذا
 وضعت على العاجين فقد فعل فيها اعتماد في جهة السفلى فهي

1) بنا. 2) Maar. الهوى.

تذهب في خلل العاجين واللحم سفلا بذلك الاعتماد المجتلب ثم
تراجع إذا انطوى المجتلب بما فيه من اللازم صعودا فينجذب
العظم واللحم ويتراجع^١ النار صعودا فيعود إلى مكانه، ثم يقال لهم
هذا بأن يجعل دلالة على أن في العالم خلاة أقرب لأن هذه العجينة
لو جعلت على قطعة من الحجر ثم طرحت النار وأكب عليها قدح
لكان الهواء باختلاط أجزاء النار به يخرج من خلل القدح ولا يخلف
ذلك الهواء جسم آخر لأن الحجر لا تفتوه أجواؤه ولا ترتفع عن
مكانها فيجب أن يقال بأن هناك خلاة

سؤال آخر قلوا قد عرفنا أن القارورة الصغيرة الرأس لو مّص^٢ الهواء
منها ثم غمرت في الماء لكان الماء يرتفع إليها مع أن من شأنه أن
يحتد^٣ وإنما يجب ارتفاع [17٥] الماء إليها لاستحالة أن يكون في العلة
خلاة لأن الهواء الغاز الذي دخل في القارورة من نفس الإنسان يخرج
سريعا فلا بد من أن يخلفه جسم آخر الأجواب يقال لهم قد بينا
أنه لا يحصل فيها هواء حار من النفس لأن ذلك إنما يحصل
بالنفخ لا بالحق، وبعد فإن العلة في ذلك ليس ما ذكره بل لأجل
أن الهواء إذا مّص من القارورة وفيها أجزاء ناربية كثيرة^٤ الاعتماد
فتظهر تلك الأجزاء فلا غمرت في الماء حصل في تلك الأجزاء الناربية
اعتماد سفلا فتذهب في أجزاء الماء ثم تتراجع بما فيه من الاعتماد
صعدا فينجذب بتراجعها الماء كما قلنا في حلة تبو العظم وعوده إلى
مكانه عند المجبر له

1) Ms. Lüke, wohl aber ursprünglich. 2) Ms. يمتا.

3) Ms. ص mit ausgestrichenen Punkt über dem ص. 4) Ms. كبيرة.

سُئِلَ آخِرُ قُلُوبًا قَدْ هَرَفْنَا أَنَّ سَرَاةَ الْمَاءِ إِذَا جُعِلَ فِيهَا الْمَاءُ ثُمَّ سُدَّ رَأْسُهَا بِالْإِبْهَامِ فَإِنَّ الْمَاءَ لَا يَسِيلُ مِنْ نَقَبِهَا مَعَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمَاءِ أَنْ يَتَحَدَّرَ وَيَسِيلَ إِلَى أَسْفَلٍ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُفُ الْمَاءَ جِسْمٌ آخَرُ سِوَاهُ فَلِذَا ذَلِكَ يَبْقَى فِي السَّرَاةِ وَلَا يَسِيلُ مِنْهَا لَلْجَوَابِ يَفْقَهُ لَهُمْ لَيْسَتْ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الْهَوَاءِ بِمَنْعِ الْيَسِيرِ مِنَ الْمَاءِ مِنَ النُّزُولِ فَلِذَا ذَلِكَ يَبْقَى الْمَاءُ فِيهَا إِذَا رُفِعَتِ الْإِبْهَامُ مِنْ رَأْسِهَا وَدَاخِلَ الْمَاءُ هَوَاءً أَثَرٌ فِي نَزْوِهِ فَلَمْ يَقْوِ ذَلِكَ الْيَسِيرَ مِنَ الْهَوَاءِ^١ عَلَى مَنْعِ مَا جَاوَرَهُ مِنَ الْمَاءِ مِنَ النُّزُولِ، يَبَيِّنُ صَاحِبُهُ ذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ النَّقَبَ لَوْ وَسَّعْتَ لَمَّا وَقَفَ الْمَاءُ فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَدْخُلُهَا الْهَوَاءُ فَيَخْلُفُ الْمَاءَ وَكَذَا ذَلِكَ لَوْ صُبَّ فِي السَّرَاةِ الزَّبِيبُ لَمَّا وَقَفَ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ لَكَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ صَافِيَةً النَّقَبِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ وَاسِعَةً النَّقَبِ فِي أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ الْمَاءُ فِيهَا وَكَانَ لَا فَرْقَ [178] بَيْنَ مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَاءِ كَالزَّبِيبِ وَبَيْنَ نَفْسِ الْمَاءِ، ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ هَذَا بَأْسٌ يُجْعَلُ دَلِيلًا عَلَى اثْبَاتِ الْخَلَاءِ أَوَّلَى بِأَنْ يَقَالُ لَوْ أَنَّا جَعَلْنَا الزَّبِيبَ فِي هَذِهِ السَّرَاةِ وَسَدَدْنَا رَأْسَهَا بِالْإِبْهَامِ لَكَانَ الزَّبِيبُ لَا يَثْبُتُ فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُفُ الزَّبِيبَ إِذَا سَالَ مِنْهَا جِسْمٌ آخَرُ مِنْ هَوَاءٍ وَغَيْرِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خَلَاءٌ

سُئِلَ آخِرُ قُلُوبًا قَدْ هَرَفْنَا أَنَّ جَرَّةً لَوْ كَانَ فِيهَا مَاءٌ^٢ ثُمَّ جُمِدَ الْمَاءُ كَلَهُ لَكَانَتْ الْجَرَّةُ تَنْكَسِرُ وَتَنْشَقُّ وَإِنَّمَا تَنْكَسِرُ لِأَجْلِ أَنَّ الْمَاءَ بِالْجُمُودِ تَنْقَبُضُ أَجْزَاؤُهُ فَلَوْ لَمْ تَنْكَسِرِ الْجَرَّةُ لَكَانَ هُنَاكَ خَلَلٌ لِأَنَّهُ قَدْ لَمْ يَحْصُلَ عِنْدَ جُمُودِ الْمَاءِ فِيهِ هَوَاءٌ غَيْرُ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجْزِ الْخَلَلُ انْكَسَرَتْ

1) Maer. الماء.

2) ما fehlt im Maer.

الجزء عند جمود الماء فيه ^{التجواب} أعلم أن انقباض أجزاء الماء عند الجمود لا يصح على قولهم لأن الماء إذا لم يكن جامدا لا تتخلل¹ أجزائه أماكن فارغة كما لا تتخلل² إذا جمد فعلى أن وجهه يكون منقبضا فإن كانوا بأن يصير أقل مما كان فقد أبطلناه فيما تقدم، ثم يقال لهم ليست العلة في انكسار الجزء ما ذكرتموه بل لأجل أن الهواء إذا برز فإنه يكون كثير³ الاعتماد لأنه يكون كثير³ الحركة ويتبين ذلك من حاله فيؤثر في ذلك الكسر بما فيه من الاعتماد معما يحصل في الماء من الثقل والاعتماد على موضع منه عند اجتماع أجزائه بالجمود فيكون التأثير أكثر من أن تكون أجزاء مبسطة وأن يكون ما فيه من الثقل كالمنقسم على كل الجزء فلذلك يؤثر في انكسار ذلك الموضع ولو كان الأمر على ما ذكره لكان لا فرق بين الحديد والبرحاج في الانكسار إذا جمد فيه الماء كآله ومعلوم أن الآلية إذا كانت شديدة الصلابة وكانت مخينة هليظة فإنها لا تنكسر وإن جمد الماء فيها فقد بان أن هذا بأن يكون دلالة على جواز الفناء [18٥] أولى

مستثناة ذكر شيخنا أبو القسم في عيون المسائل أن المجتمع هو الأعراض إذا اجتمعت في محل واحد وأنه لا يقال في الجسم مجتمع ألا على طريق المجاز وإن به أنه مجاور ومؤلف وأعلم أن هذا خطأ لأن ذلك بالصد مما يقوله أهل اللغة أن الاجتماع كالتفصيل للافتراق وعندهم أنه يوصف بذلك في الحقيقة ما يجوز أن يوصف بالافتراق وهو الجوهر دون العرض فلا أنرى من أين له هذا الاختيار حتى يقول أنه رجوع عن مقالة وبرخم الفصل به وليس فيه إلا عبارة فاسدة

1) Msor. تتخلل n. تتخلل. 2) Msor. كسر. 3) Msor. كبير.

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ فِي الْحَجَرِ وَالْخَشَبِ نَارًا كَامِنَةً

أنكر شيخنا أبو القاسم أن يكون في الحجر والخشب نار كامنة وذكر ذلك في عيون المسائل وقال أن النار يُخْرِقُ ما لا قِوَامَها على قدر قِلَّتِهِ وكثْرَتِهِ وأجزاء الحجر وإن لم تكن النار تَفُوقُ على إحراقها فهي تستحقه، وعند شيوخنا في الحجر نار كامنة وكذلك في الخشب

والذي يدل على صحة ما قلناه أن النار التي تحصل بالقدح في الحجر لا تملو من أن تكون قد ظهرت من الحجر عند القدح كما نقلوه أو يكون ذلك مما يحدث عند فعل الله تعالى بالعادة أو يكون انهواء بقدحنا في الحجر يستحيل لئلا فتكون الحرارة من فعلنا ولا يجوز أن يقال أن النار تحصل من فعل الله بالعادة لأن الحال في ذلك تستمر على طريقة واحدة ولو كان ذلك حاصلًا بالعادة لكان لا يمتنع أن يكون الحجر لا تنقدح منه النار أصلاً وإن رُقِفَ ونُقدِحَ بالحديد الممّوءة ومرة تنقدح النار إذا ضرب قطعة جليد على قطعة أخرى من الجليد وقد علمنا فساد ذلك [186] ولا يجوز أن يقال أن الحرارة تحصل من فعلنا لأن المولد لها كان يجب أن يكون الاعتماد فكان يجب من غير القدح بالحجر أن نفعل في الهواء حرارة إذا اعتمدنا عليه وأن نحيله نارا، وبعد فكان يجب أن لا تقتري الحال سواء قدحنا بحديد ممّوء أو بما لا يكون سبيله هذا السبيل وكان يجب أن لا يقتري بعض الأحجار من بعض لأن المُعْتَبَر فيهما تولد بالاعتماد والاعتماد حاصل على حد واحد في سائر الأحوال، على أننا لو قدرنا على الحرارة لقدرنا على البرودة ولو قدرنا عليها

لكان لا يخلو^١ حل ما نفعله^٢ من البرودة من أمرين أما أن تكون مباشرة أو متولدة ولا يجوز أن تكون مباشرة لأن أحدنا ربما يقرى داعية إلى أن يبرد جسده عند ما يجد من حرّ الهواء^٣ ومع ذلك فإنه لا يتمكن من ذلك ولا يجوز أن يكون متولدة في غير محل قدرته لأن السبب الذي يعتد به انشئ من محل القدرة ليس إلا الاعتماد فكان يجب أن يقل في الاعتماد أنه كما يولد الحرارة يولد البرودة وإن كان كذلك لكان يجب أن يولد الحرارة والبرودة في حالة واحدة وذلك محال

سؤال قالوا لو كان في الخشب نار كامنة لكان يجب أن تحترق الخشب وبعد فكان يجب إذا سحطنا الخشب أن تظهر تلك النار ولكن يجب أن يسحق الحجر وتفتت أن تظهر النار الجواب أن النار التي في الخشب مفتونة في مواضع منه وهي يسيرة قليلة وفي الخشب صلابة تمنع النار من الاشتغال والتأجج فلذلك لا يحترق بها^٤ ولا تظهر النار بسحق الخشب لأن بالسحق تفتت أجزاء النار وهي يسيرة فتتبدد عند ذلك فلا تظهر ولا تجتمع، وإنما لم يجوز أن يسحق^٥ الحجر فتظهر النار لما ذكرنا من [18a] قلته وصلابة الحجر

مستكلة ذكر في عيون المسائل أن الهواء يستحيل ماء وتشبيهه^٦ بخار القدر إذا لاقى^٧ الطباق، وعند شيوخنا أن الذي ذكرته لا يصح بل يكون ذلك البخار هواء تجاوره أجزاء رطبة فيها مائية

1) Msor. يخلو, auch sonst oft. 2) Msor. يفعل. 3) Glosse النساء. 4) Msor. به. 5) Msor. تسحق. 6) Msor. بشبيهه. 7) Msor. لاقى.

فلذلك إذا لاقى بخاراً^١ السقدر الطبقة ظهر ما في البخار من أجزاء الماء على الطبقة لا^٢ لأن الهواء قد استحال منه الذي يدل على فساد ما ذكره أن الهواء لو كان يستحيل ماء لكان لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون من فعل الله بالعادة أو يكون ذلك موجبا عن مجاورة الأجزاء المائية له، ولا يجوز أن يقال أنه من فعل الله بالعادة ابتداء لأنه كان يجب أن لا تستمر الحال فيه على طريقة واحدة ولا يجوز أن يقال أنه يتولد عن مجاورة الماء له لأن المجاورة لا جهة لها فتولد في غير محلها وبعد فليس بأن تكون مجاورة الهواء للماء مقتضية لأن يستحيل الهواء إلى طبع الماء أولى من أن يقتضى أن يستحيل الماء هواء، على أنه كان يجب إذا لاقى الهواء الماء الذي في البخار أن يستحيل ماء وقد علمنا أن ذلك لا يجب وقد يقتضينا^٣ الكلام في هذا الجنس في كتاب النقص على أصحاب الغبائع

مَسْئَلَةٌ: فِي أَنَّ لِكُلِّ حَزْءٍ قِسْطًا مِّنَ الْمَسَاحَةِ

ذهب شيخنا أبو هاشم إلى أن لكل جزء قسطا من المساحة وقال أبو القسم أن الجزء الذي لا يتجزأ لا يجوز أن يقال أن له قسطا من المساحة

فإنني يدل على صحة ما نذهب إليه أن المساحة لا تخلو من أحد أمرين أما أن ترجع إلى ما هو عليه الجوهر من صفته الذاتية أو يكون راجعا إلى التأليف، ولا يجوز أن يقال أنه يرجع إلى التأليف لأنه لو كان كذلك لكان يجب إذا أخذ أحدهما جسا طوليه

1) بخار fehlt im Maer.

2) لا fehlt im Maer.

3) مقتضينا Maer.

عشرون [19b] ذراعاً وجعلناه عشرين قِطْعَةً أَنْ تَنَاقِصَ مَسَاحَتُهُ كَمَا
يَتَنَاقِصُ تَأْلِيفُهُ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَسَاحَتَهُ كَمَا كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ
الدَّلِيلَةُ قَدْ ذُكِرَتْ فِي الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَيْهَا بِأَنْ
يُقَالَ يُلْزِمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا أَنَّ الطُّولَ لَا يَرْجِعُ إِلَى التَّأْلِيفِ لِأَنَّ تَأْلِيفَهُ
كَمَا تَنَاقِصُ فَلَيْتَ طَوْلُهُ لَمْ يَتَنَاقِصْ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ عَشْرُونَ ذِرَاعًا كَمَا كُنَّا،
وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْجُزْئَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِمَا مِنَ التَّأْلِيفِ مِثْلُ مَا فِي
سَائِرِ أَجْزَاءِ الدُّنْيَا فَكُلُّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَسَاحَتُهُمَا مِثْلَ مَسَاحَةِ
الدُّنْيَا وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَسُودَ عَلَيْهِ سَوَالُ الطُّولِ فَإِذَا قِيلَ أَنَّ الطُّولَ
تَكْلِيفٌ ذَاهِبٌ فِي جِهَةٍ وَلَا يَحْصُلُ فِي الْجُزْئَيْنِ مِنَ الطُّولِ مَا فِي جِسْمِ
طَوْلِهِ أَلْفَ أَلْفِ ذِرَاعٍ قِيلَ لَهُ فِي الْمَسَاحَةِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالْأَجُودُ أَنْ يَقُولَ
أَنَا نَرْيَدُ بِقَوْلِنَا أَنَّ لَهُ قِسْطًا مِنَ الْمَسَاحَةِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الصِّفَةِ
الَّتِي لِأَجْلِهَا يَصْغَحُ أَنْ تَتَعَاطَمَ الْجُزْأُفَرُ بِإِنْتِصَامِ الْبَعْضِ إِلَى الْبَعْضِ
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا يَدُورُ مِنْ أَنْ تَحْصُلَ لِكُلِّ جُزْءٍ وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَقَالَ أَنَّهَا لَا تَحْصُلُ إِلَّا إِذَا وَجَدَ فِيهِ التَّأْلِيفَ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ
التَّأْلِيفَ يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُحَلَّةً بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَلَوْ كَانَتْ
هَذِهِ الصِّفَةُ تَحْتَاجُ فِي حَصُولِهَا إِلَى وَجُودِ التَّأْلِيفِ لاحتِجَاجُ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْأُمُورِ إِلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا فِي الْإِسْكَانَةِ بِمَنْزِلَةِ اِحْتِيَاجِ الشَّيْءِ
إِلَى نَفْسِهِ وَذَلِكَ مُحَلَّةٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ مَتَى جُعِلَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ
مَوْجِبَةً عَنِ التَّأْلِيفِ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَعْظُمَ الْحَاجُّ بِكَثْرَةِ مَا يَوْجَدُ
فِيهِ مِنَ التَّأْلِيفِ وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ الطُّولُ لِأَنَّ التَّأْلِيفَ لَا يَكُونُ طَوْلًا
إِلَّا إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي الصِّفَةِ إِلَّا
إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ بَلْ تَأْثِيرُهُ يَكُونُ لَمَّا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ [20a]
فَلِذَاكَ يَجِبُ أَنْ يَكْثُرَ الْحَاجُّ بِكَثْرَةِ التَّأْلِيفِ حَتَّى يَصْغَحَ أَنْ
يَكُونَ الْجُزْآنِ فِي حَاجِّهِمَا الْعَالَمَ كُلَّهُ، وَاحِدٌ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَا

نَوْتَوْقُنَا دَائِرَةً وَكَانَ فِي وَسْطِهَا جُزْءٌ ثُمَّ وَضَعْنَا عِنْدَ هَذَا الْجُزْءِ
جُزْءَ آخَرَ لِنَكُنْ بَعْدَ مَا بَيْنَ الْقُطْبِ وَبَيْنَ قُطْرِ الدَّائِرَةِ أَكْثَرَ مِنْ
الْبَعْدِ الَّذِي بَيْنَ هَذَا الْجُزْءِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّائِرَةِ^(١) فَلَوْلَا أَنَّ
لِكُلِّ جُزْءٍ قِسْطًا مِنَ الْمَسَاحَةِ لَكُنْتَ هَذِهِ الْقِصَّةُ لَا تَجِبُ فِيهِ، عَلَى
أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ إِنَّمَا أَثْبَتْنَاهَا لِلْجَوْهَرِ بَيْنَمَا أَتَيْنَاهَا تَجِبُ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي
دَائِمَتِهِ حَتَّى أَتَى أَنَّمَا يَتَمَيَّزُ فِي حَالِ الْوُجُودِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِهِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ فِيمَا هَذَا سَبِيلُهُ أَنَّهُ يَحْصُلُ لِعَلَّةٍ، عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ
يَتَعَلَّقُ بِالْجَوْهَرِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ بِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
الْإِدْرَاكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ إِلَّا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ^(٢) أَخْصُ أَوْصَافِهِ فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ لِأَجْلِ التَّأْلِيفِ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَفَارِقَ غَيْرَهُ مِنْ
الْجَوَاهِرِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَلَاقِيَهُ فِي الثَّانِي

لَا خِلَافَ بَيْنَ شَيْوَحُنَا فِي أَنَّ ذَلِكَ يَصِحُّ وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ
فِيمَا خَالَفَ أَصْحَابَهُ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَفَارِقُ جَوْهَرًا آخَرَ إِلَّا وَيَصِحُّ أَنْ
يَلَاقِيَهُ فِي الثَّانِي وَهَذَا خِلَافٌ فِي صِبَاغَةٍ لِأَنَّ الَّذِي نُرِيدُ بِقَوْلِنَا
مَفَارِقَ يَثْبُتُهُ وَإِنَّمَا يَمْنَعُ مِنْ تَسْمِيَّتِهِ بِهَذَا الْإِسْمِ وَلَا مَعْنَى لِلْمُشَاجَّةِ
فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَى مُسْتَفَادٍ بِهَا، عَلَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ
أَهْلَ اللُّغَةِ يَسْتَمُونَ زَيْدًا بِأَنَّهُ مَفَارِقُ لِعَمْرٍو إِذَا حَصَلَ فِي بَلَدٍ آخَرَ
وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَلْتَقِيَ بِهِ فِي الثَّانِي

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ جِهَةَ الْجُزْءِ هَلْ هِيَ غَيْرَةٌ أَمْ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ

ذَهَبَ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ إِلَى أَنَّ جِهَةَ الْجُزْءِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ

1) fehlt viell. وبين قطب الدائرة. 2) fehlt im Mscr. ما يقتضيه.

أَنَّهَا غَيْرُ الْجُزْءِ وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَكُنْ هَذَا [206] الْخِلَافُ أَيْضًا وَقَعَا فِي عِبَارَةٍ لِأَنَّ مَرَادَ شَيْخِنَا أَبِي هَاشِمٍ بِقَوْلِهِ فِي جِهَةِ الْجُزْءِ أَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ أَنَّ الْجُزْءَ لَتَحْيِيٍّ يَصْطَحُّ أَنْ يَلْقَى سِتَّةَ أَمْثَالِهِ وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ مَنْ يَمْتَنِعُ فِي ١) الْفَلَّ بِأَنَّ جِهَةَ الْجُزْءِ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْجِهَاتِ هِيَ الْيَمِينُ وَالْيَسَارُ وَجِهَةُ الْقَوَى وَالنَّكَتِ وَالْأَمَامِ وَالْخَلْفِ وَهَذِهِ هِيَ غَيْرُ الْجُزْءِ فَكَيْفَ يَصْطَحُّ مَا قُلْتُمُوهُ قِيلَ لَهُ إِنَّ الْغَرَضَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَصْطَحُّ أَنْ يَلْقَى سِتَّةَ أَمْثَالِهِ وَهَذَا الْحُكْمُ إِلَيْهِ يَرْجِعُ فَإِنْ قِيلَ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُنَ الْجَوْهَرُ مُتَّحِيزًا ٢) لِأَنَّ مَا يَلْقَى بِهِ الْجُزْءَ الَّذِي مِنْ بَيْنِهِ غَيْرُ مَا يَلْقَى بِهِ الْجُزْءَ الَّذِي مِنْ يَسَارِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَلْقَى أَحَدَهُمَا بِمَا يَلْقَى بِهِ الْآخَرَ لَكَانَ الْجَوْهَرَانِ ائِلْدَانِ لِقِيَاءَ حَاصِلَيْنِ فِي مَحَلَّاتٍ وَاحِدَةٍ قِيلَ لَهُ لَا يَلِمْ مَا ذَكَرْتَهُ لِأَجْلِ أَنْ تَحْيِيٍّ يَقْتَضِي ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا وَاحِدًا لَا يَتَّحِيزًا ٣) وَلَا يَتَّبَعُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ مَعَ التَّحْيِيٍّ لَا يَدَّ مِنْ أَنْ يَكُنْ شَاغِلًا لِحِجَّةٍ وَلَا يَشْغُلُ جِهَةً وَيَمْنَعُ مِثْلَهُ مِنْ أَنْ يَحْصَلَ بِحَيْثُ هُوَ إِلَّا وَيَكُونُ حَائِلًا بَيْنَ الْجَوْهَرَيْنِ وَإِذَا حَالَ بَيْنَهُمَا فَلَا يَدَّ مِنْ أَنْ يَلْتَقِيَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ أُتْرُقَ فِي مَحَلَّاتَيْنِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَقْتَضِ هَذَا تَحْيِيٍّ ٤) الْجَوِّ

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجُزْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ إِلَّا وَيَكُونُ مُتَّحِيزًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ كَذَلِكَ إِلَّا وَيَكُونُ كَائِنًا فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ

إِعْلَمُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ شَيْخِنَا فِي ذَلِكَ وَقَدْ قُلَّ أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ

١) تحيى، يعجزى. 2) معجزى. 3) معجزى. 4) معجزى.

الجوهر لا يحصل في جهة إلا إذا كان هناك جوهر آخر ولا يكون متحيزاً إلا إذا كان هناك جوهر آخر^١ والأقرب أن يكون هذا للخلاف أيضاً خلافاً في عبارة لأن الذي نعينه بقولنا متحيز هو ما له ولأجله تتعظم الأجزاء بانضمام البعض إلى البعض وهذا مما يثبت وإن كان بمنع من تسميته بأنه متحيز وكذلك نريد بقولنا كائن في جهة أنه لو وجد جوهر آخر لكان لا يجوز أن يحصل بحيث هو [214] وإنما يكون من يمينه أو يساره أو تحته أو فوقه أو خلفه أو أمامه فإما أن يحصل على الحد الذي لو قدر المكان لكانا يشتغلان مكاناً واحداً فالحال وهذا مما لا يقع فيه خلاف وإنما يمتنع من هذه العبارة وإذا سلم المعنى فلا بد من أن يعتبر عند عبارة أولى مما اخترناه

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ الْمُنْفَرِدَ هَا يَكُونُ كَوْنُهُ مُنْفَرِداً لِمَكَانٍ عَلَيْهِ أَمْ لَا

أعلم أن أبا انقسم كان يقول بأن الجوهر يكون منفرداً لعلته والمراد عندنا بالمنفرد أنه لا جوهر آخر بجانبه وهذا يقول^٢ إلى النقي ولا يصح تعليقه والذي يمكن التعليل فيه هو كونه كائناً في تلك الجهة وذلك يعقل بوجود معنى فإن أراد بالمنفرد تلك الصفة فإنها معللة بوجود معنى وإن أراد أن لا يكون جوهر آخر بجانبه فذلك نفى ولا يجوز أن يعقل النفي بوجود معنى، يبين ذلك أنه إذا حصل ذلك للجوهر الآخر الذي فارقته ولم يحصل بجانبه مجاوراً له فإن حاته في صفته لا تتغير وإنما تتغير التسمية عليه لأنه من قبل كان يسمى منفرداً أو مفارقاً والآن يسمى مجاوراً فكيف يجوز مع أن صفته واحدة أن

1) Von an aus Glosse. ولا يكون متحيزاً

2) Mscr. خلاف.

3) Mscr. يقول.

يقال أنها مرة لوجود معنى هو انفراد ومرة لوجود معنى هو مقاربة
ويجعل المعنيان متضادين مع أن الصفة الموجبة عنهما واحدة والاسم
يتغير عليها

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُو مِنْ كُلِّ عَرَضٍ مَا خَلَا الْكَوْنُ

ذهب شيخنا أبو هاشم إلى أن الجوهر يجوز خلوّه من اللون والطعم
والرائحة وكذلك غيرها من الأعراض ما خلا الكون [21b] فإذا وجد¹
الكون وجاور غيره لم يخل من التكليف لأن الكون يؤلّده بشرط
التجاور فإذا وجدت فيه رطوبة لم يخل من الاعتماد سفلًا لأن وجودها
مضمّن به فإذا وجدت ببوسة لم يخل من الاعتماد صعودًا لأن وجوده
مضمّن به² فإذا وجد في الجوهر اللون فبعد وجوده فيه لا يجوز
أن يخلو منه ومن هذه لأجل أن هذه يجوز عليه انبقاء كهو ولا
يحتمل في الوجود إلى أكثر من المحل، ونقول بأن ههنا أجساما
يقطع على أنها خالية من الطعم والرائحة ولا يقطع على أن ههنا
أجساما خالية من الألوان بل نقول في الأجسام الغير كالماء والهواء
والأرض والنار أنها يجوز أن تكون خالية من اللون ويجوز أن تكون
ملوّنة بألوان مختلفة وإن يكون الاختلاط فيها واقعا على الوجه
الذي يقتضى أن يكون إدراكه أنقص من إدراك النفس إذا خلط
باللبس

وقل شيخنا أبو القاسم لا يجوز خلو الجوهر من اللون والطعم والرائحة
والحرارة والبرودة والرطوبة واليبس وإلى ذلك كان يذهب الشيخ أبو

1) Fehlt viell. خيه 2) Von aus Glosse. فإذا وجدت فيه ببوسة

على وكان يقول أن الماحل إذا احتل عرضا من الأعراض له ضد
نم يجوز أن يخلو منه ومن ضده وإذا لم يكن له ضد لم يجوز أن
يخلو منه

والذي يدل على صحة ما قاله شيخنا أبو هاشم وجوه
منها أن الجواهر إذا كان غير اللون وكان القادر عليهما مختارا في
إيجادهما ولم يكن بينهما تعلّق من وجه معقول يقتضي استحالة
خلو أحدهما من الآخر فالواجب أن يصحّ أن يخلّف الجواهر ولا
يخلّف اللون

فإن قيل لم قلتم أنّهما إذا كانا مقدورين ولا تعلّق بينهما صحّ
أن يوجد الجواهر من غير إيجاد اللون قيل له قد عرفنا أنّه كان
يصحّ من الله أن يخلّف أحد الجوهريّن ولا يخلّف الآخر لئلا
لم يكن بينهما تعلّق وكان مختارا في إيجادهما وكذلك صحّ
منه [226] أن يخلّف السواد في الجواهر من غير أن يخلّف الحلاوة
فيه لما لم يكن بينهما تعلّق فإن قيل فلا اعتمادكم على هذه
الطريقة في نفى قديم آخر مع الله بأن تقولوا إذا لم يكن بينهما
تعلّق فيجب أن يصحّ وجود أحدهما من غير وجود الآخر قيل له
هذا إنما يمكن أن يقال فيما يكون مقدورا لقادر فاما فيما يجب
وجوده لما هو عليه في ذاته فلا يصحّ أن يقال ذلك فيه ألا ترى أنّه يمكن
أن يقال بوجوب وجود كلّ واحد منهما لما هو عليه في ذاته لا
لتعلّق بينهما فإن قيل أو ليس أحدهما لا يصحّ أن يفعل الحركة
في يده من غير أن يفعل الاعتماد فيها لأنّه كما يحرك يده يحرك
العظم المتصل بها والشعر المتصل بها ولا يصحّ تحريك هذين إلا
بلاعتقاد فيجب أن تقولوا أنّه كما يفعل الحركة يفعل الاعتماد
وليس يمكن أن يبين تعلّق بين الاعتماد والحركة وكذلك ما أنكرتم

أنه وإن كان لا تعلق بين الجواهر واللون فليس يصح من الفادر
 إيجاد أحدهما من غير إيجاد الآخر قيل له أن السدى اختاره في
 الجراب عن هذه المسئلة أن الواحد منا لا يصح أن يفعل الحركة
 إلا متولدة عن الاعتماد فيفعل الاعتماد أولاً في يده ثم تتولد عن
 ذلك الحركة فيها وفيما اتصل بها من العظم والشعر ولا بد من
 أن يقال بذلك لأننا إن قلنا أنه يحرك اليد ثم يحرك العظم من
 بعد حركة متولدة من اعتماد اليد وجب أن يكون العظم في حال
 سكونه مفارقاً لليد لأنه لا يجوز أن يكون جسمان يتحرك أحدهما
 ويسكن الآخر إلا ويفترقان وتفرق ذلك ما نقوله في الدوامة وقطر
 الرخا وقطبها لأننا لا نقول في أجزاء الفطر^١ كما هي أنها بمجموعها
 تسكن حال حركة القطر بل نقول في هذه الأجزاء ما يتحرك
 وفيها [226] ما يسكن وكذلك حال أجزاء القطب فيحصل هناك
 انفصال من وجه واتصال من وجه فلذلك لا يوايل ولو قدرنا عموداً
 من حديد في جراب وقدرنا أن أحد طرفي العمود مشدود
 بالشجرة ثم يحرك الجراب مع سكون العمود لوجب أن يفارقه
 الجراب وكذلك لو يحرك اللحم الذي حوّل إلى العظم مع سكون
 العظم لكان يفارقه كما يجب أن يفارق الجراب العمود الذي
 مثلناه^٢ به فإن قيل أليست إحدى الحياتين لا يصح أن توجد
 مع عدم الأخرى من غير أن يمكن أن يبين تعلق بينهما فهلا
 جازتم مثل ذلك في الجواهر واللون قيل له قد قيل بأن أحدهما
 تحتاج إلى الأخرى في وجودها والأخرى تحتاج إليها في أن توجد
 كون محلها بعضا للآخر وهذا ليس بصحيح لأنه ليس بأن يقال أن

١) Msor. القطب. 2) Msor. مثلنا.

أحديهما) إنما تحتاج في الوجود إلى الأخرى أولى من أن يقال في الأخرى أنها تحتاج في الوجود إليها، وقد قيل أنا وإن قلنا في الحياتين أن وجود أحديهما لا يمكن مع عدم الأخرى فإن ذلك لا يستدعي علينا معرفة تغايرهما وليس كذلك سبيل الجواهر واللون ألا ترى أنه يمكن أن يقال على هذا أن اللون صفة للجواهر وهذا لا يصح أيضا لأنه فرق مع وجود الطريقة التي لأجلها نصينا بأن الجواهر يجوز أن يخلو من اللون وبعد فإن ذلك لا يستدعي علينا شريف العلم بأن اللون غير الجواهر لأنه يمكن أن يعلم أن اللون لا يجوز أن يكون صفة للجواهر مع الشك في صحة خلو الجواهر من اللون، وقد قيل إن أحدهما يحتاج في كونه حيا إلى أجزاء من الحياة كما يحتاج إلى قدر من أجزاء الجواهر ولا يكون لبعضها احتياج إلى البعض في الوجود كما لا يجوز لبعض أجزاء الجوهر احتياج إلى البعض في الوجود وهذا أقوى ما [23a] يقال في الجواب على هذا السؤال فإن قيل أو ليس لا بد من أن يحصل الحكي في صفات بكونه حيا ولا يصح حصول بعضها من غير أن يحصل البعض ولا يمكن أن يبين تعلق بينهما فكما يجوز ذلك في صفات فلم لا يجوز مثله في الذوات قيل له إنما لا يجوز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض لأن الحكي متا لا بد من أن يكون جملة تصير بالحياة في كل جزء من أجزائها في حكم الشيء الواحد فلذلك لم يجوز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض، يبين ذلك أن الجزء المنفرد لو صح أن يكون حيا لم يجب أن تحصل هذه الصفات ولا أجزاء الحياة فقد ثبت أن

1) Msor. أحدهما. 2) الحكي fehlt in Msor.

ذلك إنما وجب لاستحالة أن يكون الجزء حيًا ولوجوب أن يكون
الحَيِّ متًا جملةً

فإن قيل لم قلتم أنه لا تعلّق بين الجوهر واللون على وجه يقتضى
استحالة خلو الجوهر من اللون قيل له لو كان بينهما تعلّق لكان
لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون تعلّق الاحتياج أو تعلّق
الإيجاب وقد ثبت أنه لا يجوز أن يكون بين الجوهر واللون تعلّق
الاحتياج أو تعلّق الإيجاب^١ على وجه يقتضى استحالة خلوّه منه
فيجب أن يجوز خلوّه من اللون

فإن قيل لم قلتم أنه ليس بينهما تعلّق الاحتياج^٢ قيل له لو احتاج
الجوهر إلى اللون لكان لا يخلو من أمور ثلاثة أما أن يحتاج إليه
في وجوده أو يحتاج إليه في صفاته يجب في حال وجوده أو يحتاج
إليه في حكمه يجب له في حال وجوده ولا يجوز أن يحتاج في
وجوده إليه لوجوه أحدها أنه لو احتاج إلى اللون واللون يقع على
الشيء وضدّه لكان يحتاج في وجوده إلى الشيء وضدّه ولا يجوز
ذلك فإن قيل أليس عندكم أن التأليف يحتاج في وجوده إلى
الكون ثم يصح أن يوجد مع ذلك الكون ومع ضدّه وأحدهما
يخالف الآخر [286] في تصحيح وجود التأليف وهذا قلتم أن الجوهر
يجوز أن يحتاج إلى اللون وإن كان اللون يقع على شيء وضدّه
قيل له لسنّا نقول في التأليف أنه يحتاج إلى الكون^٣ بل نقول
يحتاج إلى أن يكون محلاً في حكم المحلّ الواحد فلو تمّ ذلك
من غير كون لصح وجود التأليف فإن قيل أليس عندكم أن
الإرادة تحتاج في وجودها إلى وجود أعلم بصحة حدوث المراد ثم

١) Maor. إيجاب. 2) Maor. احتياج. 3) Maor. لون.

انثني لصحة حدوث المراد ينوب منابه في صحة وجود الإرادة معه
وإن كان صدًا للعلم قيل له لا نقول أيضا في الإرادة أنها تحتاج إلى
اعلم بصحة حدوث المراد بل نقول أن كون المراد مريدا يحتاج
إلى أن لا يكون في حكم الساعى عن صحة حدوث المراد فلو
أمكن ذلك من غير علم أو اعتقاد أو ظن له لصح أن يريد أن
قيل ليس التأليف يحتاج في كونه التزافا إلى الرطوبة واليبوسة
وهما صتان فقد احتاج في حكم من الأحكام إلى الشيء وصده قيل
له ليس كونه التزافا أكثر من وجود التأليف مع أن في أحد محلييه
رطوبة وفي الآخر ييبوسة لا أنه أمر زائد عليه حتى يقال أنه يحتاج
في حكم الأمر إلى هذين المعنيين، فإن قيل ولم قلتم أن الشيء لا
يجوز أن يحتاج في وجوده إلى الشيء وصده قيل له لأن ما يحيل
الشرط يحيل الشروط فلو كان الأمر على ما ذكرته لكان أحد
الضدتين من حيث أنه يحتاج إليه يصح وجود المحتاج ومن
حيث أنه يضاد شرطه يحيل وجوده وهذا يتناقض، ويدل أيضا
على أن الجواهر لا يحتاج في وجوده إلى اللون أن اللون يحتاج في
وجوده إلى الجواهر فكان يجب أن يحتاج كل واحد منهما إلى
صاحبه وجه الحاجة واحد وهذا يستحيل كما يستحيل احتياج
الشيء إلى نفسه فإن قيل أليس عندكم أن الجواهر [24a] يحتاج
إلى الكون مع أن الكون يحتاج إليه فلم لا يجوز مثل ذلك في
الجواهر واللون قيل له أن الجواهر لا يحتاج في وجوده إلى الكون
وإنما يحتاج في كونه كائنا في جهة مخصوصة إلى وجود الكون
فيه في تلك الجهة والكون يحتاج في وجوده إلى وجود الجواهر

1) أن الشيء aus Textglosse; besser

فقد اختلف وجه الحاجة فلا يلزم أن يكون محتاجا إلى نفسه حين
 قيل ما أنكرتم أن اللون يحتاج في وجوده إلى تمييز الجوهر والجوهر
 يحتاج في وجوده إلى وجود اللون فقد اختلف وجه الحاجة فيه
 كما اختلف وجه الحاجة فيما ذكرت قيل له معما احتياج اللون
 إلى تمييز الجوهر والجوهر يحتاج في تمييزه إلى وجوده فقد
 احتياج اللون في وجوده إلى وجود الجوهر فإن كان بواسطة فيجب
 أن يكون وجه الحاجة واحدا فإن قيل أن الجوهر إذا احتاج في كونه
 كائنا إلى وجود الكون والكون يحتاج في وجوده إلى وجود الجوهر وجب
 أن يكون وجه الحاجة واحدا قيل له ولا سواء لأن الجوهر لا يحتاج
 في وجوده إلى أن يكون كائنا في جهة مخصوصة حتى إذا احتاج
 انكون في وجوده إلى وجود الجوهر احتاج إلى أن يكون كائنا في
 جهة مخصوصة فيلزم أن يحتاج الشيء إلى نفسه إذ قد ثبت أنه
 يحتاج في كونه كائنا في تلك الجهة إلى وجود الكون فقد ظهر
 بهذا الفرق بين الموضعين، وهذا على أن الجوهر لا يحتاج في
 وجوده إلى اللون أنه لو كان كذلك لصح أن يوجد اللون مع
 عدم الجوهر لأن من حَقَّ للمحتاج إليه أن يصح وجوده مع عدم
 المحتاج لتمييز المحتاج من المحتاج إليه ألا ترى أن الحياة لما
 احتاجت في وجودها إلى وجود البنية صح وجود البنية مع عدم
 الحياة ولا يجوز أن يحتاج الجوهر إلى اللون في صفة تعجب له
 في حال وجوده [24b] لأن تلك الصفة لا تتخلو لما أن تكون كونه
 جوهرًا أو كونه مكيِّزًا أو كونه كائنا في جهة دون جهة ولا يحتاج

1) Im Mscr. eine, nach dem Schriftgebrauch des Manuscriptes
 هما aufzulösende, Zusammensetzung.

في كونه جوهرًا إلى وجود اللون لأنّه قد كان جوهرًا في حال عدمه
 وتبين^١) اللون يقع على شيء وصده ولا يجوز أن يحتاج في صفة من
 الصفات إلى أمرين صديين ولأنّه لو كان كذلك لكان لا يخلو اللون
 من أن يكون شرطًا في كون الذات جوهرًا أو يكون علّة فيه ولا
 يجوز أن يكون علّة لأنّه لا يجوز أن يكون صفة الذات موجبة عن
 علّة لا سيما ولا يجوز أن يكون المعنيان الصّديان يسوجيان^٢) صفة
 واحدة ولا يجوز أن يكون شرطًا لأنّ صفة الذات لا تكون مقصورة في
 صحتها وثبوتها على أمر زائد على الذات، ولا يجوز أن يحتاج إلى
 اللون في تحييز^٣) لهذين الوجهين الآخرين اللذين ذكرناهما في أنّ
 لا يحتاج إلى اللون في كونه جوهرًا ولأنّه قد ثبت أن اللون^٤)
 يحتاج في وجوده إلى تحييز الجواهر فكان يجب أن يكون كلّ واحد
 منهما يحتاج إلى صاحبه ووجد الحاجة واحد وهذا محال لأنّه يقتضي
 أن يكون الشيء محتاجًا إلى نفسه، ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في
 كونه كائنًا^٥) لأنّه لو كان كذلك لكان اللون يؤثر في هذه الصفة
 كما يؤثر فيه وجود الكون ولو كان كذلك لاستحال أن ينتقل في
 تحاليل بلون واحد كما استحال أن ينتقل فيها يكون واحد وكان
 يجب أن يستحيل أن تتعاقب عليه الألوان وهو في محالاة واحدة
 كما يستحيل أن تتعاقب عليه الألوان والتحالاة واحدة وكان يجب
 أن تكون الصفة الواحدة موجبة عن جنسين مختلفين وكان يجب
 أن لا يحصل في جهة إلا بجنس من اللون مخصص وهذا يوجب
 أن يثبت من أجناس الألوان ما لا يتناقض كما يثبت من أجناس

1) و fehlt im Mscr. 2) so der durch Glosse korrigierte Text.

3) في كونه كائنًا Mscr. wiederholt. 4) Mscr. انكون. 5) Mscr.

الألوان ما لا يتناقض وكان يجب أن نكون اللون داخلا تحت مقدورنا
 كاللون [254] لأن كون الجوهر كائنا في جهة إذا كان يقف على
 قصدنا وداعينا وكان لا يجوز أن تؤثر أحوالنا في نفس هذه الصفة
 فلا بد من أن تؤثر في وجود ما له ولأجله تحصل هذه الصفة فإن
 كان اللون كاللون في التأثير في حصول هذه الصفة فالواجب أن
 يكونا سواء في أنهما يوجدان بنا ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في
 حكم يجب له في حال وجوده لأن الحكم الذي يجب له في
 حال وجوده لا يخلو من أن يكون احتماله للعرض أو منعه مثله
 من أن يحصل بحيث هو أو صحة إدراكه بالحواستين وقد عرفنا أنه
 لا يجوز أن يحتاج إلى اللون في احتماله للعرض لأنه ليس يخلو
 من أحد أمرين أما أن يحتاج إليه في احتمال نفس اللون^١ أو يحتاج
 إليه في احتمال عرض آخر وقد عرفنا أنه لا يحتاج إلى اللون في احتماله
 للكون لأجل أنه مع تحيزه يجب أن يكون فيه كون سواء وجد فيه
 اللون أو لم يوجد فإذا لا يحتاج في احتماله ذلك إلى وجود اللون
 فيه ولأنه ليس بأن يقال يحتاج في احتماله للكون إلى وجود اللون
 فيه بأولى من أن يقال يحتاج في احتماله للون إلى وجود الكون
 فيه فوجب أن يكون كل واحد منهما مشروطا بصاحبه وبعد فإنه
 لو احتاج في احتمال عرض من الأعراض إلى وجود اللون فيه لكان
 يحتاج ذلك العرض في وجوده إلى وجود اللون وقد عرفنا أنه لا
 يحتاج شيء من الأعراض إلى وجود اللون فيه وبعد فإن احتماله
 لبعض الأعراض حكم واحد وليس يجوز أن يحتاج في ذلك للحكم
 إلى الشيء وصده، على أن احتمال الجوهر للعرض حكم يجري مجرى

١) Msor. اللون.

للحقيقة للتخيّر فمع التخيّر لا بدّ من ثبوته وجب اللون فيه أو لم يوجد، ولا يجوز أن يحتاج في احتماله للون إلى وجود اللون فيه لأنّه باحتمل [256] الصديّين وباحتمل ما لا يتناهى فكان يجب أن يوجد فيه الصّدان وأن يوجد فيه ما لا يتناهى من اللون، ولا يجوز أن يحتاج إلى اللون في منعه لمثله من أن يحصل بحيث هو لأنّه قد ثبت أنّ هذا للحكم واجب مع حصول التخيّر سواء كان فيه لون أو لم يكن ولأنّ الحكم الواحد لا يجوز أن يحتاج إلى الشئ وهذه، ولأجل أنّه كان يجب أن يكون هذا للحكم صادراً عن اللون مع أنّه مقتضياً^١ عن التخيّر وبهذا أيضاً نعلم أنّه لا يحتاج إليه في احتماله للعرض ولا في صحة إدراكه بالحواسّتين، وبعد فلو صحّ ذلك لكان لا مانع يمنع من جواز خلوّه من اللون وكان يجب أن يقال بأنّه لو خلا من اللون لما صحّ إدراكه وكان يجب أن يجوز وجوده من غير أن يكون مدركاً، فقد ثبت بهذه الجملة أنّه لا يحتاج الجوهر إلى اللون في وجهه من الوجوه

ولا يجوز أن يوجب الجوهر اللون لأنّه لو كان كذلك لكان لا يخلو الإيجاب من أحد أمرين أمّا أن يكون إيجاب العلة للمعلول أو يكون إيجاب السبب للمستبب، ولا يجوز أن يقال أنّ الجوهر يوجب اللون إيجاب العلة للمعلول لأنّ العلة لا تسوجب الذات وإنّما تسوجب الأحكام لأجل أنّ العلة لا تسوجب الصفات لذات دون غيرها إلّا وتكون مختصة بها^٢ ولا تختص بها^٢ إلّا وتكون موجودة فيترتب وجودها على وجود هذا المعلول فكيف يجوز مع هذا أن يكون وجود

1) مقتضياً Msor.

2) به Msor.

هذه الذات صادرا عنها، على أن الموجب عن العلة يكون لأمر يرجع إلى ذات العلة والوجود بالحدوث يكون بالفاعل فلا يصح أن تكون العلة موجبة لوجود الذات فإن قيل أليس من قولكم أن السبب يوجب وجود المسبب لما هو عليه [26a] مع أن وجود المسبب بالفاعل يحصل فلم لا يجوز أن تكون العلة موجبة لوجود الذات وإن كان ذلك الوجود حاصلًا بالفعل قيل له أن السبب في الحقيقة لا يوجب وجود المسبب والموجب هو الفاعل بفعل المسبب عند فعله للسبب، بعد فلو كان الجوهر يوجب اللون إيجاب العلة أو إيجاب السبب كما كان بأن يوجب أحد الصديقين أولى من أن يوجب الصديق الآخر لأنه لا مخصص يختصه بإيجاب أحدهما دون الآخر وهذا يوجب أن يكون موجبا للصديقين بل الأصدان في حالة واحدة ولا يلزم عليه الامتناع في توليده للكون لأن هناك ما يختص لتوليده للكون في أقرب الجهات إلى جهة محله لاستحالة الطفر على 1) محله، ومما يدل أيضا على أن الجوهر لا يوجب اللون إيجاب السبب للمسبب أنه لو كان كذلك لوجب أن تشترك الجواهر كلها في اللون لأنهما جنس واحد وبمثل هذا يعلم أنه لا يوجب إيجاب العلة للمعلول، وبعد فكان يجب أن يصح أن يوجد الجوهر ويعرض هارص فيمنعه من توليده للون فيخلو من اللون لأن ذلك واجب فيما يوجب السبب لينفصل موجب السبب عن موجب انعلل فإن قيل هذا لا يصح لأن العارض الذي يعرض فيمنعه 2) من إيجاب اللون لا يكون إلا ألوان آخر فلا يخلو من اللون لأنه بين أمرين بين أن يوجد فيه لون قد أوجبه وبين أن يوجد لون

1) besser . 2) Maer. فيمنع.

وَمَنْعَ مَنْ إِنْجَابَ لِمَا يَوْجِبُهُ قِيلَ لَهُ عَذَا لَا يَصْطَحُّ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا جُعِلَ مُوجِبًا لِلْوَنِّ فَلَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ مُوجِبٌ لِحُجْسٍ مُخْصِيٍّ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْوَانِ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ كُلُّ لَوْنٍ [26b] يَخْلُفُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ مُبْتَدَأٌ مِنْ جَنْسٍ مَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّدَ عَنِ الْجَوْهَرِ فَلَا يَصْطَحُّ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ التَّوَلِيدِ فَإِذَا لَا بُدَّ عَلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ إِذَا فُعِلَ الْجَوْهَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْلِدًا وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْجَدَ إِلَّا وَيَكُونَ مَوْلِدًا لِلْوَنِّ وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا لَا يَصْطَحُّ فِيمَا يَوْجِبُهُ السَّبَبُ لِيَتَمَيَّزَ عَمَّا تَوْجِبُهُ الْعَلَّةُ

تَنْبِيْهُ آخِرٌ وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّهُ قَدْ ذُهِبَ فِيمَا بَيَّنَّا جَوَاهِرَ وَأَجْسَامَ خَالِيَةً مِنَ الطَّعْمِ وَالرَّوَائِحِ فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فِي الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَصْطَحَّ فِي اللَّوْنِ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا وَانْشِبْهَةً فِيهِمَا وَاحِدَةً وَالطَّرِيقَةَ فِيهِمَا وَاحِدَةً فَإِنْ قِيلَ لِمَ قُلْتُمْ أَنَّ هَاهُنَا جَوَاهِرَ خَالِيَةً مِنَ الطَّعْمِ وَالرَّوَائِحِ قِيلَ لَهُ لَحْنٌ نَسْتَنْشِقُ الْهَوَاءَ وَالْمَاءَ فَلَا نَجِدُ لَهَا رَائِحَةً وَلَا نَجِدُ لِلْهَوَاءِ طَعْمًا وَكَذَلِكَ لَا نَجِدُ الطَّعْمَ لظَاهِرِ الْعِثْبَةِ وَالْإِجَاصَةِ وَإِنْ جَاوَرَ الْكَلْهَاءَ وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الْمَدْرَكَ إِذَا حَصَلَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا يُدْرَكُ وَحَصَلَ عَلَى الْوَاحِدِ مِمَّا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا يُدْرَكُ وَارْتَفَعَتِ الْمَوَاقِعُ فَالْوَاجِبُ أَنْ نَدْرَكَهُ¹⁾ وَبِجِبِ أَنْ نَعْلَمَ مَا نَدْرَكَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لِبَسٍ فَلَنْ قِيلَ إِنَّمَا لَا نَتَبَيَّنُهُ لِأَنَّا أَلْفَنَاهُ قِيلَ لَهُ أَنَّ الْأَلْفَ لِلشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي أَنَّ لَا يُعَيَّنُ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِدْرَاكِ يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَنَا قَدْ أَلْفَ الْإِدْرَاكِ²⁾ تَفْسَةً وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَتَبَيَّنُ مَا يُدْرِكُهُ وَإِنَّمَا لَا يَتَبَيَّنُ الْهَوَاءَ الرَّقِيقَ

1) Msor. nach حصل im على. 2) Von ارتفعت an aus Glosse.

3) Msor. ادراك.

الذى يجاور محلّ حياته لا لأجل أنّه أنه بل لأجل أنّه محتاج في
تبيينه لما يدركه إلى أن يكون هناك حركة نحو ما تحصل بهبوب
الرياح أو يكون هناك حرّ أو برّد فإن قيل إنما لا يتبين ذلك لأن
فيه روائح مختلفة وطعوماً مختلفة قيل له يجب أن يتبين ذلك
[27a] كما يتبين إذا خلط بعض الأجسام التي فيها طعم ورائح
ببعض وقد عرفنا أنّه ليس يُجدّ حال هذه الأجسام كما ليس
يُجدّ حال ما ذكرناه من الأجسام التي لها طعم مختلف إذا امتزجت
واختلطت^١ فإن قيل إنما لا يتبين ذلك لقلته قيل له إذا كان
الجسم الذى نستشفه كثير الأجزاء وفى كلّ جزء منها جزء من
الرائحة فلا بدّ من أن يتبين ذلك كما يجب أن يتبين لون
الجسم الكثير إن^٢ كان فى كلّ جزء منه جزء واحد من اللون
تليد آخر وأحد ما يدلّ على ذلك أن الصوت لا يحتاج في وجوده
بما نبيته من بعد إلى أكثر من المحلّ وقد عرفنا أن المحلّ قد
يخلو من الصوت رأساً مع احتماله فالواجب أن يجوز أن يخلو من
اللون لأنّه لا فرق بين الأمرين

ذكر جملة من أسألتهم في هذه المسئلة والجواب عنها
سؤال قالوا لا يجوز أن يوجد للجوهر ولا يصحّ أن يرى ولا يجوز أن
يرى إلا على هيئة والهيئة لا بدّ من أن تكون لوناً من الألوان
فلذلك يجب أن يقضى باستحالة خلو الجوهر من اللون الجواب
يقال لهم قولكم أن الجوهر لا يجوز أن يرى إلا على هيئة تصوى
فيها يناعون بل من جَوَزَ خلو الجوهر من اللون يجوز أن يرى [27b]
لا على هيئة فإن قيل لا تتصور هيئة الجوهر من غير أن يكون على

بلغت للقبلة. 2) Hier folgt im Msor. 3) Msor. وان. يتلو الجزء الثالث

هيئة وإذا كان كذلك لم يجوز ما قلتموه قيل له هذا نَحْوِي أَيْضًا
 بل يمكن تصور ذلك من دون أن يكون على هيئة بآن يرى منتقص
 لئلا عن إدراك ما فيه من ¹ ثوب وبعد فائدة ليس يجب أن ينفي ما
 لا يمكنه، تصوّره فإنا لا نتصور أكثر ما نثبتته من الأعراض ولا يصح
 تصور القديم ويصح إتيانته مع ذلك وبعد فلو كان لا يجوز أن يرى
 إلا على هيئة لكان الواجب بما قدّمناه من الدليل أن يجوز أن
 يوجد الجوهر وإن كان لا تصح رؤيته بآن يكون خاليًا من اللون
 سؤال ² قالوا إن إدراكنا للجوهر من طريق اللمس مثل إدراكنا من
 طريق العين لأن الصفتين تتعلّقان بتعلّف واحد على وجه واحد
 ومع هذا فإنا نفصل بين أن نرى الجوهر بالعين وبين أن ندركه
 باللمس وإنا نفصل بين الأمرين لأننا إذا أدركناه بالعين أدركنا
 بالعين اللون فيه وليس كذلك سبيلنا إذا أدركناه باللمس فثبت
 بذلك أنه لا يجوز أن يخلو الجوهر من اللون الجواب يقال لهم إنا
 نفصل بين أن ندرك الجوهر بالعين وبين أن ندركه باللمس وإن
 كانت الصفتان مثليتين لاختلاف طريقيهما لا لأجل ما ظننتموه وقد
 عرفنا أن أحدهما يفصل بين أن يعلم وجود الشيء بالخبر وبين أن
 يعلمه بالإدراك وإن كان العلمان مثليتين لاختلاف طريقيهما وبعد
 فلو كنّا ندرك أسود باللمس عند إدراكنا للجوهر كنّا نعرف مع
 ذلك بين أن ندرك الجوهر واللون بالعين وبين أن ندركهما باللمس
 وكان لا يجب لمكان هذه التفرقة إتيان معنى آخر في الجوهر تتعلّق
 الرؤية به دون الإدراك لمسًا وكذلك سبيل ما ذكرناه
 [28a] سؤال قالوا لو جاز خلو الجوهر من اللون لجاز أن تجتمع فيه

1) Msor. fehlt من. 2) Gl. آخر.

الألوان المتضادة الْأَجْوَابُ إِنْ مَا ذَكَرَهُ جُمِعَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ
 مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَبَعْدَ فَإِنَّهُ يَقَالُ لَهُمْ أَنَّ الْخُلُوقَ لَا يُقَاسُ عَلَى الْجَمْعِ
 لِأَنَّ هَذِهِ الْأَصْدَادَ كَمَا تَتَضَادُّ فِي الوجودِ لَا تَتَضَادُّ فِي الْعَدَمِ وَلَا
 يَمْتَنِعُ خُلُوقُ الْجَوْهَرِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْدَادِ وَإِنْ اسْتَحَالَ وجودُ هَذِهِ
 الْأَصْدَادِ فِيهَا يَبَيِّنُ مَا قُلْنَا أَنَّ الْأَحْمَرَ قَدْ انْتَفَى عِنْدَ السَّوَادِ
 وَالْبَيَاضُ وَصَحَّ ذَلِكَ فِيهِ وَإِنْ اسْتَحَالَ اجْتِمَاعُ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِيهِ فَإِنْ
 قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ بَعْدَ أَحَدِهِمَا فِي الْعَقْلِ كَبَعْدَ الْآخَرِ قِيلَ
 لَهُمْ بِمَا ذَا هَلُمْتُمْ أَنَّ بَعْدَ أَحَدِهِمَا كَبَعْدَ الْآخَرِ فِي الْعَقْلِ فَإِنْ اتَّهَمُوا
 الضَّرُورَةَ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ وَإِنْ قَالُوا نَعْلَمُ ذَلِكَ بِاسْتِدْلَالٍ
 طَوَّلِيهِ بِإِيرَادِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَلَنْ يَجِدُوا إِلَيْهَا سَبِيلًا

سُؤَالَ قَالُوا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الْجَوْهَرَ يَسْتَحِيلُ خُلُوقَهُ مِنَ الْكَوْنِ وَإِنَّمَا
 اسْتَحَالَ خُلُوقُهُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ حَاصِلَةٌ فِي اللَّوْنِ
 فَيَجِبُ أَنْ يَسْتَحِيلَ خُلُوقُهُ مِنَ اللَّوْنِ الْأَجْوَابُ يَقَالُ لَهُمْ لِمَ قُلْتُمْ أَنَّ
 الْجَوْهَرَ إِنَّمَا اسْتَحَالَ خُلُوقُهُ مِنَ الْكَوْنِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ فَإِنْ قَالُوا أَنَّ الْجَوْهَرَ
 لَمَّا لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ وَجِبَ خُلُوقُهُ مِنْهُ وَالْعِلَّةُ هِيَ الَّتِي يَثْبُتُ الْحُكْمُ
 بِثَبُوتِهَا وَيُزَوَّلُ بِزَوَالِهَا قِيلَ لَمْ هَذَا الْقَدْرُ لَا يَدُلُّ عَلَى صَاحَةِ الْعِلَّةِ
 لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجِبُ تَحْيِيزُهُ عِنْدَ وجودِهِ وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ عِنْدَ
 عَدَمِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَلَ التَّحْيِيزَ بِالوجودِ وَإِنَّمَا يُقْصَى
 بِصَاحَةِ الْعِلَّةِ إِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ بِثَبَاتِهَا وَزَالَ بِزَوَالِهَا وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ
 أَمْرٌ آخَرُ يَكُونُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِهِ أَوَّلَى، ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ مَا أَتُكْرِمُ أَنَّ
 [286] الْجَوْهَرَ إِنَّمَا اسْتَحَالَ خُلُوقُهُ مِنَ الْكَوْنِ لِأَنَّهُ لَتَحْيِيزُهُ لَا يَجُودُ إِلَّا
 وَيَكُونُ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ وَلَا يَحْصُلُ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ إِلَّا لوجودِ

انكمن فليهذا استحالة خلسوه من الكون لا لآته^١ يحتمله وهذه العللة
مفقودة في اللون لأن الجواهر بما بيناه من قبل كما يحصل في جهة
لوجود الكون لا يحصل فيها لأجل اللون ثم يقال لهم لو كان احتمال
الجواهر لعرض من الأعراض يقتضى وجود ذلك العرض فيه لوجب
أن يوجد في المحل انصدان لآته يحتملهما بل كان يجب أن
يوجد فيه ما لا نهاية له من الأعراض لآته يحتمل ما لا يتناهى
سؤال قانوا قد عرفنا أن الجواهر لا يجوز أن يخلو من اللون بعد
وجوده فيه فوجب أن لا يجوز خلوه منه في حال من الأحوال قيل
له إنما لم يجوز^٢ خلو الجواهر من اللون بعد وجوده فيه لأجل
أن اللون إذا انتفى مع جوار أن لا ينتفى فلا بد من أمر يؤثر في
انتفائه وذلك الأمر ليس إلا طرو^٣ الصد وحال ذلك الصد كحاله
في أن البقاء جائز عليه فيجب أن لا يجوز خلوه منه بعد وجوده
فيه وليس كذلك سبيل الجواهر إذا لم يوجد فيه لون من
الألوان أصلا لأن العدم المستمر لا يكون متعلقا بوجود صد أو ما
يجرى مجرى الصد كالعدم المتجدد مع جوار أن لا يتجدد
ألا ترى أن السواد كان معدوما قبل وجود الجواهر ولم يكن عدمه
متعلقا بوجود صد ثما كان مستمرا

مسئلة في أن الجواهر لا يجوز أن يكون باقيا لعللة

لا خلاف بين شيوخنا في أن الجسم لا يجوز أن يكون باقيا ببقاء
وقد قال بذلك شيخنا أبو الحسين الخياط وقال بأن الجواهر
يعدم بأن يتعلق كون القديم تعلقا قادرا بأعدامه وقال أبو حفص

١) Maer. لا لآته. ٢) Maer. يجب. ٣) Maer. طروا.

الفرميسي الباقى لا يكون باقيا ببقاء وذهب مذهب أبو الحسين [24a] في افناء الجوهر وقال أبو القسم أن الجوهر يكون باقيا ببقاء بحله والذي يدل على صحتها ما نذهب اليه وجوه

أحدها أن الباقي ليس له بكونه باقيا صفة رائدة على وجوده وإنما يغيب استمرار الوجود واستمرار الصفة لا يجوز أن يكون صفة رائدة عليها كما أن استمرار العدم لا يكون صفة رائدة على انعدم يبين ذلك أن الوجود إذا كان يتجدد حالا بعد حال فالصفة التي له بالوجود هي التي كانت من قبل وقد عرفنا أن هذه الصفة من قبل لم يكن لعلّة فكيف يصح أن يكون في الثانی نعلّة وحل هذا إلا القول بأنّ العلة الموجبة للصفة متراخية عنها فإن قيل لم قلتم أن الباقي ليس له بكونه باقيا صفة رائدة على وجوده قيل له لأجل أن كلّ من علمه أو علم غيره موجودا متوالى الوجود فقد علمه باقيا وكلّ من علمه أو علم غيره باقيا فقد علمه موجودا غير متجدد الوجود فلو كان له صفة رائدة على ما قلنا لكان لا يمنع أن يُعلم أحدهما ولا يعلم الآخر ولأنه كان لا يمنع أن يحصل هواء وغيره موجودا غير متجدد الوجود ولا يكون باقيا أو يكون هواء وغيره باقيا ولا يكون موجودا غير متجدد الوجود، وبعد فإنه ليس يمكن إثبات الصفة للذات ولا يكون إلى إثباتها سبيل لا من طريق الضرورة ولا من طريق الدليل ولنا نعلم للباقي بكونه باقيا صفة رائدة على ما قلناه ولا يمكن أن يُعلم فيجب أن لا يفيد أمرا رائدا قولنا باقٍ على أنه متوالى الوجود، فإن قيل يمكن أن يستدل على ذلك بأن يقال قد وجدناهم يستمونه باقيا بعد أن لم يستمونه بذلك مع وجوده في كلتي الحالتيين قيل له لا يصح الاستدلال بالعبارات على الصفات كما لا يصح الاستدلال بها

على المعاني [296] ويجب أن تكون الصفات معلومة أولاً ثم يُعبر عنها وكذلك المعاني، وبعد فإن هذا يوجب أن يكون المعد يكونه معداً صفة زائدة على حدوثه لأنه قد كان مبتدأً محدثاً ولم يستمر معداً، وبعد فإن الباقي لو كان له يكونه باقياً صفة زائدة على وجوده لكان له يكونه فائناً صفة زائدة على وجوده ولكن كونه فائناً مضافاً لكونه باقياً لآتهما يستحيل أن يحصل لا لوجه سوى التضاد ومن حق الصفتين المتضادتين إذا احتاجت إحداهما إلى أمر أن تكون الأخرى محتاجة إليه فإذا كان كونه باقياً محتاجاً إلى وجوده وجب أن يكون كونه فائناً محتاجاً إلى وجوده يبين ذلك أن كون الواحد متاً هالماً لما صاد كونه¹⁾ جاهلاً انتهى أحدهما إلى ما يفترق إليه الآخر فإن قيل أن كونه فائناً يفيد هدمه بعد الوجود قيل له وكونه باقياً يفيد وجوده بعد أن كان موجوداً، فثبت بهذه الجملة أن الباقي ليس له يكونه باقياً صفة زائدة على الوجود فإذا كان موجوداً لا لعلته لم يجوز أن يكون باقياً لعلته دليل آخر وأحد ما استدلل به أن الباقي لو كان باقياً ببقاء لكان يصح أن يوجد البقاء في الجسم في حال حدوثه لأنه يَحتمل ذلك ولا وجه يستحيل وجوده فيه، فإن قيل لم قلتم أنه لا وجه يستحيل وجوده في حال الحدوث قيل له لو كان هناك وجه يستحيل لكان ذلك الوجه لا يخلو من أمر أما أن يكون الجوهر غير محتتمل له أو يكون الوقت وقتاً لا يصح وجود ذلك فيه أو تكون الصفة الموجبة من ذلك المعنى مستحيلة عليه ولا يجوز أن يقال أن محل لا يحتمل لأنه إنما يحتمل لتخييره وهو في حال الحدوث موجوداً محتتملاً

1) Msor. كونه wiederholt.

ولا يجوز أن يقال أن الوقت [80a] وقت لا يصح وجوده فيه لأجل أنه يقدر على إحداث الجوهر في الوقت الذي كان يصح أن يختلف ذلك البقاء فيه ولا يجوز أن يقال إنما يستحيل وجوده لاستحالة الصفة الموجبة عنه لأننا قد بينا أنه ليس هناك صفة غير استمرار الوجود واستمرار الوجود لا يكون أكثر من الوجود لأن استمرار الصفة لا يكون أكثر من الصفة وتلك الصفة كانت حاصلة في حال الحدوث إلا أنها لم تكن متوالية، وبعد فإن العلة إذا أوجبت صفة من الصفات فإنها تكون تابعة لتلك العلة في حصولها فيكون ثبوتها تابعا لثبوت العلة وحادثها لصحة العلة واستحالتها لاستحالة العلة وإذا كان كذلك لم يجز أن تحصل استحالة وجود العلة لمكان استحالة الصفة لأن هذا عكس ما يقتضيه النظر فإن قيل أو ليس يستحيل أن تحدث في الجسم الحركة إلى المكان العاشر في الوقت الثاني مع أن الجسم يحتمله ولا وجه يحيل وجود ذلك الكون فيه إلا استحالة الصفة الموجبة عنه فكيف يجوز أن يقال أن استحالة الصفة لا تكون مؤثرا في استحالة العلة قيل له أننا لجعل استحالة كونه كائنا في المكان العاشر في الوقت الثاني تابعة لاستحالة وجود الكون وأحلنا وجود الكون فيه في الوقت الثاني مع أن الكون يختص بالمكان العاشر لفقد شرطه لأن حدوثه في حال بقاء الجسم مشروط بأن يصادف كون الجسم في المكان التاسع فلذلك لم يصح أن يطرى^١ عليه والجسم في المكان الأول، فإن قيل أليس عندكم أن الحركة لا يجوز وجودها في الجسم في حال الحدوث مع أن الجسم يحتملها^٢ قيل له أن ذلك

١) Ms. بطرا. ٢) Ms. يحتمله.

الجنس يصح أن يوجد لكنه لا يسمى حركة ولا يمكنه أن يقول
 أن ذلك [80a] المعنى يصح أن يوجد لكنه لا يسمى بقاء لأنه لا
 يُعقل ذلك الجنس إذا لم يكن بقاء كما يعقل جنس الكون في
 ذلك المكان وإن لم يكن يسمى حركة وبعد فلو كان ذلك المعنى
 موجودا في حال حدوث الجسم لكان علة في وجوده وقد بينا من
 قبل أن المعاني لا تسوجب حدوث الدورات، فإن قيل في الجسم
 حال حدوثه معنى بضات البقاء فيمنع من وجود البقاء وهو الطور قيل
 له أن ما ذكرناه يُفسد ما قلناه وبعد فإن من حَقّ الصديين أن
 تصح فيهما طريقة البدل فيجوز أن يوجد كل واحد منهما بدلا
 من الآخر فكان يصح من الله تعالى أن يتخلف البقاء في الجسم في
 ذلك الوقت بدلا من أن يتخلف الطور فيه

نليل آخر وأحد ما يدل على ذلك أن الجسم لو كان باقيا ببقاء
 لكان لا يخلو البقاء من أحد أمرين أما أن يكون باقيا أو غير
 باي فلو كان باقيا لكان باقيا ببقاء آخر لأن الطريقة فيه وفي الجسم
 واحدة وهذا يوجب حدوث ما لا ينتهي من البقاء ولو كان غير
 باي وكان يحدث حالا بعد حال ويحصل وجود الجسم في كل حال
 لأجله لوجب أن يحدث الجسم في كل حال لأن العلة لا يجوز
 أن تكون حادثا والصفة الموجبة عنها مستمرة باقية لأن هذا
 ينقص كونها علة وإذا كان الجسم يحدث حالا بعد حال وجب أن
 يكون له محدث في كل حال وإذا صح من الله تعالى أن يحدثه
 في الوقت الأول ولا يحدث له البقاء صح أن يحدثه في الوقت
 الثاني ولا يحدث له البقاء فهذا يستويهم إلى القول بنفي البقاء مع
 أن سائر ما يوردونه على إبراهيم يفسد ما يقوله هؤلاء إذا ارتكبوا
 هذا المذهب، فإن قيل أليس الجسم الثقيل إنما [81a] يدوم سكونه

بسكرين ما يستقر عليه ثم لا يجب إذا حدث السكرين في الجسم
الاحتنائي أن يحدث السكرين حالا بعد حال في الجسم الفوقاني
وكذلك لا يجب وإن حدث البقاء حالا بعد حال أن يكون الجسم^١
حادثا حالا بعد حال قيل له أن سكرين الاحتنائي لا يكون علّة في
سكرين الفوقاني لأنّه يجوز مع سكرين الاحتنائي أن يتحرك الفوقاني
وتجوز أن يسكن هذا الفوقاني مع زوال سكرين الاحتنائي بأن يكون
معلقا بعلاقة

تبيّل آخر قد عرفنا أن البقاء لو كان معنّى يحدّد الجسم لوجب
أن يحتاج في وجوده إلى وجود الجسم فلو كان الجسم موجودا في
الثاني لأجله لكان لا يوجد في الثاني ما لم يوجد البقاء ولا يجوز
أن يوجد البقاء ما لم يوجد الجسم وهذا يوجب أن يكون كلّ واحد
منهما مشروطا بصاحبه وهذا يستحيل كما يستحيل أن يكون الشئ
مشروطا بنفسه

تبيّل آخر وهو أنا إذا بيّنا أنّه لا صفة للباقي بكونه باقيا فلو كان
البقاء معنّى لكان قولنا باقى يفيد وجود البقاء كما أن قولنا أسود
يفيد وجود السواد لما لم يكن له بكونه أسود حال ولو كان قولنا
باقى يفيد وجود البقاء لوجب أن لا يسمى الله تعالى باقيا وأن لا
يكون باقيا في الحقيقة وقد عرفنا فساد ذلك، والعجب من هؤلاء
إذا علّوا كون الجسم باقيا بوجود البقاء وهم لا يقولون بالأحوال وليس
هناك إلا اثبات البقاء فكأنهم علّوا وجود البقاء بنفسه وليس يخفى
فساد ذلك على أحد

تبيّل آخر ويدلّ على ذلك أيضا أن الجسم لو كان باقيا ببقاء جهاز

١) مبر. البقاء.

أن يوجد في الثاني والثالث ولا يوجد فيه البقاء فلا يكون باقيا مع استمرار [316] وجوده كما أن الجسم لما كان متحركا لوجود التحركة صح أن يوجد في الثاني والثالث ولا توجد فيه الحركة فإن قالوا أن الجسم في الثاني يوجد لأجل البقاء ولا يوجد لأجل الحركة لصح أن يبقى^{١)} ولا حركة ولا يصح أن يستمر وجوده ولا بقاء قيل نعم^{٢)} فيجب أن يحتاج في وجوده إلى البقاء مع أن البقاء يحتاج في وجوده إلى وجود الجسم وهذا فاسد بما ذكرناه ذكر جملته من أسئلتهم في هذه المسئلة والتجواب عنها سؤال لهم قالوا وجدنا الجسم قد حصل باقيا بعد أن لم يكن باقيا وذاته في كلي الحالين موجودة^{٣)} ولا يجوز أن يكون باقيا لوجود نفسه ولا لعدمها ولا لعدم معنى فالواجب أن يكون باقيا لوجود معنى التجواب يقال لم أنا قد بينا فيما تقدم أنه ليس للباقى بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده وأنه لم يتجدد عليه إلا العبارة ولا يجوز أن يكون العبارة صلة إلى المعنى وإثباتها فيجب أن يفسد ما ذكره وبعد فلو كان له بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده لما وجب أن تكون الصفة علّة لأجل أن الصفة قد تجددت في حال يجب تجدها والصفة إذا وجب تجدها استغنت بوجوبها عن موجب يوجبها لما قد عرفنا أن تلك العلّة لا بد من أن تكون لها صفة متجددة في حال يجب تجدها^{٤)} ويستعنى من علّة أخرى لوجوبها عند الصحة وهذا قائم في الباقي فلا يجوز أن يكون باقيا لعلّة

1) Msor. يبقا. 2) Msor. له. 3) Msor. hier aus späterer Stelle:

فبالواجب أن يكون باقيا. 4) Msor. تجدها, Punkte von späterer Hand.

سَوَّالٌ آخَرُ قَالُوا إِنَّ الْجِسْمَ يَجُوزُ قَدَمُهُ فِي الثَّانِي وَيَجُوزُ اسْتِمْرَارُ وجوده على البَدَلِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَخْصَصٌ لِمَا نَحْنُ بِأَنَّ يَسْتَمِرَّ وجوده أَوَّلُ مِنْ أَنَّ [32a] يَعدَمُ وَذَلِكَ الْمَخْصَصُ لَا يَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وجوده مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى الْجَوَابُ يُقَالُ لَهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَمِرَّ وجوده لِأَجْلِ أَنَّ الوجودَ قد حصل له وَبَصَحَ اسْتِمْرَارُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ ضِدُّهُ فَلِذَلِكَ اسْتَمِرَّ وجوده لَا لِأَجْلِ وجوده مَعْنَى وَهَذَا كَمَا نَعْلَمُهُ فِي انْعِدَامِ أَنَّهُ يَصْطَحُّ عَدَمُهُ وَبَصَحَ وجوده فَإِذَا لَمْ يُوْجِدْهُ مُوجِدٌ اسْتَمِرَّ عَدَمُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَفْتَقِرْ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ أَنْ لَا يُوْجِدْهُ مُوجِدٌ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الوجودِ إِذَا صَحَّ وجوده فِي الثَّانِي وَلَمْ يَطْرُقْ ضِدُّهُ وَلَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ اسْتَمِرَّ وجوده وَلَمْ يَحْتَاجْ فِي اسْتِمْرَارِ وجوده إِلَى مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، وَبَعْدَ فَإِنَّ اسْتِمْرَارَ انْصِلَا هُوَ نَفْسُ هَذِهِ انْصِلَا إِنِّي كُنْتُ مِنْ قَبْلِ فَإِذَا لَمْ يَفْتَقِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ إِلَى مَعْنَى فَكَيْفَ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ فِي الثَّانِي، ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ إِذَا لَمْ تُثَبِّتُوا نَاجُوهَ ضِدِّهَا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْعَدَمَ جَائِزٌ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي إِلَّا إِذَا ثَبِتَ لَكُمْ أَنَّ الْبَقَاءَ مَعْنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَوْهَرِ وَلِأَجْلِهِ يَبْقَى فَإِذَا لَمْ يَخْلُقْهُ فَنِي فَمَتَى لَمْ يُثَبِّتْ لَكُمْ بَعْدَ الْبَقَاءِ لَمْ يُمْكِنْكُمْ²⁾ أَنْ تَعْلَمُوا³⁾ أَنَّ انْعِدَامَ يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي، فَإِنْ قَالُوا⁴⁾ أَنَّ الْجِسْمَ حِينَ وُجِدَ لَمْ يَجِبْ وجوده فِي كُلِّ حَالٍ بَلْ صَحَّ أَنْ يُوْجِدَ وَأَنْ لَا يُوْجِدَ وَصَحَّ أَنْ يُوْخَرَ إِيَّاهُ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ وَصَحَّ أَنْ لَا يُحْدِثُهُ الْمُحْدِثُ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ وَلِذَا مَا قُلْنَا أَنْ يَكُونَ وجوده فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَاجِبًا قَبِيلَ لَمْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ وجوده فِي كُلِّ حَالٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْدَاثِ جَلَّتْ عَمَّا عَلَى

1) Maor. يَضْرَأُ.

2) Maor. يُمْكِنُكُمْ.

3) Maor. تَعْلَمُ.

4) Randglosse: سَوَّالٌ آخَرُ.

لقد اتضح في ذكرتموه بأن يؤخر إيجاده ولكن مع ذلك إذا وجد
وتقدم (و^١) يثبت بعد^٢) البقاء ولا ضد له وهو في نفسه مما يصح
أن [325] يبقى إلى الثاني يجب أن يوجد في الثاني لأنه لا شيء
يحول وجوده ويؤثر في عدمه ولا يجوز أن يوجد ويصح بقاؤه ثم
يخرج من الوجود إلى العدم من غير مؤثر فإذا لم يثبت مؤثر يؤثر
فيه لم يحز عدمه ويجب وجوده فلا يمكن والحال ما قلناه أن تعلموا
جواز العدم على الجسم إذا لم يثبت بعد البقاء ولم يثبت أن له
ضدًا ينتفي به، ثم يقال لم أليس الجوهر يحصل متخيرًا في ابتداء
ما يحدث ويصح أن يستمر تحيزه في الثاني ويصح أن لا يستمر بأن
لا يوجد مع هذا فإنه لا يجوز أن يقال إنما استمر ولم يزل لأجل
علة من حيث أن استمراره عند ما يصح يجب فلا يجوز أن يعقل
بوجود معنى وكذلك كون الجسم مستمر الوجود إذا صح وجب لأنه
إنما يصح إذا لم يكن ضد لأن مع الضد محال استمراره ومعنى لم
يظهر^٣) الضد فكما يصح ذلك يجب فلا يجوز مع وجوده أن يفكر إلى
وجود معنى لما بيناه من أن الصفة الواجبة لا يجوز أن تعلل بوجود
معنى عليه، وبعد فإن القوم إذا لم يقولوا بالأحوال لم يصح لهم هذا
التعليل لأن كونه باقيا ليس أكثر من وجود الجسم ووجود البقاء ولا
يجوز أن يعقل مجرد^٤) الوجود بالبقاء ولا يجوز أن يعقل بالبقاء وجود
نفس البقاء لأنه لا يجوز أن يعقل انشئ بنفسه

1) fehlt im Mscr. 2) بعد fehlt im Mscr. 3) Mscr. يظن.

4) مجرد aus Glosse.

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي حَالِ حُدُوثِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ طَارِئًا لِعِلَّةٍ

ذهب بعض المنتسبين إلى شيخنا أبي القسم إلى أَنَّ الْجَوْهَرَ يَكُونُ
طَارِئًا لِأَجْلِ مَعْنَى وَهُوَ الْمَلَقَبُ الْمَعْرُوفُ بِالْأَحَدِ وَذَكَرَ أَنَّ كَلَامَ أَبِي
القسم يَقْتَضِي ذَلِكَ لِأَنَّ عِنْدَهُ أَنَّ الْبَقَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْدُثَ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَنْتَفِي عَنِ الْجَوْهَرِ مَعْنَى وَهَذَا مَا كَانَ يَسْتَحْجِزُهُ أَحَدُ مَتَنٍ
شَاهِدْنَاهُ بِنَيْسَابُورٍ مِنْ أَهْلَابِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ [33a] رَكِيكٍ¹⁾ وَكَانَ أَبُو
القسم مَتَنَ لَا يَظُنُّ بِهِ مَعَ فَصْلِهِ وَتَبَاحُثِهِ أَنَّ يَجُوزُ هَذَا أَنْتَقِلَ انْتِقَالَ
إِلَّا أَنَّ هَذَا الْأَحَدَ لِفَرْطِ جَهْلِهِ كَانَ يَسْرَتُكَبُ مَذَاهِبَ شَنِيعَةً ثُمَّ
يَجْتَهِدُ فِي أَنَّ يَنْسِبَهَا إِلَى أَبِي الْقِسْمِ

فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ ذَلِكَ أَنَّ الطَّارِئَ لَيْسَ لَهُ بِكَفَرَةٍ طَارِئًا صِفَةً زَائِدَةً عَلَى
وُجُودِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوُجُودُ مَعَ أَنَّهُ بِالْفَاعِلِ لِأَجْلِ عِلَّةٍ لَمَّا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ
قَبْلُ فِي جَوَازِ خُلُوقِ الْجَوْهَرِ مِنَ اللَّوْنِ أَنَّ الْعِلَلَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُوجِبَ وَجُودَ
الذَّوَاتِ ثُمَّ يَقَالُ لَهُ²⁾ أَنَّ الطَّرْقَ عِنْدَكَ يَصَادُ الْبَقَاءُ وَمِنْ حَقِّ الصَّدِيقِ
أَنْ يَصْطَحَّ أَنْ يَوْجَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلًا مِنَ الْآخِرِ وَالْمَحَلَّ عَلَى
صِفَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَجِبُ أَنْ يَجُوزَ وَجُودُ الْبَقَاءِ فِي حَالِ مَا يَجُوزُ أَنْ
يَوْجَدَ الطَّرْقَ وَوُجُودَ الطَّرْقِ بَعْدَ وَجُودِ الْبَقَاءِ كَمَا يَجُوزُ³⁾ فِي السَّوَادِ
وَالْبَيَاضِ أَنْ يَطْرُقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فَيَنْ قُلْ⁴⁾ أَنَّ تَكُونُ

1) Mscr. رَكِيك. 2) Mscr. لَمْ. 3) Mscr. folgt hier أَنَّ.

4) Mscr. قَالُوا.

في العشر لا يجوز أن يطرى على الجوهر وهو في المكان الأول لينفى
عند الكون في المكان الأول وإن كان صدًا له فيل له أن البقاء والطور
يتصدان على لتحل من غير أن يعتبر فيه بالأساكن فحري حالهما
في ذلك كحال السواد والبياض، ثم يقال له أن صفة الوجود صفة
واحدة لا يقع فيها تضاد وكيف يجوز أن يوجبها معنيان صدان
وهل هذا إلا كأن يقال قائل أن أحدهما يكون مرة علما بحدوث
الشيء لأجل العلم به ومرة يكون كذلك لأجل الجهل وليس يخفى
فساده على أحد، ثم يقال له أن صفة الوجود عندك لا تتحدد وإنما
تحصل للجوهر وتستمر فيه فكيف يصح أن تكون هذه الصفة بعينها
في الحالا الأولى لأجل معنى وفي الثاني لأجل صد، ثم يقال له يجب
أن يكون الطور محتاجا [336] في وجوده إلى وجود الجسم وإن يكون
الجسم محتاجا في وجوده في تلك الحال إلى وجود الطور وهذا يوجب
أن يحتاج كل واحد من الأمرين إلى صاحبه وفساد ذلك بمنزلة
احتياج الشيء إلى نفسه، ثم يقال له يجب أن يكون الطور موجودا
لعله لأنه قد حصل موجودا مع جوار أن لا يوجد كما حصل
الجوهر موجودا مع جوار أن لا يوجد والصفتان إذا استحققتا على
وجه واحد وفي صفة واحدة في الذاتين لمعنى أنهما في حكم المتماثل
فالوجوب لا يجوز أن يختلف لأن التوصل إلى اختلاف الوجوب
للصفة يكون بكيفية استحقاقها فإذا استحققت في الذاتين على حد
واحد فالوجوب لا يصح أن يختلف وهذا يوجب أن يكون للطور
علة أخرى حتى يوتى إلى حدوث ما لا يتناقى ويلزمه على ذلك
أن يكون الجوهر في ابتداء ما يحدد عنده كونه جسورا لأجل علة
حتى تقول أن كونه جسورا ضار لعله وأنا استمر فيجب أن يكون
مستمرًا لأجل هاه أخرى مصادة للعلة الأولى، ولا يحتمل هذا الكلام

الركيك أكثر مما أوردناه عليه ولو لا أن بعض الاغنام ممن بغتر بالأحذب
ربما يظهر هذا الجهل لكان من حقه الاضراب عنه

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَنْتَفِي بِضَدِّ

اعلم أن شيخنا أبا الحسين الخياط كان يقول في الجوهر أنه ينتفى
بأن يُعَدِّمَهُ الله وجوهر أن يتعلّق كونه القادر قادراً بالاعدام وقال
شيخنا أبو القاسم أن الجوهر إنما يفنى بشئ لا يخلق الله تعالى له
البقاء وعند شيخنا أن الجوهر [34a] يفنى بفناء وأن ذاك انقضاء
بضاد الجوهر وبوجود لا في محل وقال شيخنا أبو علي أولاً أن فناء
بعض الجواهر لا يكون فناء سائرهما وقال أخيراً فيما أملاه من تلخيص
التاج أن فناء بعض الجواهر فناء لسائرهما^١ وإليه كان يذهب شيخنا
أبو هاشم وسائر أصحابه

فالسؤال يدور على أن الجوهر لا يجوز أن يفنى^٢ بشأن يُعَدِّمُهُ الله
تعالى على ما ذكرناه من أبي الحسين الخياط وجوه
أحدها أن كونه القادر قادراً لا يتعلّق بالشئ إلا على وجه الإيجاب
لأنه لو تعدّى في التعلّق به عن هذا الوجه إلى وجه آخر ولا حاصر
لوجب أن يتعلّق بكل وجه تحصل عليه الذات ويجزى مجزى
الاعتقاد في أنه يصح أن يتعلّق بالذات على كل وجه يصح أن تحصل
عليه لأن الاعتقاد إنما صحت هذه القضية فيه لأنه تعدّى عن
وجه ولا حاصر ومنها أنه لو كان كونه القديم قادراً يتعلّق باعدام
الشئ لوجب أن يصح أن يتعلّق كوننا قديمين بالشئ على وجه
الاعدام لأن كيفية تعلّق الصفة بمتعلّقها لا تغترق فيها^٣ حل

1) Von. 2) Maor. ينفى. 3) Msor. فيه.

انصوصين بها وقد عرفنا أن كوننا قادرين لا يتعلّق بإعدام لآته
لو كان كذلك لصحّ أن نعدم الكون من غير أن نوجد ضدّه
وليس لأحد أن يقول أن هذا الكون الذي نفعله سبب موجب لعدم
الكون الآخر وليس يمكننا أن نعدم الكون إلّا بسبب كما لا يمكننا
أن نفعل الصوت والتأليف والألم إلّا بسبب وذلك أن الكون لو كان
سببا موجبا لعدم الكون الآخر لوجب أن يصحّ أن يطرأ^١ ولا
ينتفى ذلك الكون الأوّل لأن من حقّ السبب أن يصحّ أن يوجد
وبعرض هذه عارض فيمنعه من التوليد ومنها أنه كان يجب أن
يصحّ أن نعدم فعل الغير وأن يتعلّق كوننا قادرين بمقدور الغير على
وجه الإعدام [876] وإذا صحّ أن يتعلّق به على هذا الوجه صحّ أن
يتعلّق به على وجه الإيجاد فيكون على هذا الموضوع مقدور واحد
بين قادرين على وجه واحد وإنما ألزمتهم ذلك لأن الذات إذا صحّ
أن تحصل على صفتين بالفصل وكذا من قدر على أن يجعلها على
أحدى الصفتين يجب أن يكون قادرا على أن يجعلها على الصفة
الأخرى وهذا قد بين في الكتب عند الكلام في أن الجوهر لا يجوز
أن يكون^٢ مجتمعا بالفصل ومنها أنه يجب أن يكون الواحد متنا
قادرا على إعدام الحياة ولا يقدر على إعدامها إلّا ويجب أن يصحّ
أن يقدر على إيجادها لِمَا بيناه فيلزم أن يكون قادرا على الحياة
والقدرة ومنها أنه يجب أن يصحّ أن نعدم بقدرة واحدة أكوانا
كثيرة وليس يكون كذلك إلّا وتكون القدرة الواحدة متعلقة بأكثر
من جزء واحد من جنس واحد في وقت واحد في محلّ واحد وهذا
لا يجوز بما بين في الكتب ومنها أنه كان يجب فيما لا يبقى من

1) Maor. يطرأ. 2) aus Glosse. يكون

الأعراض أن يقال بأنَّ عدمه يتجدد بالفاعل لأنَّ غيره إذا تجدد عدمه بالفاعل فأنما اقتصر إلى الفاعل لتجدد عدمه كما قلنا فيما حدث أنه أنما احتاج إلى الفعل لحدوثه ولو كان كذلك لوجب أن لا يعلم إذا لم يُعدمه الفاعل في كل ما يتجدد عدمه وهذا يوجب أن يبقى ما قد عرفنا أن البقاء يستحيل عليه

ومنها أنه لا حال للمعدم بكونه معدوما فلا يصح أن يقال أنَّ المعدوم يحصل بالفاعل فإن قيل لم قلتم أنَّ المعدوم ليس له بكونه معدوما حال قيل له لأجل أنه لو كان للمعدم بكونه معدوما حال لكان يجب في الجوهر [35a] وغيره أن يقال أنه كان فيما لم يزل معدوما لذاته لأنه قد وجبت له هذه الصفة كما وجب له¹⁾ كونه جوهرًا والصفة الواجبة للذات إذا لم يكن تعليقها بأمر سوى الذات فالتوجب أن يكون للذات فإن قيل لم كان يجب لها أن لا يكون معدوما حال أن يكون الجوهر معدوما فيما لم يزل لاستحالة وجوده لا لذاته قيل له ليس بأن يعلل وجوب عدمه باستحالة وجوده أولى من أن تعلل استحالة وجوده بوجوب عدمه فيجب أن يكون كل واحد منهما هالة في صاحبه وهذا في الاستحالة بمنزلة تعليل الشيء بنفسه فإن قيل لأحد الأمرين مزية على الآخر وذلك أن العلم بالوجود أصل للعلم بعدمه فيجب أن يعتبر العلم بالوجود في التعليل قيل له أن المعلومات في ترتب بعضها على بعض لا يجب أن تطابق العلم فلا يمنع أن يكون شيئاً²⁾ فرعاً في العلم أصلاً في العلم يبين ذلك أن العلم بالله فرع على العلم بحدوث الأجسام أو كالفرع عليه والله

1) Im Msor. fehlt له. 2) Msor. eine nach dem Schriftgebrauch des Manuskriptes بينهما auflösende Zusammenziehung.

تعالى كالأصل لوجود الأجسام، وبدل أيضا على أن المعدوم ليس له
 بكونه معدوما حال أن كل حكم من الأحكام أمكن تعليقه بنفى صفة
 ثم يجوز أن يعلق باثبات صفة لأجل أنه لا يصح اثبات صفة لا
 ضيق إلى اثباتها لما يوتى إلى الجهالات وهذا نحو ما نورد في الدلائل
 على أن العجز ليس بمعنى وأن العاجز ليس له بكونه عاجزا حال
 أكثر من أنه ليس بقادر على ما يصح أن يقدر عليه فإذا أمكن
 أن يعلق تعدد الفعل بزوال هذه انصفة لم يجوز أن تثبت للعاجز
 بكونه عاجزا حال وكذلك إذا أمكن أن تعلق استحالة العجز في
 الجوهر بزوال صفة الوجود لم يجوز [858] أن تعلق باثبات صفة، وبعد
 فلو كان للمعدوم بكونه معدوما حال كما أن للموجود بكونه موجودا
 حال لما علمنا باطرار أن الذات لا تخلو من أن تكون موجودة أو
 معدومة لأن العلم الضروري يتعلق بأن الذات لا تخلو من أن يكون
 على صفة أو لا يكون عليها ولا يتعلق بأنها لا تخلو من صفتين
 صديين لأنه يجوز في العقل أن يكون لها صفة قائمة فباستدلال نعلم
 أنه لا صفة قائمة سواها، فإن قيل هلا قلتم أن للمعدوم بكونه معدوما
 حال وأن الوجود ليس بأكثر من زوال تلك الصفة قيل له لوجهين
 أحدهما أن كون القادر قادرا يؤثر في الإيجاد فلا بد من أن يقال أن
 الوجود حال حتى يصح أن يكون للقادر فيه تأثير والثاني أن العدم
 لو كان راجعا إلى صفة والوجود إلى نفي تلك الصفة وقد عرفنا أن
 العلم بنفى الصفة فرع على العلم باثباتها فلا يعقل نفي الصفة إلا
 إذا علمنا أولا اثباتها ولا يجوز أن يكون العلم بالعدم أصلا للعلم
 بالوجود لأن الوجود نعلم أولا ثم العدم، فقد بنت بهذه الوجوه فساد
 ما قاله أبو الحسين للباطل فاما ما يذهب إليه أبو القاسم من أن
 الأجسام تنففى بأن لا يخلف الله تعالى لها بقاء فقد أفسدته بأن

دللنا على أنَّ الجسم لا يكون باقيا ببقاء وقد قل شيوخنا لو كان
 الجسم ينتفى بأن لا يخلق له البقاء لوجب أن يكون انواحد متبا
 معدما للجسم اذا لم يفعل له بقاء فإن قيل إنما يجب أن يكون
 معدما له متى لم يفعل له بقاء اذا كان قادرا على البقاء وانواحد
 متبا لم يقدر عليه قيل له أنَّ القديم [36a] قادر على خلق البقاء
 فيجب أن يكون مُفنيا للجسم اذا لم يخلق له البقاء في حال حدوثه
 فإن قالوا إنما يجب أن يُفنيه اذا لم يخلق له البقاء في الحال التي
 يصح منه أن يخلق له البقاء فيها ولا يصح ذلك في حال حدوث
 الجسم قيل لهم قد بينا من قبل أنَّ البقاء لو كان معنى لكان يصح
 من الله تعالى أن يخلقه في حال حدوث الجسم فلا وجه لاعادته،
 وبعد فإن انتفاء الجسم اذا كان متجدا مع جوار أن لا يتجدد فلا
 بد من أمر يؤثر في ذلك وذلك الأمر لا بد من أن يكون متجدا
 وإن لا يفعل البقاء ليس بأمر متجدد فلا يصح أن يكون مؤثرا في
 انتفائه فإن قيل لم لا يجوز أن يؤثر ما قلناه في انتفاء الجسم وإن كان
 متجدا مع جوار أن لا يتجدد كما أنَّ كون القديم قادرا واجب
 في كل حال ولم يكن له ابتداء ومع ذلك فانه يؤثر في وجود ما
 يحدث منه مع أنَّ ذلك قد يحدث مع جوار أن لا يحدث قيل
 له إنما أوجبنا ذلك في المؤثر اذا كان تأثيره على حد الإيجاب في أمر
 يتجدد مع جوار أن لا يتجدد فاما ما يؤثر على طريقة النصحة دون
 الإيجاب فذلك لا يجب فيه بل هو موقوف على الدليل،

فقد ثبت بهذه الجملة أنَّ الأجسام تنتفى لوجود معنى وذلك المعنى¹⁾
 يجب أن يكون متبا لها لأنها لا تحتاج في الوجود إلى أمر من الأمور حتى

1) fehlt im Mss.

يكون ما بضاد ذلك الأمر مجرى مجرى الضد للأحوار فوجب أن لا
تنفى إلا بضد وضده لا يجوز أن يكون موجودا في محل لأن الشئ
لا يجوز أن يوجد معا بضاده والمحل لا بد من أن يكون جوعا
فيجب أن يكون موجودا لا في محل

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَى بَعْضُ الْجَوَاهِرِ مَعَ بَقَاءِ الْبَعْضِ

[366] أعلم أن أبا هاشم لا يجوز ذلك واليه ذهب الشيخ أبو هاشم
ثانيا وقال شيخنا أبو القاسم يجوز أن يفتى بعض الجواهر مع بقاء
البعض واليه يذهب أبو بكر بن الاخشييد وأبو عبد الله محمد بن
عمر الصيترى وأعلم أن للبغداديين¹⁾ كثيرا ما يشتعون بهذه المسئلة
علينا فلذلك أردت أن النقض القل فيهما ولا فهو من أحكام الفناء
وهم لا يثبتون الفناء فكيف يكلمون في أحكامه

والأصل في تصحيح هذه المسئلة أن الجواهر بما يتنا جنس واحد
وما يضاد بعضها في الجنس يضاد سائرهما فإذا وجد الضد فليس بأن
ينفى بعضها أولى من أن ينفى سائرهما فيجب أن ينفى الجميع
ومجرى ذلك مجرى ما نعلم من حال سواد طوى على أجزاء كثيرة
من البياض تحل محلا واحدا ومعلوم أنه إذا كان ضدا لها في الجنس
ووجد كوجود الجميع وجب أن يضاد سائرهما فلذلك إذا كان الفناء
ضدا للأحوار كلها وقد وجد على وجه ليس بأن ينفى بعضها أولى
من أن ينفى البعض الآخر فالواجب أن ينفى الجميع

1) Ms. البغداديين.

فإن قيل جَوَزُوا أَنْ يَخْتَصَّ بجوهر دون جوهر من غير مخصص كما يجوز عندكم ذلك في كثير من الأشياء، منها ما نفون فيمن رمى حَجَرًا وجعل فيه اعتمادات كثيرة في أَنْ في جملة ذلك ما يكتفى للآزم فلا يُولَد لحصول المنع ويُولَد البقي مع أنه ليس هناك ما يخصه قيل له أَنْ الصحيح عندنا أنه يتولد عن المجتلب كنه العلة التي ذكرناها وإنما يتراجع الحجر لأنه قد حصل المنع بالهواء بأن يَصْغَطَ الحجر حتى يتكاثف لأجله فيرد، فإن قيل هذا مثل ما نفون في التعب أنه ينقص بعض قدرة دون بعض من غير مخصص قيل له أَنْ هناك مخصصا [37a] وذلك أَنْ القدرة يحتاج إلى هيئة زائدة فما يحتاج إليه بعض قدرة يبطل عند التعب وما يحتاج إليه القدرة الأخرى بالفلذالك لا يبطله لأجل ذلك فلما أنه لا يجوز أَنْ يوجد في جزء واحد أكثر من ستة أجزاء من القدرة فإن قيل لو خُلف في محل واحد حيثان كانت احدهما تقبح دون الأخرى من غير مخصص قيل له الصحيح أنهما يُحَسَّنَانِ¹ وَأَنَّ الإدراك بقوى بهما فيتعلق بذلك عرض² ومضى سئل عن فناءين لو خلقهما الله تعالى فإن الجواب أَنْ كليهما يقبحان أما أحدهما فإنه لا فائده فيه والثاني لأنه لا يتميز عن القبح، فإن قيل أَنْ مقابل التعصية بحيط³ ثواب بعض ما استحقه دون بعض من غير مخصص قيل له أَنْ هناك مخصصا وذلك أَنْ المرجع به إلى ما يختاره القديم تعالى فقدر الذي يوجد الله يوجد ويكون أول من القدر الذي لا يوجد، فإن قيل أَنْ القديم تعالى يوجد السوان في محل دون محل من غير مخصص وملة قيل له إنما كان يجب لو صنع أَنْ يحد كل واحد من المتحد ومع ذلك

1) Macr. ohne Tašdid; viell. zu lesen يحسنان. 2) viell. عَرَضٌ.
3) Macr. حيط.

فإنه يحلّ بعضها دون بعض فأما إذا استحال أن يوجد في غيره فلا
يجب أن يطالب له مخصص وبغاري ذلك الصّدّ لأنّه في أن يصاد
غيره يراد أمرين أحدهما أن يكون صفة أحدهما بالعكس من صفة
الآخر والثاني أن يكون وجوده كوجوده فإنه حصل مع ألف شيء بهذا
الصفة فما له يجب أن ينفي البعض قائم في الجميع وليس للخلل في
الأصل معللاً بوجه كما يعلل التنصّد حتّى يجوز أن يقال أن ذلك
إذا حصل مع المحالّ على سواء فيجب أن يحلّ الجميع، فإن قيل أليس
يجوز أن يوجد انقادر أحد الصّدّين دون الآخر مع أنّه يصحّ منه
ايجاد كلّ واحد منهما من غير مخصص فلم لا يجوز [٥٧] أن
يقال أن الفناء ينفي بعض الجواهر دون بعض من غير مخصص قيل له
أنّ هناك مخصصاً وهو كونه قادراً ولا يمكن أن يعلل بأمر موجب لأنّ
ذلك يعود على تعلّقه بالقدار بالانقراض، فإن قيل أليس بعض التأليفات
ينتفى عن المحلّ دون بعض ولا مخصص قيل له أنّ هناك مخصصاً وهو
أنّ كلّ تأليف يحتاج إلى مجاورة لا يحتاج إليهما غيره فإذا انتفى
بعض المجاورات دون بعض فما احتاج إليه من التأليف يبطل وما
لا يحتاج إليه يبقى ببقاء مجاورة أخرى، فإن قيل أليست الإرادة
تتعلّق بهذا المراد دون غيره وإن كان حالها معه كحالها مع غيره قيل
له ليس الأمر على ما قدّرت من أن حالها معه كحالها مع غيره
وذلك أنّها لما هي عليها تتعلّق بهذا المراد دون غيره فلمو تعلّقت
بغير هذا المراد لكان في ذلك قلب جنسها ولا يمكن أن يقال في
الفناء ذلك لما بينا أنّه لا يجوز أن يكون البياض الطاري على أجواء
من السواد ينفي بعض السواد دون بعض ويقال أنّه لذاته نفى هذا
ولم ينف غيره، فإن قيل أليس السبب وقد هذا المستبّب في الحال
ولم يولد مثله ولا يمكن أن يبين مخصص قيل له يمكن أن يبين

مختص وهو أن القدرة في هذا الوقت في هذا المحل تعلقت بهذا لما هي عليها ولم تتعلق بمثلها، وفي الجملة جميع هذه الأسواء يبطل بشيء واحد وهو أن ما قالوه في الفناء والجوهر لو صح قياسا على ما أوردوه في هذه المسئلة لصح أيضا أن يطرى سواد واحد على مائة جزء من البياض ثم ينقى بعض أجزاء البياض دون بعض من غير [38a] مختص قياسا على ما ذكروه

فإن قيل أن في انقضاء وجهها مختصا وهو أنه يختص بجهة فإذا وجد الفناء في الجهة التي يحصل فيها هذا الجوهر كان بأن ينفيه أولى من أن ينفي غيره قيل له قد قيل في الجواب عن هذا السؤال طرف ولا يصح أكثرها وأنا أذكر جميع ما قيل وأبين ما يصح منها وما لا يصح،

قد قيل لو كان الفناء يختص بجهة لكان مستحيوا لأن حصول الشيء في جهة لا على سبيل التبع لغيره من خصائص التحيز ولا يجوز أن يكون الفناء مستحيوا وهذا لا يصح لأن لدنسل أن يقول أن الذي هو من خصائص التحيز أن يحصل في جهة على سبيل الشغل لها فاما إذا حصل فيها لا على سبيل الشغل لها فإن ذلك لا يجب فيه فإن قيل لا يعقل ذلك إلا بأن يكون على سبيل الشغل للجهة قيل له لم قلت ذلك وقد علمت أنه يمكن أن نعتقد ذلك من غير أن نعتقد أنه شاغل لجهة يبين ذلك أن في نفس من اعتقد أن القديم تعالى بكل مكان بذاته لا على سبيل تشغل وفيهم من قل أنه فوق العرش لا في مكان ومن غير أن يشغل المكان والجهة وقد قال شيخنا أبو عبد الله لو خلف الله تعالى سوادا لا في محل لكان يرى في حكم المقابل ويجوز أن يكون في جهة لو وجد لا في محل من غير أن يكون شاغلا فاعتقاد ما هذا سبيله

ممكن ببيان ذلك أن أحدنا يجوز أن يعتقد ذلك ولا يفصل بين
 أن يراه يمتنع وبين أن يراه يسره ويعتقد مع ذلك أنه لا يشغل
 جهة، فإن قيل أنا لا يمكننا أن نعتقد تحجير الجوهر من غير^١ أن
 نعتقد أنه كائن في جهة ما كما أنه لا يمكننا أن نعتقد أن
 الذات [386] قادر من غير أن نعتقد الفعل منه فكما أن صحة
 الفعل من خصائص كون انقادر قادرا فلا يجوز أن نستند إلا إليه
 وكذلك كون الذات كائنا في جهة من خصائص التحجير فلا يجوز
 أن يثبت من دونه قيل له أن كونه في جهة على سبيل الشغل
 لها من خصائصه فاما اذا لم يكن على سبيل الشغل فمن أين أنه
 من خصائصه فإن قيل أن التنفيذ الذي ذكرتموه^٢ يقتضى أن
 التحجير من خصائص التحجير ولا يتكلم بهذا محصل لأن على سبيل
 الشغل هو التحجير فالواجب أن لا يراعى ذلك وأن يقال أن كونه
 كائنا في جهة لا على سبيل التبع لغيره من خصائص التحجير فلا
 يجوز أن يثبت من دونه قيل له أن قولنا أن من خصائص التحجير
 وحكمه أن يكون كائنا في جهة على سبيل الشغل بها لا يكون
 تعليقا للحكم بنفسه لأنه قد لا يكون شغلا لتلك الجهة ويكون مع
 ذلك متحجرا وبعد فإنا نقول أن منعه لمثله من أن يحصل بحيث
 هو من أحكام التحجير ولا بد من أن يكون الرجوع به إلى الشغل
 ولا يلزم أن يكون الحكم تابعا لنفسه فكذلك سبيل ما ذكرناه
 وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال أن الغناء لو كان يختص بجهة

1) Von *نعتقد أن* an aus Glosse ergängt, die im Masr. hinter
ويجوز أن يكون في جهة, Z. 28 der vorigen Seite, gestellt wird.

2) Masr. *ذلك*.

لوجب أن يكون أحدهما قادرا على خلق الأجسام وإنما يتعذر عليه¹⁾ فعلها لأنَّ الفناء يوجد في الجهة التي يحاول خلق الجسم فيها وهذا لا يصحَّ لأنَّ لقائل أن يقول لو قدرنا على الجسم نفدنا على هذا الفناء فكان يصحَّ أن نفعل الفناء بحيث بعض الأجسام ولو كان كذلك لصحَّ منا أن ننفذه إذا قوى داعينا إليه وبعد فلو قدرنا على الجسم وعلى الفناء لكان لا يصحَّ منا أن نفعل الجسم ألا متولداً عن الاعتماد وكذلك الفناء ولو [39a] كان الاعتماد موقفاً نهماً لم كان بأن يولد الجسم أولى من أن يولد الفناء لأنه لا يختصَّ وكان يجب أن يولد الضدين في حالة واحدة، على أنه كان يجوز أن لا يخلق الله تعالى الفناء في تلك الجهة فيتأني منا فعل الجسم وقد علمنا أنه يتعذر علينا إيجاد الأجسام على كسل حال وبعد فإنَّ الاعتماد لو وُلد الجسم لكان يجب أن تتولد عن الاعتماد الواحد في الوقت الواحد ما لا نهاية له من الجواهر في حالة واحدة لأنَّ حكم المحاذيات في هذا الباب حكم المحالِّ وقد علمنا أنه لو كان ربيعاً لا نهاية لآخره لوجب إذا اعتمدنا عليه أن نفعل الكون في جميع دفعته واحدة وأن نفعل ما لا نهاية له من الأكوان، على أنَّ الاعتماد لو وُلد الجوهر لما كان بأن يولده في بعض المحاذيات في سمة أولى من أن يولده في محاذيات أخرى²⁾ في ذلك السمت لأنَّ الكل في جهة الاعتماد وهذا يسوجب أن يولده في سائر الجهات أولاً في جهة من الجهات وبعد فإنَّ الاعتماد لو جاز أن يولد الجوهر لجاز أن يولد الكون فيه فكان يجب أن يكون محله مماساً لمحل ذلك الكون قبل وجود ذلك الكون

1) عليه. Msor. 2) أخرى. Msor.

لأنَّ المسألة شرط في حكم الاعتماد وهو كونه مؤلدا لا في وجود الكون فيجب أن ينفذ الكون كما يجب أن يتقدم وجود السبب الذي هو الاعتماد المسبب الذي هو الكون وهذا بوجوب أن يكون محله مساسا للمعدوم فيمكن أن نعلم بهذه الطرق أن الجسم لا يجوز أن يفعل الجسم مع تجوز أن يكون الفناء مختصا بجهة، وقد قيل في الأجواب من السؤال أن الفناء والجوهر لا يجوز أن يتصادا على الجهة لأنَّ الجهة ليست بامر ثابت حتى [388] يجوز أن يقل أنهما متضادان عليها وهذا لا يصح لأنَّ لفظ أن يقل أن ذلك أمر معقول وإن لم يكن شيئا موجدا فيجوز أن يقل أن الفناء يختص بجهة وإنما يصاد الجوهر إذا حصل في جهته، والذي نعتمد عليه في الأجواب من هذا السؤال ثلاثة أوجه

أولها أن الفناء لو كان يختص بجهة لوجب أن يستحيل نقل الجوهر من تلك الجهة إلى جهة أخرى في حال طروء الفناء عليها وقد علمنا أنه يصح نقل الجوهر عنها إلى جهة أخرى مع طروء الفناء على تلك الجهة لأنه بمنزلة أن يخلق الله تعالى ذبا في جهة وجوها في جهة أخرى فكما يصح هذا عند المسائل فكذلك يصح أن ينقل الجوهر عن تلك الجهة في حال ما يخلق الفناء فيها ولو كان كذلك لكان لا يخلو من أحد أمرين أما أن ينفيه أو لا ينفيه فإن نفيه وجب أن يكون مع كونه منتفيا معدوما منتظلا متحركا وهذا محال وأن لم ينفيه لم يجز لأنَّ الشرط في مناشاته له أن يكون من قبل طروء كائنا في تلك الجهة لا في حال طروءه لأنَّ الشيء لا يوجد مع ضده وهذا كما نقول أن الشرط في منافاة السواد للبياض أن يصادف وجوه من قبل في ذلك المحل لا في حالة وإذا كان الفناء صفا للجوهر وقد تكامل الشرط في منافاته

له فالواجب أن ينفيد وإن نُقل عن تلك الجهة لأنه قد صادف
 حصوله فيها من قبل وهذا هو الشرط في منافاته له فيلزم على
 هذا أن ينافيه في حال ما يكون متحركاً منتعلاً وذاتك محال
 والوجه الثاني أن الفناء لو كان يختص بجهة لوجب أن يكون
 اختصاصه بها لما هو عليه في نفسه لأنه لا يجوز أن يكون لعلته
 وإذا كان كذلك كانت المنافاة تابعة له ولو كان كذلك لاستحصل
 أن يشاركه الجوهر في هذه النصفة [40a] فكان لا يجوز أن يكون
 الجوهر كائناً في تلك الجهة ألا ترى أن ما لأجله ينشأ السواد
 البياض لا يجوز أن يشاركه البياض فيه، فإن قيل جازوا أن يختص
 الفناء بتلك الجهة لأجل معنى يوجد لا في محل قيل له ذلك
 المعنى ليس بأن يوجب كون الفناء في تلك الجهة أولاً من أن
 يوجب كونه كائناً في جهة أخرى وهذا يوجب أن يحصل في
 سائر الجهات وأن ينفي الأجسام كلها ولا يمكن التسلسل أن يقر
 لأجل هذا المذهب أن فناء بعض الجواهر ليس بفناء لسائرها وإن
 قال أن ذلك المعنى حاصل في جهة الفناء قلنا فليس بأن يكون
 الفناء حاصلًا فيها لأجله أولاً من أن يكون ذلك المعنى حاصلًا في
 تلك الجهة لأجل الفناء وهذا يوجب أن يكون كل واحد منهما
 علته في صاحبه واستحالة ذلك بمنزلة تعليل شيء بنفسه والوجه
 الثالث أن الفناء لو كان يختص بجهة لكان لا يخلو من أحد
 أمرين أما أن يكون قد حصل في تلك الجهة في حال يجب
 حصوله فيها أو يكون قد حصل في تلك الجهة في حال مع جواز
 حصوله في غيرها ولا يجوز أن يقال أنه قد حصل في تلك الجهة
 في حال يجب حصوله فيها لأن ذلك يوجب أن يكون حاصلًا
 فيها لنفسه أو لما هو عليه في نفسه وكان يجب أن لا يجوز أن

ينتفى به جوهران فى حالة واحدة وكان يجب اذا اراد الله تعالى أن ينفى جوهرين أن يختلف فنائين يختص كل واحد منهما بجهة ولو كان كذلك لوجب أن يكون الجنسان المختلفان ينفيان جنسا واحدا وهذا محال ولا يمكن أن يقال أنهما ضدان لأنه كان يجب أن يستحيل وجودهما فى حالة واحدة وأن يستحيل أن ينتفى الجوهريان فى وقت واحد [406] ولا يجوز أن يقال أنه قد اختص بتلك الجهة معنى لما بيناه من قبل

ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ أَسْئَلَةٍ مَنْ خَالَفَنَا بِهَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَالْجَوَابُ عَنْهَا
لَا نَوَازِلَ يَكُنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَنْفَى بَعْضَ الْأَجْسَامِ
دُونَ بَعْضٍ لَكَانَ شَيْءٌ تَعَجُّبُ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَبَّمَا يُوَكِّدُونَ هَذِهِ الشَّبَهَةَ
بِأَنْ يَقُولُوا كَمَا جَارَ أَنْ يُوَجِدَ جَوْهَرًا وَلَا يُوَجِدَ جَوْهَرًا آخَرَ فَكَذَلِكَ
يَجُوزُ أَنْ يَنْفَى جَوْهَرًا وَلَا يَنْفَى آخَرَ، وَرَبَّمَا يَقُولُونَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ
يَسُودَ جِسْمٌ وَيَبْيِضَ غَيْرُهُ^١ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَنْفَى جِسْمًا وَيُبْقَى
غَيْرُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُتَنَافِيًا كَمَا يَتَنَافَى أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ الْوَاحِدُ
أَسْوَدَ أَيْبَضَ وَمَوْجُودًا مَعْدُومًا الْجَوَابُ يَقَالُ لَهُمْ فِيمَا قَالُوا أَوَّلًا أَنْ
اللَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يوصفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ السَّوَادِ
وَالْبَيَاضِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ تَعَجُّبًا لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ وجودُ الشَّيْءِ مَعَ
ضَدِّهِ وَالْوَصْفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمُتَحَالِ مُحَالٌ فَكَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ بِمَا
ذَكَرْنَاهُ فِي الدَّلَالَةِ أَنَّ الْفَنَاءَ يَصَادُ الْجَوَاهِرَ كُلُّهَا فَخُلُقُهُ لِلْفَنَاءِ مَعَ
بَقَاءِ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِي مَحَلٍّ
وَاحِدٍ فَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَحَدُهُمَا فَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْآخَرِ فِي الْإِسْتِحَالَةِ^٢

1) Viell. besser für جسم des Msor. جسمًا zu lesen und zu
punktieren: يَسُودُ جِسْمًا وَيَبْيِضُ غَيْرُهُ. 2) Hier folgt im Msor.:

فَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ثَانِيًا فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ وجود الجواهر يسكنين
 بالفاعل فيجب أن يصح منه أن يوجد جوهراً ولا يوجد آخر وعدمه
 عند طرؤ الفناء يكون لأمر يرجع إليه كما يقولون في عدم السواد
 عند طرؤ انبياض عليه فكما لا يجوز والمحل فيه عشرة أجزاء من
 السواد أن يفتنى بعضها بيباض يوجده في ذلك المحل دون البعض
 الآخر وإن جاز أن يوجد بعض السودات دون بعض فكذلك وإن
 جاز أن يوجد بعض الاجواهر دون بعض فإنه لا يجوز إذا أوجدتها
 أن يفتنى بعضها دون بعض فأما ما قبله أخيراً فالجواب عنه أن كون
 المحل الواحد أسوداً أبيضاً إنما استحالة لاستحالة وجود الصفتين
 وقد بينا فيما تقدم أن سبيل الفناء مع الجواهر كلها سبيل نسوان
 والنباض إذا كان محلهما واحداً فكما بينا في كون المحل أسوداً
 أبيضاً فكذلك حال وجود الفناء مع وجود بعض الاجواهر كما بينا
 في أن يكون الشيء الواحد موجوداً معدوماً فكذلك بينا أن يكون
 الفناء موجوداً مع الجواهر الذي يصنّعه بل يجب أن يكون ذلك
 الجواهر لأجل وجود الفناء معدوماً ولأجل ما تثبت له صفة الوجود
 موجوداً حتى يكون موجوداً معدوماً فقد بان فساد ما ذكروه في
 هذه الشبهة

ويتلوه في الجزء الرابع فأما ما ذكروه ثانياً وصلى الله على سيد
 الماحمّد وآله الطاهرين [41a] الجزء الرابع من مسائل الخلاف بين
 أبي هاشم وبين البغداديين املاء الشيخ أبي رشيد بن محمّد بن
 سعيد النيسابوري رحمه الله تعالى [41b] بسم الله الرحمن الرحيم

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ الْجُزءَ عَدْلٌ يَجُوزُ أَنْ يُوضَعَ عَلَى مَوْضِعِ
الْإِتِّصَالِ مِنْ الْجُزءَيْنِ أَمْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ

اعلم أن شيخنا [42a] أبا عاظم قد جوز ذلك وإليه يذهب بعض
المتأخرين من أصحابه وله فيه مسئلة وقد تَبَعْنَاهَا فِي كِتَابِ
الْجُزءِ وَقَدْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ
شَيْخُنَا أَبُو إِسْحَاقَ وَلَهُ فِيهِ مَسْئَلَةٌ حَسَنَةٌ وَهُوَ الَّذِي يَقُولُهُ شَيْخُنَا
أَبُو الْقَاسِمِ وَنَحْنُ نَهْرُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ مَا يُمْكِنُ أَنْ نُنْصِرَ بِهِ كُلَّ
وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ وَنُبَيِّنَ مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَالَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُنْصَرَ بِهِ قَوْلُ شَيْخُنَا أَبِي عَازِمٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ
هَذَانِ الْجَوْهَرَانِ حَاصِلَيْنِ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ فَكَانَ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ
يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ فِي الْمَحَادَاةِ الَّتِي لَوْ حَصَلَ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ ١) لَكَانَ
عَلَى مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ لَا جِهَةَ فَارِغَةً إِلَّا وَيَصَحُّ أَنْ يَقْدَرُ
فِيهَا هَذَا التَّفْدِيرُ فَلَوْ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ الْجَوْهَرُ فِي هَذِهِ
الْمَحَادَاةِ لَكَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَحَادَاةِ وَكَمَا
يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ فِي هَذِهِ الْمَحَادَاةِ مَتَى لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرَانِ تَحْتَهُ
فَيَجِبُ أَنْ يَصَحَّ حَصُولُهُ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَا تَحْتَهُ لِأَجْلِ أَنَّ حَالَهُمَا
الْمَحَادَاةُ فِي كَوْنِهَا فَارِغَةً وَفِي صَحْنَةٍ حَصَلَ هَذَا الْجَوْهَرُ فِيهَا لَا
تَتَغَيَّرُ بِأَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرَانِ تَحْتَهُ إِلَّا وَكُنَا تَحْتَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ
يَقَالَ أَيْضًا لَوْ فَرَضْنَا أَرْبَعَةَ أَجْزَاءٍ كَلَّاخِطَ ثُمَّ أَرْبَعَةَ السَّجَرَيْنِ ٢)
الَّذَيْنِ فِي الْوَسْطِ وَبَقِيَ ائْطَرَفَانِ مُفْتَرِقَيْنِ لَا مُمْكِنَ أَنْ يَوْضَعَ جُزءٌ

1) Mscr. مصر. 2) Von ذلك an aus Glosse. 3) aus
Glosse.

في وسطهما لا على وجه بلاقي واحدا من الطرفين فإذا كان كذلك
كان شاغلا لقسط من محاذاة الجواهر الذي اتصل بإحدى الطرفين
وشاغلا لقسط آخر من محاذاة الجواهر الآخر الذي كان متصلا
بالطرف الآخر وكما يصح ذلك في المحاذاة يصح في الجوعر نفسه،
ويمكن أن يقال أيضا لو قدرنا ثلاثة أجزاء كالخف وكان على كل
واحد من الطرفين جزء وقد حاول قدران متساويان المقدر تحريك
كل واحد [426] من الجزئين إلى الوسط نوجب أن يصح أن
يأخذ كل واحد منهما قسط من ذلك الوسط ولا يجوز أن يقال
أن كل واحد من الجزئين يبقى في مكانه لأن اعتماد هذا الجزء
لا يكون ممنوعا من التوليد باعتماد آخر بكيفية إلا إذا كان ذلك
الاعتماد في محل هذا الاعتماد بيمين ذلك أن اعتماد أحدهما إنما
يجوز أن يمنع اعتماد الآخر من التوليد بشئ تولد في محله أكثر
مما يتولد عن الآخر أو مثل ما يتولد عن الآخر فيتمانعان كفسرين
تتمانعان في نقل جسمين متلاقيين وبعد فلو جاز أن يمنع من غير
طريق التماس لوجب أن يصح أن يمنع الاعتماد الذي فعله في
يدى اعتماد جسم آخر من التوليد وإن كان بينى وبينه مسافة
بعيدة فإن قيل إنما يتمانعان لأنه لا يكون أحدهما بالتوليد أولى من
الآخر ولا يمكن توليدهما قيل له لا مانع يمنع من أن يتولدا على
الحذ الذي ذكرناه¹ إلا مذهب بعيد² لم يصح وإنما نورد هذه
الدلالة لإفساد ذلك المذهب والمذهب تبني على الأدلة والأدلة
لا تبني على المذهب وبعد فإن هذا لو منع لوجب أن يتعذر
الفعل على السامع لأنه لا يكون أحد انصدش بالوجود أولى من

1) Maor. ذكرناه. 2) Maor. بعد.

الآخرين قيل ليس لو قدرنا أربع مربعات على وجه لا تلاقى
بينهما وكان بينهما مقدار مربعة فارغة واعتمد عليها أربعة من
النقادرين وتساوت مقدوراتهم فإنه يتعذر تحريك شيء منها وإن لم
يكن بينهما تلاقى ويبقى كل واحد منها شيء محاذاتها قيل له أنه
لا بد من أن تتلاقى بأركانها ونجدها¹⁾ كذلك وكذلك لو لطح ركن
كل واحد منها بأحدان أسود ركن الآخر بقدر ما يلاقيه وإذا كان
كذلك [48a] صرح أن يتمنع وليس كذلك سبيل هذين الجزئين
الذين على الطرفين لأنهما لا يتلافيان فكيف يتمنعان، ويمكن أن
يقال أيضا أن قطر المربعة لا بد من أن يرى كانه أطول من الصلع
وإنما كان كذلك لأنهما تتلاقى بأركانها ولا يجوز أن يقال أن العلّة
فيه مقصورة على أن الخلل الذي بين أجزاء القطر أكثر وفي على
سبيل الانعراج لأن هذا التعليل لا يمنع من التعليل²⁾ الذي ذكرناه
ولا شبهة في أن هيئة الجزء بالمربع أشبه وقد علم أن المربعات إذا
وُضعت على ذلك الحد فلا بد من أن تتلاقى بأركانها فكذلك
حاصل الأجزاء يبين ذلك أيضا أنه لا يمكن أن يوضع جزء آخر
بينهما على ذلك السميت وإنما كان كذلك لأجل الاتصال وبعد
فإن تفكيك أجزاء الحديد على سميت القطر في أنه يتصعب بمنزلة
ما يتصعب في سميت الصلع معلوم فلا يجوز أن يقال أنه لا
يتألف على ذلك السميت وعلى حد الانعراج وإذا كان كذلك
وجب أن تكون الأجزاء متصلة على سميت القطر بأركانها ولن يكون
كذلك إلا والبعض بمنزلة الجزء الذي يوضع على موضع الاتصال
من الجزئين

1) Kann auch بهذا heißen. 2) Von لا an aus Glosse.

والنهي يمكن أن يُنصر به القول الآخر هو أن ذلك يقتضي تَجَزُّؤًا^١ للجزء ألا ترى أن كل واحد من الجزئين يلاقي قدرًا من ذلك الجزء سوى ما يلاقيه الآخر فلو تنصف لكان لا يزيد حاته على ذلك وهو أيضًا لا بد من أن يلاقي قدرًا من كل واحد من الجزئين هو أقل من قدر الجزء كما هو ويمكن أن يُعترض على^٢ هذا الوجه بأن يقال إن الجزء إذا وُضع على موضع الاتصال فإنه يلاقي قسمًا من كل واحد منهما من غير أن يكون الجزء متجزئًا في نفسه كما أنه إذا لاقاه جزءان من جهتين شغل كل واحد منهما قسمًا منه وهو معقول ولا يمكن سواء وإن وُضع امتناع [436] صحت فذلك عبارة وإلا فالمعنى صحيح ولا يجوز أن تكون ملاقاته للجزئين من جهتين موجبة لتجزؤ الجزء فذلك سبيل وضع الجزء على موضع الاتصال من الجزئين، وقد قيل أن ذلك لا يجوز لأنه بموجب أن يكون في الجزء كونان صدان لأننا لو قدرنا لعله بمقدار قسمه من أحد الجزئين لكان يبطل ما فيه من الكون أولًا وإلا صحت ذاك وجب أن يقال أن ذلك القدر من الشغل من هذا الجزء يقتضي إثبات كون فيه على حده وكذلك القدر الآخر من الجزء الآخر وهذا بموجب أن يكون فيه كونان صدان ويمكن أن يعترض على ذلك بأن يقال أنا قد بينا أن الجزء يجوز أن يوضع في هذه المحاذاة لو لم يكن الجوهران محتد ولو وضع فيها لَمَا وجب أن يكون فيه كونان صدان بل الكون واحدًا لأن المحاذاة واحدة فذلك إذا كان الجزآن محتد، وقد قيل أن ذلك لو جاز لوجب أن لا يكون الاعتماد بأن يُولد الكون في الجزء على حد يأخذ من

1) Mscr. تجزئ. 2) fehlt im Mscr.

أحدهما نصفًا ومن الآخر نصفًا أولى من أن يولد على حد يأخذ
 من أحدهما قدر ربع ومن الآخر ثلاثة أرباع أو من أحدهما قدر
 خمس ومن الآخر أربعة أخماس لأنه لا مزية لتوليد لأحد الكونين
 على توليد للآخر وهذا يوجب أن تجتمع في الجوهر أكوان
 متصادمة في حنة واحدة وذلك محال قائوا ولا يمكن أن يقل هذا
 مثل ما نعلم أن الاعتماد يولد الكون في محله في أقرب المحاذيات
 من المحاذاة التي حصل فيها محله ثم فيما يليه على التدرج لأن
 كل واحد من الكونين اللذين صورتهما حاصل في المكان الثاني من
 المكان الذي حصل فيه محله الاعتماد ويمكن أن يعترض عليه بأن
 يقال ليس قبل حصل هذين الجزئين في هاتين المحاذاتين كان
 [44a] يمكن أن يحصل الجوهر على حد لو كان تحت جوهران لكان
 على موضع الاتصال¹⁾ ولا يمكن الامتناع منه لوجهين أحدهما أنه
 لا محاذاة فارغة إلا وبجوز أن يحصل فيها جوهر والثاني أنه لا
 محاذاة فارغة إلا ويمكن أن يكون مكانا لجوهر على حد²⁾ لو
 حصل تحت جوهران لكان على موضع الاتصال وإذا كان كذلك لزم
 فيما نقرر أن يكون الاعتماد ليس بأن يولد الكون في ذلك الجوهر
 على حد الذي يكون قد أخذ نصفًا من محاذاة ونصفًا من أخرى
 أولى من الوجه الآخر فإن قيل أن هذا الكون يحصل في الجوهر
 ابتداء ولا يتولد عن اعتماد وإنما يمكن ذلك فيما يتولد عنه قيل
 له ما الذي يمنع من أن يتولد عن الاعتماد ولا جنس من الأكوان
 إلا وبجوز أن يتولد عن الاعتماد وبعد فإنا نقول ونحن أيضا إنما

ولا يمكن أن يحصل الجوهر على حد¹⁾ Hier folgt im Maor.

2) fehlt im Maor. لو كان تحت جوهران لكان على موضع الاتصال

نجوز أن يحصل الجوهر على موضع الاتصال من انجزه من بطن
 مبتدأ لا يكون يتولد عن الاعتماد ولا على ضرورة انتنه كما فتته
 سواء سواء، وقد قيل أيضا إذا وضعنا أربعة أجزاء مثل الخيط ثم رفعنا
 الجوهرين اللذين في الوسط فإنه لا يجوز أن يوضع جزء على حد
 لا يلاقي واحدا منهما لأن ذلك يوجب أن يكون الخلل نكلى بين
 أجزاء الطرفين وبين الجزء الذي وصفناه أقل من مقدار جزء وعذا
 يوجب أن يصح أن يكون أقل من الجزء شيء كد صبح أن تكون
 جهته أقل من محاذاته جزء ويمكن أن نعتذر على ذلك بأن
 يقال أن هذا دعوى منكم لأنه ليس يصح أن يكون أقل من "الجزء
 شيء" عند من يخالفكم في حده المستند وأن صبح أن يكون خلل
 أقل من محاذاته جوهر فجمعكم بين حدثين لأمرين دعوى [44/]
 فيها يتنازعون وبعد فإنا قد بينا أن "الجزء" يجوز أن يوضع في
 جهة لو كان تحته جوهران فكان على موضع الاتصال ثم لا يلزم
 على ذلك أن يجوز أن يكون أقل من الجزء شيء فكذلك ما قلناه
 ويمكن أن يقال أيضا إذا قلنا أن الجوهر يجوز أن يلاقي ستة
 أمثاله من ستة جهات فلا بد من أن تقووا أن كل جهة من هذه
 الجهات أقل من نفس الجزء فيوجب أن تجزوا تجزوا وإذا لم
 يلزمكم على هذا القول تجزوا الجزء فكذلك لا يلزم من يدعب
 إلى أن الجزء يجوز أن يوضع على موضع الاتصال من انجزه من
 أن يقل أنه يصح أن يكون الشيء أقل من جزء فقد بان بهذه
 الجملة أن الصحيح ما قلناه شيخنا أبو هاشم

Der uns vorliegende arabische Text ist der erste Teil¹⁾ der von *Schreiner* nach Bedeutung und Inhalt schon behandelten²⁾ „Streitfragen der Bagdadenser und Basrenser“³⁾. Das Kapitel giebt, wenn auch nicht ein fertiges System, so doch die Grundlagen eines Systemes der Atomistik vom Standpunkt der basrensischen Mu'taziliten aus⁴⁾. Wir kannten bisher wesentlich auf Grund der Darstellungen Maimonides'⁵⁾ und Ahron ben Elia's⁶⁾ die atomistischen Anschauungen der Aš'arīten, die zuletzt

¹⁾ Nach Schreiner's Annahme der dritte Teil; indes halte ich die Handschrift am Anfang für vollständig; eine Unvollständigkeit habe ich im Manuskript nur zwischen f. 156b und 157a wahrgenommen, wo eine Anzahl Blätter fehlen muss.

²⁾ Schreiner, Studien über Jeschu'a ben Jehuda (XVIII. Bericht über die Lehranstalt für die Wissenschaft des Judentums in Berlin) S. 20ff.

³⁾ inscr. Berlin; Glaser 12; Ahlwardt IV, 5123. f. 1b—46b: al-kalām fī l-gawāhir in 10 Fragen. Die letzte von diesen, 44b—46b, über die Kugelgestalt der Erde, lasse ich hier aus. Die Handschrift ist, obwohl kollationiert, doch inkorrekt und veranlasst zu häufigen Textkorrekturen, teilweise mit Benutzung von Hand- oder Textglossen. Ich glaubte alle, auch selbstverständliche Korrekturen, verzeichnen zu müssen; teilweise habe ich sie durch hinweisende Noten in der Inhaltsangabe gestützt.

Ich erfülle die angenehme Pflicht, der Verwaltung der Königlichen Bibliothek zu Berlin, welche mir die Benutzung dieser Handschrift, wie auch anderer gutigst ermöglicht hat, sowie auch der Universitätsbibliothek in Leiden an dieser Stelle meinen besten Dank auszusprechen.

⁴⁾ Ueber die mu'tazilitischen Schulen von Bagdad und Bagra im 10. Jahrhundert Steiner, Die Mu'taziliten S. 80ff.

⁵⁾ Dalīlat al-hā'irīn I, 73. Munk, Le guide des Égarés S. 375ff. Dazu Belegstellen wesentlich aus aš'aritischen Kalāmwerken bei Schreiner, Der Kalām in der jüdischen Litteratur (XIII. Bericht über die Lehranstalt für die Wissenschaft des Judentums zu Berlin) S. 45ff.

⁶⁾ Ez ha'im, herausgegeben von Steinschneider und Delitzsch S. 12ff. Auf die Bedeutung gerade unseres Textes für das Verständnis karaischer

ausführlich in ihrer Bedeutung für die Geschichte der Atomistik *Laswits*¹⁾ dargestellt hat. Aus der vorliegenden Quelle lernen wir die Zwischenglieder der uns bisher nur in ihrem Abschluss bekannten Entwicklung kennen. Wir erhalten ein völlig neues und verändertes Bild einer Atomistik der Mutakallimūn. — Auch für die Geschichte der Mu'taziliten besitzt unsere Quelle spezielle Bedeutung. Auf Grund der Nachrichten al-Sahrastānī's und al-Ġī's spricht *Steiner* von scholastischen Spitzfindigkeiten und dünnen Schulstreitigkeiten zwischen den Schulen von Bagdad und Basra, während uns unsere Quelle in dieser Zeit, wenn auch nicht die Entstehung, so doch die Ausbildung eines ernsten naturphilosophischen Systems zeigt. Aus dieser Zeit haben wir, abgesehen von 'Abd al-Gabbār's Muḥīṭ in Mattawaihi's Maḡmū²⁾ und karäischen Autoren³⁾ keine mu'tazilitischen dogmatischen Werke, und alle diese geben immer in derselben stereotypen Anordnung⁴⁾ gehaltene, religionsphilosophische Systeme. Die naturphilosophischen Voraussetzungen, die, ausser aus Schreiners gelegentlichen Anführungen fast vollkommen unbekannt waren, geben uns erst die Masā'il, die eine gewisse Ergänzung und Parallele allein an dem Kalāmkapitel aus der, dem 15. Jahrhundert angehörenden Encyclopädie des Aḥmad b. Jahjā al-Ḥasanī⁵⁾ finden.

Autoren hat schon Schreiner (*Jeschu'a* S. 21) hingewiesen. Bei Ahron ben Elia finden wir eine grosse Zahl wörtlicher Uebereinstimmungen mit den Masā'il.

¹⁾ Kurd Laswits, Geschichte der Atomistik. I, S. 148—152: Die Atomistik der Mutakallimūn.

²⁾ Schreiner, *Jeschu'a* S. 23 giebt das Inhaltsverzeichnis der Handschrift.

³⁾ *ib.* S. 24.

⁴⁾ *ib.* S. 24, Anm. zu S. 23. Schreiner, *Kalām* S. 5.

⁵⁾ Das Werk führt den Titel: البحر الزحار الجامع لمناقب علماء

الأمصار. mscr. Berlin, Glaser 230. 281. Ahiwardt IV 4894. 4895. Das

Kalāmkapitel, das die Ueberschrift führt: رياضة الأذهان في لطيف الكلام ist in f. 26b—15a dieser Handschrift, ausserdem in Glaser 3, Ahiwardt 4899; ich citiere nach Glaser 281. Der Inhalt dieses Kapitels, das er unter Murtaḍa citiert, giebt Schreiner *Jeschu'a* S. 22. Das Kapitel geht

Der Verfasser der Masā'il ist Abū Rašīd Sa'īd b. Muhammed b. Sa'īd al-Naisābūrī; er lebte zwischen 320/932 und 460/1068¹⁾. Im Kitāb al-Muḥaṣṣal des Fahr al-dīn al-Rāzī (mitgeteilt bei Schreiner²⁾) wird er neben dem Kādī 'Abd al-Ġabbār, dem Verfasser des Muḥīṭ bi-l-taḳlīf, erwähnt und zwar, wie in einer Randglosse hinzugefügt wird, als Schüler desselben. Auch bei al-Ḥasanī wird Abu Rašīd in der, f. 5 vorangehenden, Liste der Abkürzungen genannt, in der Einzeldarstellung der Substanzenlehre aber nicht citiert. Der Verfasser steht, wie bekannt ist, auf basrensischer Seite; im besonderen vertritt er den Standpunkt Abu Hāšim's³⁾, während er andere basrensische Ansichten, wie die Abu 'Alī's,⁴⁾ des Vaters, und Abu Abdallāh's und Abu Isḥāq's⁵⁾, der Schüler Abu Hāšim's, bekämpft. Sein

auf ältere Nachrichten zurück und hat sich mir, an den Masā'il geprüft, durchaus zuverlässig erwiesen. al-Ḥasanī, unter diesem Namen citiere ich, rubriciert im wesentlichen nur die verschiedenen Ansichten der einzelnen Gelehrten und bringt dann unter der Formel قلنا، قلنا، قلنا، seine eigene Ansicht, die fast immer mit der Abu Hāšim's übereinstimmt. Die hier citierten Gelehrten reichen bis auf den Kādī 'Abd al-Ġabbār herunter, den wir in dem hier edierten Teil der Masā'il nicht erwähnt finden.

¹⁾ Ahlwardt, Verzeichnis der arabischen Handschriften der Kgl. Bibliothek zu Berlin IV S. 448.

²⁾ Zur Geschichte des Aš'aritenthum (Actes du 8. e Congrès International des Orientalistes) S. 90 Anm. 3.

³⁾ Ahlwardt a. a. O. Schreiner, Jeschu'a S. 21. Im vorliegenden Kapitel wird nur ein Beweis Abu Hāšim's für nicht beweiskräftig erklärt.

⁴⁾ Gewöhnlich al-Ġubbā'ī genannt; beide werden in unserer Quelle entweder einzeln als ṣūḥūna oder zusammen als al-ṣūḥānī citiert. Ueber beide zuletzt Spitta. Zur Geschichte Abu'l Ḥasan al-Aš'arī's S. 88 ff. Ueber Abu Hāšim Schreiner, Aš'aritenthum S. 86. Ueber ihn sagt das K. al-mīlāl wa'l-nihāl aus der Encyklopadie al-Ḥasanī's, (siehe S. 6 Anm. 5) Glaser 230, f. 9 b in der sonst nur aufzählenden Uebersicht der Mu'taziliten: ولم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام.

⁵⁾ Sie werden nebeneinander aufgezählt im Kitāb al-Muḥaṣṣal S. 583 (Schreiner, Aš'aritenthum S. 90 Anm. 4), bei al-Ḥasanī (Glaser 280 f. 9 b) in der 10., Abu Hāšim folgenden, Generation: Abu 'Abdallāh al-Baḡrī, Abu Isḥāq b. Ajjāf. Der letztere mit dem Namen: Abu Isḥāq Ibrāhīm b. Muhammed b. 'Ajjāf auch Fihrist, ed. Flügel 173, 21.

Standpunkt als Späterer zeigt sich selten. Gelegentlich nur läßt er indes das charakteristische Bestreben der jüngeren Basrenser erkennen, reelle Differenzen der gegnerischen Schulen in nominelle aufzulösen¹⁾. Eine spätere Tendenz in der Auffassung älterer Ansichten ist bei der Frage der punktuellen oder raumerfüllenden Atome wahrzunehmen²⁾. Rein äusserlich verrät sich der jüngere Standpunkt des Verfassers, wenn er (Fr. XV) von denen spricht, die sich an Abu'l Kāsim³⁾ anlehnen, von denen ihm einer, den er in Naisābūr sah, eine Ansicht Abu'l Kāsim's bestätigt habe. —

Gegen Abu'l Kāsim's 'Ujūn al-masā'il⁴⁾, richtete sich, wie bekannt⁵⁾, die Polemik unseres Verfassers. Wie ich indes glaube, nicht in allen Teilen seines Werkes; in dem vorliegenden Abschnitt wesentlich in den mittleren Partien Frage V—XI, die äusserlich eine gewisse, nicht durch die Unwichtigkeit der Gegenstände bedingte Knappheit im Gegensatz zu den anderen Partien des Werkes zeigen. Diese sieben Fragen gebrauchen auch überwiegend den terminus *guz'* für Atom⁶⁾ und verraten die geschilderte Tendenz des jüngeren Bearbeiters. Die übrigen Teile unseres Kapitels zeigen von dieser litterarischen Polemik nichts, von Polemik überhaupt nur wenig. Sie sind im wesentlichen

¹⁾ Der charakteristische Ausdruck dafür lautet *وحدًا خلاف في العبارة*.

²⁾ Siehe unten S. 17 Anm. 1.

³⁾ Ueber Abu'l Kāsim: Steinschneider, Polemische Literatur. S. 28. Suhraastāni nennt ihn al-Kaḥlī, (ihm folgend Steinschneider). In unserer Quelle und bei al-Ḥasanī heisst er al-Balḥī (auch Fihrist 174, 1 ist unter al-Balḥī neben al-Ḥajjāj Abu'l Kāsim zu verstehen). Unter Abdallāh b. Ahmad b. Mahmūd al-Balḥī oder al-Kelbī (K. al-Muḥaḡgal II, 148 bei Schreiner, Ad'arītenthum S. 36, Anm. 5) ist auch Abu'l Kāsim zu verstehen, da ihn auch Ḥasanī f. 9a unter dem Namen: Abu'l Kāsim 'Abdallāh b. Ahmad al-Balḥī citiert.

⁴⁾ Diese werden citiert: p. 35, 36, 37 im letzteren Falle ohne Nennung Abu'l Kāsim's: *ذكر في عيون المسائل*. Ein anderes Werk Abu'l Kāsim's wird, wenn auch nicht dem Titel, so doch dem Inhalt nach p. 27, p. 40 citiert: *Kitāb ma ḥāluf aṣṣabāhu fih*.

⁵⁾ Abiwardt, IV, S. 448. Schreiner, Jechn'a S. 21.

⁶⁾ Siehe darüber S. 17 Anm. 1.

durchaus authentische¹⁾ Darlegungen der basrensischen Ansichten. Die gewählte Form von Frage und Antwort ist eine ganz gewöhnliche litterarische Form der Zeit, setzt keine reelle Diskussion voraus²⁾. Nur die den einzelnen Kapiteln angehängten Fragen zeigen persönliche Beziehungen und richten sich, wie sich zu Frage VI³⁾ erweist, gegen Abu'l Kāsim. —

Die den einzelnen Fragen vorausgeschickte Zusammenstel-

¹⁾ Der Verfasser beruft sich in seiner Darstellung an verschiedenen Stellen ausdrücklich auf ältere Beweise; meistens allgemein unter der Formel: **لما (بما) قد بين في الكتب** p. 8, 21, 39. Fr. XVII; auch unter der Formel: **قد قيل** z. B. p. 39. Fr. XVII. (Die Beweisbrut der unter dieser Formel citierten Beweise wird meist von dem Verfasser erschuttert und eigene Beweise an deren Stelle gesetzt), bisweilen auch unter der Formel: **قد استدلى على ذلك**. Die letztere Form findet sich vorzugsweise bei Angabe einiger zum Beweis des leeren Raumes verwandter physikalischer Beobachtungen (p. 27, p. 29). Von einer dieser wird p. 27 angegeben, dass sie Abu Isḥāk b. 'Ajjās schon citiert habe. Dieser muss also ein Buch über den leeren Raum, vielleicht über die Atomistik überhaupt verfasst haben. In derselben Untersuchung wird auch Abu Hāsim citiert mit einem, nicht stichhaltigem Beweis p. 29 und der Widerlegung Abu'l Kāsim's ibidem. Abu Hāsim ist auch das zweimal citierte K. al-naqd 'alā asḥāb al-tubā'ī p. 25, 10, 38, 13 zusammenzuschreiben, denn der Fihrist I. 174, 14 erwähnt ein Werk Abu Hāsim's unter dem Titel: K. al-tubā'ī w'al-naqd 'alā al-kā'ilīna biha. Nach dem Namen und den beiden Citaten zu schliessen, richtet sich das Buch gegen die Annahme der 4 Naturzustände und überhaupt gegen jede organische Naturerklärung. Von seinen eigenen Werken citiert der Verfasser Fr. XVIII nur ein K. al-ḡaz', also wohl eine systematische Arbeit über die Atomistik. In diesem Buche habe er eine von Abu Hāsim vorgebrachte Frage erledigt. — Der Verfasser hat also eine reiche Litteratur vor sich gehabt, die er teils excerptiert, teils erweitert hat. Die Thatsache, dass Abu Hāsim's Schüler Abu Isḥāk und der Verfasser selbst eigene atomistische Werke verfasst haben, ist interessant.

²⁾ Der Ausdruck „Frage“ wird auf die, mit „Wenn jemand“ beginnenden Einwände nur selten gebraucht. In solchen Fällen allein handelt es sich bei dieser Form um wirkliche Einwände.

³⁾ Die dieser Untersuchung angehangte Frage auf p. 37 entspricht dem auf p. 86 als Ansichten Abu'l Kāsim's überlieferten; ähnlich auch bei Frage III.

ung mit einzelnen Ansichten, Azl genannt¹⁾, beschränkt sich fast nur auf die beiden entgegengesetzten Anschauungen der Basrenser und Abu'l Kāsim's, selten werden ausführlichere Nachrichten gegeben. Ausser den schon genannten Mu'taziliten werden noch genannt: Abu'l Husain al-Hajjāt²⁾, der Lehrer Abu'l Kāsim's, Abu Bekr b. al-Iḥṣīd³⁾, Abu 'Abdallāh Muhammed b. 'Omar al-Saimarī⁴⁾. Von den jüngeren Bagdadensern wird nur Abu Hase al-Kirmīsī (Fr. XIV) genannt, von älteren Autoren Ibrahim, genannt al-Naṣṣām⁵⁾.

Als Mittel der Beweisführung gebraucht der Verfasser hauptsächlich: Hinweis auf den regressus in infinitum, auf ein Reciprocitätsverhältnis, auf gleichzeitige Existenz und Nichtexistenz, die Teilung der Atome, den Sprung, die Koexistenz zweier Körper im selben Ort und zur selben Zeit. Die Bedeutung der einzelnen macht die Inhaltsangabe klar. Dass in diesem scholastischen Werke auch die physikalische Beobachtung, teilweise sogar das Experiment zu den Beweismitteln gehört, verdient hervorgehoben zu werden. Seinen Ausgang für die Beweisführung nimmt der Verfasser meistens von Disjunktionen⁶⁾ von grösserem oder kleinerem Umfang.

Das System der basrensischen Atomistik, wie es die Zusammenstellung der zorstreuten Aeusserungen unseres Verfassers ergiebt,

¹⁾ Fr. XIII.

²⁾ Ueber ihn Steiner, S. 81.

³⁾ Fihrist I, 172 zählt ihn unter die hervorragenden Mu'taziliten. Ibn Hazm, Milal II, 145 (bei Schreiner Avarienthum S. 86 Anm. 5) betrachtet ihn als Führer einer der 3 Hauptrichtungen der Mu'taziliten neben Abu Hāsim und Abu'l Kāsim, den Führern der beiden anderen Richtungen.

⁴⁾ Er wird mit dem ersteren zusammengestellt Fr. XVII, ebenso werden sie Fihrist 173, 27, 174, 6 zusammen genannt. al-Ḥasanī f. 9b zählt al-Saimarī (allein diesen Namen führt er auch im Fihrist) unter den Zeitgenossen Abu Hāsim's auf. Mit Abbād b. Sulaimān al-Daimarī (Schreiner, Avarienthum S. 58) ist er nicht identisch.

⁵⁾ Ueber ihn Steiner S. 81.

⁶⁾ Manche dieser Disjunktionen betrachtet Schreiner, Jeschu'a S. 28 als eine Einteilung der „Wirrenden“; ich glaube nicht, dass man ihnen diese Bedeutung beilegen kann.

ist eine Combination atomistischer und aristotelischer¹⁾ Ansichten der Korpuskularphysik mit der Theorie der substantiellen Formen.

Substanz ist hier dasjenige, was in seiner Existenz einen Raum erfüllt und unmöglicherweise weiter teilbar ist, d. h. die Substanz ist das raumerfüllende (متحيز) Atom. Dieses Atom

heisst nun الجزء الذي لا يتجزأ — جزء; meistens ja fast immer führt es aber den Namen جوهر d. h. Substanz. Substanz und Atom sind also für unser System vollkommen identisch. Nicht das Atom schlechthin ist جوهر منفرد. Dieser Ausdruck bedeutet im speziellen: „das isolierte Atom“ — Auch das Atom nimmt schon einen Raum ein, wenn auch nicht den Makāu, den dreidimensionalen Raum. Diesen braucht das Atom nicht, denn er ist ein Körper, nämlich das, was die Dinge am Fallen hindert, worauf sie ruhen. Als raumerfüllendem Atom kommt auch ihm schon eine Quantität, eine gewisse Raumgrösse zu, مساحة, welche unmöglich sich erst aus der Zusammensetzung ergeben kann, vielmehr von dieser schon vorausgesetzt wird. Diesem Attribut des Atoms, der Raumerfüllung, entsprechen gewisse Bestimmungen desselben. Als raumerfüllende Substanz nämlich nimmt es Accidenzen an, ferner verhindert es ein anderes, an seine Stelle treten und schliesslich kann es als raumerfüllende Substanz mit zwei Sinnen so. des Sehens und Tastens wahrgenommen werden.

Wenn das Atom raumerfüllend ist, muss es in einer Richtung sein. Denn allein dadurch wird ein anderes Atom verhindert, seine Stelle einzunehmen und wird gezwungen, in eine der 6 Stellungen zu ihm zu treten. Indes ist zu bemerken, dass nur die wirkliche Einnahme einer Richtung, nicht die

¹⁾ Damit gebe ich kein Urtheil über die Quelle des vorliegenden Systems ab; ebenso wenig beabsichtige ich, mit gelegentlichen Citaten aus Aristoteles, die ich allein zur Nachherklärung ohne jeden Anspruch auf Vollständigkeit heranziehe, einer Untersuchung über die Quellen unseres Systems zu präjudicieren. — Bei der hier folgenden Darstellung des Systems gebe ich keine Belege. Die Inhaltsangabe mit Anmerkungen bringt dieselben.

blosse Annahme derselben eine Eigentümlichkeit der Raumerfüllung ist. Ausser diesen beiden Attributen der Raum- und Richtungeinnahme kommt nun dem Atom noch ein drittes Attribut zu: die Existenz, wuğüd, welche ihrerseits die Voraussetzung für die Raumerfüllung ist. Aber auch im Nichtsein schon hat das Atom unbedingt ein Attribut, das man als sein Wesensattribut bezeichnen kann, nämlich die Substantialität.

Das Attribut der Richtung hängt ab von einem der Accidenzen der Substanz, dem „Sein“ (kaunun) des Atoms, d. h. dem Sein des Atoms in einem bestimmten Sinne oder dem speziellen Sein des Einzelatoms. Dieses „Sein“ also hat auf das Attribut der Richtungsnahme Einfluss. Solange dasselbe Sein an ihm ist, kann das Ding nicht seine Richtung ändern, und umgekehrt, solange das Atom dieselbe Richtung hat, können nicht verschiedene akwān d. h. Seinsmöglichkeiten an ihm sein. Da die Substanz, wenn sie raumerfüllend ist, auch in einer Richtung sein muss, für die Richtung aber das Accidens des „Sein“ erforderlich ist, so muss sie dieses, während sie sonst alle Accidenzen entbehren kann, unbedingt tragen.

Ueber die Gestalt der Atome erfahren wir in den Masā'il nur beiläufig (Fr. XVIII) dass seine Gestalt am ähnlichsten einem Viereck, resp. Würfel sei. Bei al-Hasanī dagegen ausführlicher f. 27b: „Die Substanz d. h. Atom ist nicht würfelförmig, sondern nur dieser Form ähnlich; nach anderen wieder ist sie kugelförmig, was aber doch deswegen unmöglich ist, weil dann zwischen ihm und den benachbarten sechs Atomen trotz der Berührung sich Zwischenräume ergeben würden.“ Soviel ist jedenfalls klar, dass eine unendliche Verschiedenheit in den Gestalten der Atome, wie in der griechischen Atomistik nicht angenommen wurde. Die Massigkeit, die sich ja bei Demokrit mit der Grösse ändert, ist hier wie die Grösse, eine konstante, denn die Raumerfüllung wird ausdrücklich sıfatun wāhidatan, wie die Existenz genannt. — Die Atome alle sind ähnlich, d. h. gleichartig als Atome.

Dass die Atome in einander eindringen, ist selbstverständlich ausgeschlossen, daran hindert ja eben die Raumerfüllung.

Will man also Bewegung und gewisse Prozesse, wie Verdünnung und Verdichtung zugeben, so muss man einen leeren Raum annehmen. Die Diskontinuität der Materie wird in ihren schärfsten Consequenzen vertreten: selbst am Treffpunkt zweier Atome kann ein drittes Atom Platz finden; das bedeutet, dass die Continuität der Materie vollkommen ausgeschlossen ist.

Die Atome erhalten ihre qualitative Bestimmtheit durch Accidenzen und zwar kann jedes Atom jedes Accidenz tragen. Ob das Atom es wirklich auch trägt, kommt dabei gar nicht in Frage, die Fähigkeit dazu besitzt es auf jeden Fall. Die Accidenzen sind etwas durchaus veränderliches, auch ihre Dauer ist der Dauer der Substanz nicht gleich, auf der sie sich befinden, die also ihr Substrat ist, vielmehr dauern sie solange, bis sie durch ihr Gegenteil aufgehoben werden. Die Substanz kann alle Accidenzen, allein mit der schon mitgetheilten Ausnahme, entbehren, da zwischen allen anderen und dem Atom kein innerlicher Zusammenhang besteht, Gott also sehr wohl das eine ohne das andere erschaffen kann.

Was Atome und Accidenzen sind, das sind sie im wesentlichen auch schon im Nichtsein. Zum mindesten ist auch das Nichtexistierende schon ein Ding, es ist vorhanden, nur die äusserliche Existenz fehlt. Es ist dies die Lösung der schwierigen, von Aristoteles in ganz anderem Sinne gelösten Frage, wie aus dem Nichtseienden etwas werden könne, denn aus nichts wird nichts. Es wird also, ungeachtet der Annahme der Schöpfung Gottes, dem in die Existenz zu rufenden Dinge ein Zustand gegeben, der beziehungsweise ist und beziehungsweise nicht ist. Diese Präexistenz im Begriff schliesst aber keineswegs die Schöpfung aus, vielmehr schafft Gott Atome und Accidenzen dadurch, dass er ihnen das Attribut der Existenz verleiht. Die Existenz beruht auf der Schöpferthätigkeit Gottes. Geschaffen werden in diesem Sinne direkt nur Substanzen und Accidenzen, nicht Körper.

Wenn nun die Substanz und das, mit ihr unzertrennlich verbundene, Accidenz des „Seins“ zur Existenz geführt ist, so entsteht, wenn zwei Atome mindestens benachbart sind, die Zu-

sammensetzung. Und diese ist das Mittel zur Körperbildung, ebenso wie durch die Trennung der einzelnen Atome die Körper wieder vergehen. Etwas genauer spricht sich über die Bildung des Körpers, d. h. des drei Dimensionen einnehmenden Dinges, aus den Atomen al-Ḥasanī f. 27b. aus: „Wenn dem einen Atom ein anderes zugeordnet wird, so entsteht eine Linie. Wenn 4 in einem Viereck zusammentreten, so entsteht eine Fläche. Wenn auf diesen vier sich vier andere niederlassen, so entsteht ein Körper.“ Die Mindestzahl der körpurbildenden Atome wäre nach dieser Ansicht also 8. — Die auf diese Weise entstandenen Körper nun können ebensowenig, wie die Atome eine Verwandlung erleiden. Es kann also nimmermehr Luft etwa Wasser oder Feuer werden.

Die Vorgänge der Körperwelt vollziehen sich mit physikalischer Notwendigkeit, sie sind notwendig (mūgīban) geschaffen, die Schöpfung durch Gewohnheit (ʿġl bil-ʿādati), nicht in notwendiger Existenz, wird in allen Fällen, in denen sie als Erklärung von Naturvorgängen verwandt werden soll, abgelehnt, da sie Regelmässigkeit nicht verbürgt. An dem Verlauf aller der Dinge, welche nothwendig existierend sind, kann auch die Thätigkeit Gottes nichts ändern.

Die Einwirkung der Dinge auf einander ist mechanischer Art; sie besteht in Druck und Stoss und dieser gestattet auch eine Fernwirkung mit Hilfe der „Erzeugung“. Dieser „Druck“, der sich in verschiedenen Formen als Stoss, Widerstand, Schwergewicht, Gleichgewicht äussern kann, ist etwas von aussen kommendes. Er ist die Ursache der Bewegung in weitestem Sinne.

Mit dem Vergehen der Körper vergehen noch nicht die Atome, denn diese ihrerseits dauern noch solange, bis sie durch ihr Gegenteil aufgehoben werden. Diese Dauer beruht nicht auf einer besonderen Ursache, denn dies würde zur fortdauernden Neuschöpfung führen; sie ist nur das Beharren der Existenz. Wenn die Substanz dann vergeht, vergeht sie nicht etwa dadurch, dass Gott sie vernichtet (aʿdama) oder dadurch, dass er nicht mehr die Dauer schaffte, vielmehr vergeht sie dadurch, dass ein

besonderes, substratloses Ding, das ihr entgegengesetzt ist, nämlich der „Zustand des Vernichtetseins“ al-fanā' sie ereilt. Auf dieses Nichtsein wird Gott gar kein direkter Einfluss eingeräumt. „Das Sein ist durch einen Schöpfer (fā'il), das Nichtsein durch ein blosses Ding, nämlich das Vergehen, welches den Gegensatz zur Substanz bildet“. Und darin liegt es auch begründet, dass die Atome zur selben Zeit alle vergehen müssen, denn Gott hat oben nicht den Einfluss, ein Atom ohne das andere zu vernichten. Auch in dem Begriffe des Vernichtetseins liegt nichts, was ihm eine spezielle Geltung für einen gewissen Teil der Atome verleiht.

Diese kleine Skizze kann die Tendenz zeigen, die in diesem System lebt. Wenn auch die Freiheit des göttlichen Schaffens ausdrücklich betont wird (z. B. p. 15, 1. 16, 2—8) so findet sie doch ihre Grenze an der physikalischen und logischen Möglichkeit. الوصف بالهجرة على البحال محال. „Gott die Macht über das Unmögliche zuzuschreiben, ist unmöglich.“ (Fr. XVII) „Die Macht des Schöpfers erstreckt sich auf das Ding nur inbezug auf die Schöpfung; denn wenn sie ohne jede Einschränkung über diesen Zusammenhang hinausgeht, so würde es nötig sein, dass das Wesen von dem Schöpfer in jeder Beziehung abhängt, und dies würde dann zu dem Glauben an die Möglichkeit eines solchen Zusammenhanges führen. Der Glaube kommt ja zu diesem Urteil nur, weil er ohne Einschränkung über eine Beziehung hinausgeht.“ (Fr. XVII, 1. Beweis). Durch diese Grundtendenz wird die Frage nach den Quellen verwickelter, denn das metaphysische Interesse der Mutakallimūn an einer Atomistik in dieser Form ist nicht ohne weiteres klar. Der Unterschied des vorliegenden Systems von der aš'aritischen Atomistik (siehe oben S. 5) liegt in der ganzen Grundtendenz, aber auch in der Einzelausführung.

Mit einigen Worten möchte ich noch auf die Stellung Abu'l-Kāsim's zur Atomistik eingehen. Frage VI, hören wir, von diesem die Ansicht ausgesprochen: „Das Atom hat noch keine Qualität“ oder Frage V: „Das Atom nimmt erst dann einen

Raum und eine Richtung ein, wenn ein anderes neben ihm ist. Hasanī I. 27b: „Atome übereinander sind zum Körperbau nötig.“ Aus solchen Aussprüchen Abu'l-Kāsim's könnten wir den Eindruck gewinnen, dass auch er Atomist war und zwar ein Vorläufer der späteren atomistischen Schule bei den Aš'ariten, welche Position und Ausdehnung dem an und für sich quantitätslosem Atom erst bei seiner Vereinigung mit einem anderen zuerteilte. Dem steht entgegen, dass Abu'l Kāsim die Gleichheit der Substanzen (Frage I) und den leeren Raum ablehnte (Frage IV). Man muss bei ihm an starke, aristotelische Beeinflussung denken. Nach aristotelischem Vorbilde giebt er die Verwandlung von Wasser und Luft ineinander zu. Dieses findet seine Erklärung damit, dass er alle Körper aus den vier gleichen Naturzuständen, warm, kalt, nass und trocken, entstehen lässt. Dass er jedenfalls der Willkür Gottes mehr überlassen hat, geht daraus hervor, dass er Gott auf die „Dauer“ (Frage XIV) und auf den Zustand des Vernichtetseins, (Frage XVI und XVII) Einfluss einräumt. Zuverlässiges können wir nach unserer Quelle über Abu'l-Kāsim nicht sagen. Sie ist ja eine Darstellung des Systems Abu-Hāšim; Abu'l-Kāsim findet doch nur in polemischer Absicht Erwähnung.

Ich gehe nun zur Darstellung des Inhalts der einzelnen Untersuchungen über.

I. Untersuchungen über die Aehnlichkeit der Substanzen¹⁾.

Unsere Lehrer, (gemeint sind die Basrenser Mu'taziliten)
sind der Ansicht, dass die Substanzen allesamt eine Art

¹⁾ Die in unserem Text weit häufiger, als die eigentliche Bezeichnung „جزء“ oder *al-ğurʿ al-ğurʿ al-lā yatağğurʿ* für das Atom gewählte Bezeichnung mit „Substanz“ ist auch sonst ganz gewöhnlich, wie Averroës mitteilt (bei Munk, Guide des Égarés S. 186 Anm. d. S. 185). Dazu Ḥasani f. 27a: „Die Substanz ist dasjenige, was in seiner Existenz Raum erfüllt und dessen Teilung unmöglich ist.“ Von den karesischen Uebersetzern wird „Substanz“ durchgehende mit *ḡ* oder *ḡḡ* d. i. Atom übersetzt, v. Schreiner, Kalām S. 37 ff. — Von den beiden Hauptbedeutungen, die Aristoteles für die Substanz anzieht, (Metaph. IV, 2. 1017 b. 28) kommt für die Maṣā'il nur diejenige in Betracht, wonach die Substanz, das letzte Raumerfüllende (*το ἰνστικτόν*, *al-mataḥḥir*, v. Schreiner, Kalām S. 3 Anm. 2) ist das, was nicht von einem anderen ausgesagt wird. Siehe z. B. auch al-Ġī, ed. Soerensen p. 14 und p. 18 *الجوهر هو المتحيز* und Josef al Baṣīr (bei Schreiner, Kalām, S. 37 Anm. 6): „Substanz ist, was einen Raum einnimmt.“ — Die Substanz ist ferner der beharrliche, rene Träger der Accidenzen, als solcher auch ausdrücklich als Substrat bezeichnet (z. B. Fr. XIV u. XVI). — Die Substanz wird p. 22, 10 auch dasjenige genannt, „was die Gegensätze annehmen kann“, entsprechend einer aristotelischen Erklärung, die aber nach Zeller II, 2 S. 308 Anm. 1 der Definition der Materie sehr nahe kommt; aber Materie ist ja in unserem System auch die Substanz nur; sie ist entsprechend der mechanisch-materialistischen Gesamtaufassung nur atomisierter Stoff, stoffliches Atom. — Die Unteilbarkeit der Substanz wird nirgends bewiesen, sondern stets vorausgesetzt, dagegen Ḥasani f. 27 b: „Die einfache Substanz (d. h. das Atom; hier mit dem Ausdruck *جوهر فرد* bezeichnet, während sich in den Maṣā'il diese Bezeichnung, weil einer späteren Zeit angehörig, nicht findet) kann nicht weiter geteilt werden; al-Nazzām sagt, es kann bis ins Unendliche geteilt werden (Schreiner, Kalām S. 9 Anm. 1 und 3); ein Teil stimmt dem zu, die Philosophen nicht. Nach unserer Meinung wäre die Substanz, wenn sie teilbar wäre, zusammengesetzt, und die Teilung eines

bilden¹⁾, d. h. gleichartig sind. Abu'l Kāsim al Balhī ist der Meinung, dass die Substanzen verschieden sind, ebenso wie sie ähnlich sind. Und zwar hat er in seinen Büchern im Beweis für die Unkörperlichkeit Gottes gesagt: „Nur das ist ein Körper, was ein Analogon hat“. Und daraus folgt, dass es möglich ist, dass ein Körper von dem anderen verschieden ist; jedoch ist es auch möglich, dass er ihm ähnlich ist.

Die Richtigkeit der basrensischen Ansicht wird folgendermaßen bewiesen:

I. Zwei Substanzen können bei der Wahrnehmung mit einander vertauscht werden, trotzdem wir eine gewisse Verschiedenheit kennen, oder, wie man das auch ausdrücken kann, trotzdem kein Zusammenhang zwischen ihnen besteht²⁾. Die Vertauschbarkeit aber bei der Wahrnehmung beruht auf einer Gleichheit in bezug auf dieselbe. Die Gleichheit in bezug auf die Wahrnehmung wiederum auf dem gemeinsamen Besitz der Folgerung des Wesensattributes³⁾, da die Wahrnehmung mit ihrem

jeden Körpern unmöglich, da sie ja ins Unendliche geht. Und so wäre die Ansicht vom Sprung nötig.“ — Ich behalte die Bezeichnung Substanz für das Atom bei; gemeint sind durchwegs Atome.

¹⁾ Dass dies einer Behauptung der Atomistik gleichkommt, ist aus Aristoteles, Physik I, 2. 184 b zu ersehen; dazu die arabische Uebersetzung des Abu'l Husain Muhammed 'Alī al-Basrī (Steinschneider: Die arabischen Uebersetzungen: XII. Beiheft zum Centralblatt für Bibliothekswesen S. 53) in: or. orient. Leyden 1483 f. 2 a: *وإن كانت غير متناهية*

فلما أن تكون على ما قال ديمقريطس واحدة في الجنس إلا أنه في الشكل أو في الصورة مختلفة — Abu'l Kāsim's Ansicht aus der II. Untersuchung darf nicht dazu führen, für die Frage nach der Gleichartigkeit der Substanzen jede reelle Differenz zwischen den gegnerischen Schulen auszuschliessen.

²⁾ Nur ein solcher Zusammenhang pflegt sonst die Vertauschbarkeit zu begründen.

³⁾ Gemeint ist die Raumerfüllung, (siehe p. 8, 20—22. u. 7—22. 19. 1—2. 20. 1—21. 41. 51, während das Wesensattribut der Substanz die Substantialität ist. Die Substanz hat nach 8, 7 überhaupt 4 Attribute: Substantialität, Raumerfüllung, Existenz und Richtung. Diese Attribute

Objekte durch diese verknüpft ist¹⁾. — Der gemeinsame Besitz der Folgerung des Wesensattributes aber bedingt die Ähnlichkeit.²⁾

sind die Eigenschaften, welche Aristoteles (bei Zeller II, 2, S. 205 Anm. 1) als *καθ' αὐτὸ ὑπαρχον, καθὼς καθ' αὐτὸ* dem *συμπεπηγμένος* gegenüberstellt. Man muss sich aber hüten, daraus folgernd, sie alle als Wesensbestimmungen im technischen Sinne der صفات الذات zu betrachten. Wesensattribut ist in diesem System (siehe z. B. S. 5, 8, 15, 21—19, 1; siehe auch Frankl, Ein mutazilitischer Kalam aus dem 11. Jahrhundert. SWAW. B. 71 S. 190) dasjenige Attribut, das so lange, wie das Wesen, d. h. im Sein und Nichtsein, bleibt, vgl. Hasani f. 45a:

أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو حَاشِمٍ وَالصِّفَةُ الذَّاتِيَّةُ الَّتِي مَتَى عَلِمَ الْمَوْصُوفُ عُلِمَ عَلَيْهَا مَوْجُودًا أَوْ مَعْدُومًا وَالْمُقْتَضَاةُ نَحْوُ الَّتِي مَتَى [مَا] صَحَّحَتْ وَجِبَتْ. — Die Folgerung des Wesensattributes wird die Raumerfüllung

darum genannt, weil sie in der Existenz der Substanz sofort auftritt und die Unterscheidung der Substanz von der Nichtsubstanz bewirkt (p. 8, 14—9, 8, 15, 9 und andere). Die Bedeutung der Raumerfüllung für die Substanz ausser den angegebenen Stellen zu erschauen aus S. 20 Anm. 2.

— Bezeichnet wird dieses Attribut auch mit صفة الذات oder صفة مقتضاة عن أخص أوصافه. Aber auch der Ausdruck, dass etwas لما هو عليه (deutlicher erklärt durch p. 38, 19

لنفسه أو لما هو عليه في نفسه Fr. XVII oder Fr. XVII عليه من صفة الذاتية ist, bedeutet, dass es als Folgerung eines Wesensattributes oder auf Grund eines solchen ist. Diese Bedeutung für diesen Ausdruck beweist Untersuchung VIII, wo von der Grund gesagt wird, dass sie لما هو عليه في, während es von der Raumerfüllung, die mit ihr identisch ist, gewöhnlich heisst, sie sei die Folgerung des Wesensattributes.

¹⁾ Siehe p. 3, 21—22, 5, 5, 23, 9 ff. 40, 7.

²⁾ Vgl. Sahraṣṭānī ed. Cureton p. 54, Jechurn bei Schreiner S. 82, fgl. S. 14. Hierzu und überhaupt zu diesem Beweise siehe Hasani f. 21a: „Alle Substanzen sind gleich, Abū'l Kāsim meint, sie sind verschieden, und dieser Meinung schliesst sich ein Teil von ihnen an. Wir aber sagen: Gleichheit heisst die Möglichkeit, dass eine der beiden Wesenheiten die andere in dem ersetzt, was für sie notwendig, möglich und unmöglich ist; die Gleichheit tritt aber infolge eines Wesensattributes ein. Abū'l Kāsim dagegen meint, die gleichen Wesenheiten müssen an allen Attributen gemeinsamen Anteil haben, ausser an Zeit und Ort. Darauf antworten wir, dies ist nach der Erklärung, die wir erwähnt haben, nicht nötig.“

Das Ding wird wahrgenommen in dem aus seinen Wesensattribut gefolgerten Attribut:

1) Wie wir die Existenz des Wahrgenommenen bei der Wahrnehmung kennen, kennen wir bei der Wahrnehmung auch die Verschiedenheit von anderen Dingen. Die Wahrnehmung muss also ihr Objekt entweder in seiner Existenz oder in dem Attribut erfassen, durch welches es von anderen Objekten verschieden ist. In bezug auf seine Existenz kann das Ding nicht wahrgenommen werden, denn dann müsste alles Existierende und zwar mit allen Sinnen in gleicher Weise wahrgenommen werden; so also bleibt nur übrig, dass die Wahrnehmung an dem unterscheidenden Attribute haftet¹⁾ und dies ist eben die Folgerung seines Wesensattributes.

2) Wir kennen bei der Wahrnehmung der Substanz 3 Attribute: Raumerfüllung, Existenz und Richtung. An das Attribut der Existenz kann, wie schon erwähnt, die Wahrnehmung nicht geknüpft sein, ebenso wenig an die Richtung, da wir sonst zwischen demselben Ding, wenn es sich in verschiedenen Richtungen befindet, unterscheiden müssten. Also muss sie an die Raumerfüllung²⁾ geknüpft sein, dasjenige Attribut, durch welches

¹⁾ Siehe oben S. 18 Anm. 3 und nächste Anmerkung.

²⁾ Die Bedeutung der Raumerfüllung im System der Atomistik ist eigentlich aus Munk, Guide I N. 183 Anm. 3, aus Lasswitz, I N. 189. Die Annahme der Raumerfüllung als einer Supposition des dreidimensionalen Raumes findet sich auch in unserer Darstellung, z. B. 42, 8—9, wohl zu beobachten, in einer der mittleren Untersuchungen. — Ich bin von der seit Munk gebräuchlichen Übersetzung „Position“ abgewichen und übersetze Winkelbrand folgend (Geschichte der Philosophie S. 82. 83) mit „Raumerfüllung“ im Sinne von Grasse und Körperlichkeit. Denn Dimension, Grasse wird in unserem System Untersuchung VIII schon dem Atom gegeben, soll, wie ausdrücklich hervorgehoben wird, nicht auf der Zusammensetzung beruhen (vgl. dagegen Maimonides in der Darstellung der 1. Prämisse der Mutakallimün Dalālat al ḥā'irīn, I, c. 78 und dazu Schreiner, Kalām N. 45 Anm. 3) und die Raumerfüllung wird an der betreffenden Stelle auch ausdrücklich مملوءة, Grasse, Dimension genannt. Ausdrücklich wird ferner von der Raumerfüllung gesagt (Untersuchung XVII), dass eine ihrer speziellsten Eigenschaften sei, dass das Ding eine Richtung nicht bloss an-, sondern wirklich einnehme. Die

die Substanz von anderen unterschieden wird, noch die Folgerung seines Wesensattributes.

3) Bei der Wahrnehmung kennen wir das Ding, wie schon gesagt wurde, in bezug auf das Attribut, durch welches es sich von anderen unterscheidet. Denn die Wahrnehmung giebt uns die Kenntnis der Ähnlichkeit und der Verschiedenheit. Würde die Wahrnehmung ausser an dieses Attribut, das die Folgerung seines Wesensattributes ist, noch an ein anderes geknüpft sein, so würde sie mit mehr als einem verbunden sein und also zum Wissen werden.

4) Die Attribute des Objektes, durch welche die Wahrnehmung mit dem Dinge verknüpft sein könnte, könnten sein: a) ein Attribut, das von Gott kommt; als solches kommt das Attribut der Entstehung¹⁾ in Betracht; für dieses aber gilt dasselbe, was wir schon vom Attribut der Existenz gesagt haben. b) ein Attribut, das von einem Begriffe²⁾ einer Ursache herrührt; dann müssten wir aber die Substanz ihrer Richtung nach wahrnehmen³⁾, was wir schon zurückgewiesen haben. Ferner müssten

ganze Darstellung des Systems, wie es aus der Inhaltsangabe ersichtlich wird, zeigt auch, dass unser System durchaus nicht punktuelle, sondern körperliche, raumerfüllende Atome annimmt. Die Bedeutung dessen kann aus Lasswitz I. 188 189 ersehen werden. — Dass die Raumerfüllung nachst der Substantialität die wesentlichste Eigenschaft der Substanz ist, sahen wir schon oben S. 17 Anm. 1, S. 18 Anm. 3. Sie wird ein einheitliches Attribut, wie die Existenz genannt (p. 10, 8), während sie in der griechischen Atomistik verschieden ist.

¹⁾ Die Substanzen entstehen durch die Schöpfung des Agens: „Die Existenz ist durch einen Wirkenden“ (28, 6. Fr. XIV, Fr. XV, auch Jeschu'a bei Schreiner S. 89), oft auch in anderen Fassungen. Ausführlich siehe zu Untersuchung III.

²⁾ Ueber den Begriff, معنى, von Schreiner Ding, auch bestimmendes Ding übersetzt, s. Schreiner Jeschu'a S. 28. Unter dem „Begriff“, „Ding“ wird alles zusammengefasst, was als Ursache einer Eigenschaft des Körpers von aussen kommt, also auch die Accidenzen z. B. „Sein“ (siehe folgende Anmerkung), Schwarze und Weisse (z. B. p. 3, 20. 6, 16. 9, 6). Siehe

auch Hasani f. 45a: الصفة المعنوية كل صفة أوجبها معنى.

³⁾ Das Attribut der Richtung hängt ab von einem Accidenz der

wir dann den Menschen wahrnehmen inbezug auf alle Attribute, die er durch Begriffe erhält. c) ein Attribut, das weder vom Wesen, noch von der Ursache herrührt; dann müssten wir den Schöpfer bei der Schöpfung und den Wahrnehmenden bei dem Wahrnehmen wahrnehmen¹⁾. d) Das Wesensattribut²⁾. Ein mit dem Wesen zusammenhängendes Attribut aber kennen wir ausser der Raumerfüllung bei der Wahrnehmung nicht³⁾, müssten es aber kennen, da eine Verwechslung hier ausgeschlossen ist. Besitzen wir aber kein Wissen von dem Ding in Bezug auf ein Attribut, so können wir es in bezug auf dieses doch nicht wahrnehmen. — Die Wahrnehmung kann also mit dem Wesen nur verknüpft sein in bezug auf die Folgerung des Wesensattributes.

Der Schluss von der Vertauschbarkeit auf die Aehnlichkeit berechtigt nicht zu dem von der Unterscheidbarkeit, z. B. zwischen schwarzer und weisser Substanz, auf die Verschiedenheit⁴⁾:

1) Die Vertauschung ist nur dann ein Hinweis auf die Aehnlichkeit, wenn sie sich von nichts anderem, als der Aehnlichkeit herleiten lässt. Da die Unterscheidung zwischen schwarzer und weisser Substanz aber von der in ihnen vorhandenen Farbe, nicht auf einer wesenhaften Verschiedenheit beruht, so beweist sie nicht die Verschiedenheit. 2) Beim Tasten werden selbst schwarze und weisse Atome mit einander verwechselt. 3) Die jetzt weisse Substanz war kurze Zeit früher schwarz, die Ver-

Substanz, nämlich dem „sein“ (siehe Untersuchung VII Unterz. XIII) also von einem Ding, Begriff.

¹⁾ Nach dieser Uebersetzung punctiere ich auch *مُتَرَكِّبًا* und *مُتَحَدِّثًا*.

²⁾ Gemeint ist die Substantialität, s. oben S. 18 Anm. 3.

³⁾ Nach S. 20 kennen wir bei der Wahrnehmung der Substanz nur drei Attribute. Raumerfüllung, Existenz und Richtung, während sie doch vier hat, nämlich noch die Substantialität. Diese, das Wesensattribut, kennen wir bei der Wahrnehmung nicht, darum können wir nicht in bezug auf sie das Wahrgenommene wahrnehmen.

⁴⁾ Die Frage wird am Schluss als erste unter den drei, der Untersuchung angehangenen Fragen aufgezählt, sie entspricht also einem tatsächlichen Einwand.

tauschung betrifft also gleichfarbige Substanzen, ebenso wie verschiedenfarbige. 4) „Dieses ist nur eine Vervollkommenung des von uns erbrachten Beweises von der Vertauschung und bildet keinen Einwand gegen denselben“. Denn 2 Wesen können sehr wohl dieselbe Bestimmung (Eigenschaft) tragen, bei beiden wird es auf verschiedene Weise erwiesen¹⁾. 5) Da diese Substanzen, wenn sie farblos wären, vertauschbar und also auch ähnlich wären, muss dasselbe auch zutreffen, wenn sie verschieden an Farbe sind. Da die Aehnlichkeit auf einer aus ihrem Wesen abgeleiteten Bestimmung beruht (d. i. die Folgerung ihres Wesensattributes²⁾), so wird sie auch durch die verschiedenen Begriffe nicht geändert.

II. Wären die Substanzen verschieden, so müssten sie sich in einem Merkmal, einer Bestimmung, unterscheiden, und die Unterscheidung in diesem Merkmale müsste ihre Verschiedenheit bewirken und anzeigen. Wie sollten sie sich aber in einem Merkmale unterscheiden, da sie in Substantialität, Raumerfüllung und Annahme von Accidenzen übereinstimmen. Diese letzte ist eine Bestimmung, die dem Attribut der Raumerfüllung sich anschliesst³⁾, sodass alles, was Raum einnimmt, auch sie besitzen muss. Ist nun allerdings, abgesehen von der Zusammensetzung⁴⁾, bei der allein 2 Substrate dasselbe Accidens haben,

¹⁾ Also kann hier bei scheinbar verschiedenen doch dieselbe Eigenschaft vorliegen. Dies ist der einzig befriedigende Sinn, den die Stelle für den Zusammenhang ergibt.

²⁾ Siehe oben S. 18 Anm. 3.

³⁾ Die Beziehung zwischen den Attributen und Bestimmungen zeigt Masani 45a: „Attribut ist jedes Ding, das zum Wesen hinzutritt, kein Wesen ist, aber mit diesem gewusst wird. Bestimmung ist ein Ding, das zum Wesen hinzutritt, kein Wesen ist, mit dem Wesen noch nicht gewusst wird, da es nur gewusst wird bei zwei verschiedenen Dingen“. Die Bestimmungen nehmen also eine Mittelstellung zwischen Attributen und Accidenzen ein. Als Bestimmungen, die aus der Raumerfüllung folgen, werden sonst (p. 12, 9—12) aufgezählt: Annahme der Accidenzen, Wahrnehmbarkeit mit 2 Sinnen und Raumbehauptung. Auch daraus ergibt sich, welche Bedeutung der Raumerfüllung in unserem System zukommt.

⁴⁾ Ueber die Zusammensetzung siehe zu Unters. XIII.

dies sonst nicht gewöhnlich, so fällt damit die Uebereinstimmung in der Annahme von Accidenzen noch nicht weg. Diese bedeutet ja für uns nur, dass wenn ein Accidenz einem Substrat zukommen könnte, dessen Raumerfüllung auch genügen würde, es wirklich anzunehmen¹⁾. Ferner ist es ja inbezug auf das Wesen ganz gleich, ob in 2 Substraten auch reell dieselben Accidenzen existieren oder nicht²⁾. Darum beweist auch die gleiche Fähigkeit zur Annahme der gleichen Accidenzen die Gleichheit der Substanzen, weil sie von einer zufälligen Gleichheit der Accidenzen nicht abhängig ist, während die Gleichheit des Objectes darum nicht die Verschiedenheit zweier Willensäußerungen aufheben kann, weil diese Gleichheit eben keine wesentliche ist, da sie ja ohne dieses gemeinsame Objekt bei den beiden Willensäußerungen nicht vorhanden ist.

Hieran wird folgender ähnlicher Beweis geschlossen. Alle Substanzen haben 4 gleiche Attribute: Substantialität, Raumerfüllung, Existenz und Richtung; keine Substanz besitzt ein anderes Attribut. Da die Substanzen also in allen Attributen übereinstimmen, ist die Unterscheidung in irgend einem ausgeschlossen, und, da dies die Voraussetzung für die Verschiedenheit ist, damit auch diese.

III. Die Substanz unterscheidet sich von der Nichtsubstanz durch ihre Substantialität und ihre Raumerfüllung, und zwar dementsprechend, dass die Substanzen in der Existenz in beiden

¹⁾ Siehe hierzu S. 22 Anm. 4.

²⁾ Die Verbindung der Accidenzen mit den Substanzen beruht also nicht auf irgend welcher organischen Beziehung der beiden, sondern ist als ein rein mechanischer Prozess gedacht, der sich für jede Substanz inbezug auf jedes Accidenz in der gleichen Weise auf Grund der Raumerfüllung vollziehen kann. Nur eine Ausnahme wird gemacht. Manche Accidenzen setzen doch eine gewisse Disposition *بنية* voraus; so heisst es am Schluss dieses Kapitels: „Auch die Mineraltheilchen konnten unter der Bedingung Lehen, Wissen und Macht annehmen, dass sie sich nämlich mit Seelentheilen, *أجزاء القلب*, zu einer speziellen Form vereinigen wurden“. Vgl. zu dieser letzteren Anschauung noch zu Untersuchung XIII.

übereinstimmen, in der Nichtexistenz nur in der Substantialität¹⁾, wobei es aber bekannt ist, dass sobald sie existieren, auch ihre Raumerfüllung und die Uebereinstimmung in derselben nötig ist. Was die Substanz von dem ihm verschiedenen unterscheidet, muss sie mit dem verbinden, was diese Eigenschaft gemeinsam mit ihm hat. Dasselbe Attribut, d. i. in der Existenz Substantialität und Raumerfüllung, macht die Verschiedenheit, ebenso aber auch die Gleichheit aus. Dass aber neben der Substantialität die Raumerfüllung die Verschiedenheit begründet, geht daraus hervor, dass, wenn wir die Raumerfüllung der Substanz und kein anderes Attribut derselben erkennen, wir sie schon von dem ihr verschiedenen unterscheiden können. Die Kenntnis der Verschiedenheit ist eine Ableitung aus der Kenntnis des Unterscheidenden. — Dazu kommt, dass diese Unterscheidung nicht eintreten kann

a) wegen ihrer Entstehung, weil sie auch vor der Entstehung von anderen verschieden ist, weil dann alles entstandene ihr gleich sein müsste, und dann das Ding im Nichtsein von seiner Beschaffenheit im Zustande des Seins (und umgekehrt) verschieden sein müsste.

b) wegen eines Attributes, das ihr wegen einer Ursache zukommt. z. B. nicht wegen der Richtung, weil die Substanz verschieden bleibt, trotz des Richtungswechsels, nicht aber möglich ist, dass die verschiedenen Richtungen immer aufs neue die Verschiedenheit erzeugen, weil sonst dieselbe Bestimmung auf entgegengesetzte Attribute zurückgehen müsste, und weil ferner die Substanz auch im Nichtsein, wo sie keine Richtung hat von anderen unterschieden ist.

c) wegen der Existenz eines Begriffes, dass z. B. gesagt würde, das Schwarze unterscheidet sich von dem Weissen durch die Existenz der Schwärze bei ihr. Ein solcher Begriff kann für die Unterscheidung nicht das massgebende sein, teils wegen der unter a und b auseinandergesetzten Gründe, ferner auch deswegen, weil zwei Substanzen, die in der Farbe verschieden,

¹⁾ Dagegen Abu 'Abdallāh in Aql zu Frage III,

in Geschmack und Geruch aber gleich wären, wenn solche Begriffe massgebend wären, ähnlich und verschieden wären. Wenn nun das ihnen in gleicher Weise entgegengesetzte hinzuträte, würde es sie in einer Beziehung, insofern sie gleich sind, aufheben, nicht aber in der anderen; sie würden also zugleich existierend und nichtexistierend sein.

Die Substanz kann also, da es eine andere Bedingung sonst nicht giebt, von dem von ihr verschiedenen nur verschieden sein — durch ihre Substantialität und ihre Raumerfüllung. Diese Uebereinstimmung in ihnen führt nur darum zur Gleichheit der sie besitzenden Substanzen, weil, wie die Substantialität, auch die Raumerfüllung ein einheitliches Attribut ist, das nicht bei den verschiedenen Substanzen verschieden ist, sodass man verschiedene Grade der Raumerfüllung¹⁾ unterscheiden könnte²⁾.

II. Untersuchung über diejenigen Attribute, auf denen die Aehnlichkeit und die Verschiedenheit beruht.

Nach den Basrensen ist für die Aehnlichkeit die Uebereinstimmung im Wesensattribut und dessen Folgerung ausschlaggebend. Nach Abu'l Kāsim ist die Uebereinstimmung in allen Attributen ausser Ort und Zeit nötig.

Früher ist schon erklärt worden³⁾, dass die Aehnlichkeit nur auf dem beruht, dessen Kenntnis die Voraussetzung für die Kenntnis seiner ist. Da wir nur allein auf Grund des Wesensattributs und seine Folgerung, ohne Kenntnis der anderen Attribute die Aehnlichkeit feststellen können, z. B. bei zwei Schwärzen allein auf Grund ihrer Schwärze und des daraus gefolgerten, so

¹⁾ Siehe oben S. 24 Anm. 2.

²⁾ Der hier folgende, in der Inhaltsangabe übergangene Abschnitt enthält die Zurückweisung des Vorwurfs, dass der ganze III. Beweis nur eine Umiegung des I. sei, der von der Wahrnehmung ausging.

³⁾ Bei Gelegenheit der Verschiedenheit p. 9, 2: Die Kenntnis der Verschiedenheit ist abgeleitet von der Kenntnis dessen, was die Verschiedenheit bewirkt.

ergiebt sich, dass die Aehnlichkeit allein auf dem *W-casuttri* at und seiner Folgerung beruht.

III. Untersuchung über die Substanz im Nichtsein¹⁾.

Unsere beiden Lehrer Abu 'Alī und Abu Hāsim sind der Ansicht, dass die Substanz im Nichtsein Substanz ist. Dasselbe sagt auch Abu 'Abdallāh und bisweilen lässt er in sein System²⁾ Aeusserungen einfließen, aus denen klar hervorgeht, dass auch das Nichtseiende das Attribut der Raumerfüllung erhält, die daraus sich ergebende Bestimmung der Raumbehauptung aber, d. h. dass es etwas Ähnliches hindert an seine Stelle zu treten, der Substanz nur in ihrer Existenz zu teil werde. So macht er die Existenz zur Bedingung für diese Bestimmung, sowie für die der Annahme von Accidenzen und die der Wahrnehmungsmöglichkeit der Substanz mit zwei Sinnen³⁾. Unser Lehrer Abu Ishāq ist der Meinung, dass das Nichtseiende in der Nichtexistenz kein spezielles unterscheidendes Attribut hat, sondern seine Unterscheidung auf einem erst eintretenden Attribut beruht, sodass der Substanz kein Attribut ausser Raumerfüllung, Existenz und Richtung zukommt und die Unterscheidung allein auf der Raumerfüllung beruht⁴⁾. Abu'l Kāsim ist der Meinung, dass dem

¹⁾ Die Frage ist schon ausführlich behandelt von Steiner N. 51, Frankl, Ein mutazilitischer Kalām S. 185, Schmolders, Essai sur les écoles philosophiques chez les Arabes S. 148 ff. Die Angaben Šahrastānī's (Haarbrucker N. 79 ff.) werden hier mehrfach korrigiert, vor allem zeigt sich, dass Abu Hāsim und Abu 'Alī die Ansicht Abu'l Ḥusain al-Ḥajjāj's vertreten. Die Bedeutung dieser Frage im Gewannsystem erläutert Steiner n. u. O. S. 82. Sie tritt besonders in der ersten der angehangten Fragen hervor, die man gut thut, schon hier heranzuziehen.

²⁾ Beachte den hier angewandten Ausdruck: ما يجرى في دلامه —

كلام أبي القاسم يقتضى لآل: Fr. XV: — Ich stelle dazu: يقتضى آلم.

³⁾ Ueber diese siehe oben N. 23 Anm. 3.

⁴⁾ Siehe zu dieser Ansicht den dritten Beweis N. 26 und Hasani f. 27a: „Nach den Basrensern kommt der Substanz darin, dass sie Substanz

Nichtseienden nicht die Bezeichnung Substanz und Accidenz zu geben ist und er enthält sich von jeder anderen, ausser Ding¹⁾, Willensobjekt, Wissensobjekt, Ding dem etwas zu Grunde liegt²⁾. Bisweilen nennt er es auch „bestehend“³⁾, wobei er aber das „Bestehen“ anders versteht wie wir.

1. Beweis für die basrensische Ansicht: Die Substanz ist Substanz ihrem Wesen nach; sie muss also Substanz bleiben, solange ihr Wesen dauert; ihr Wesen hört in keinem Zustande auf Wesen zu sein, also muss auch die Substanz Substanz in allen Zuständen bleiben, auch im Nichtsein.

Die Substanz ist Substanz ihrem Wesen nach. Nicht ist sie Substanz durch ihre Existenz oder durch ihre Entstehung in bestimmter Beziehung, oder durch ihr Nichtsein⁴⁾. Auch ist sie nicht Substanz dadurch, dass sie in bestimmter Beziehung nicht existiert, d. h. durch die Nichtexistenz eines bestimmenden Dinges. Denn ein solches Ding kann nicht eine solche ausschliessliche Geltung haben, dass es allein die Substantialität dieses Wesens

ist, ein Attribut zu, welches sowohl in der Existenz, wie in der Nichtexistenz, besteht. Nach Abu Ishāq b. 'Ajjās unterscheidet sie sich von anderen durch ein erwartetes Attribut, nämlich die Raumerfüllung. Nach anderer Meinung kann die Substanz auch im Nichtsein gleich und verschieden sein, also muss sie schon im Nichtsein ein Attribut haben, durch welches sie sich unterscheidet.“ Abuelehat wird von Abu Ishāq b. 'Ajjās als Attribut die Substantialität.

¹⁾ Dazu Šahrastānī a. a. O. I 61 p. 244 und Ḥasanī nächste Anmerkung.

²⁾ Ḥasanī 44b: „Die meisten sind der Ansicht, das Nichtseiende wird definiert als Ding. [Im Macr. fehlt ein Name] sagt: Nein. Ich sage, das Wichtigste, was davon ausgesagt wird, ist: Das Erkennbare, das nicht existiert.“ Aussergewöhnlich ausführlich referiert Ḥasanī auch f. 27a im Substanzenkapitel. Die Nachricht Šahrastānī's (Haarbrücker I S. 76) über Ḥisām b. 'Amr al-Fāṭī's Ansicht in dieser Frage wird bestätigt; von al-Ḥajjāt ausgesagt, dass er sogar den Körper im Nichtsein für möglich hielt. — Von der Ansicht, dass das Nichtseiende etwas erkennbares sei, gehen Beweise III bis VI aus.

³⁾ Šahrastānī, Haarbrücker I, 79 und darüber Steiner S. 81.

⁴⁾ Die Abweisung dieser nach der bekannten Disjunktion vorhandenen Möglichkeiten giebt nichts neues.

im Gegensatz zu anderen herbeiführte¹⁾, alle Wesen müssten also Substanzen sein. Ueberhaupt macht das Nichtsein die Ausübung einer Wirkung unmöglich, wie wir es bei dem nicht-existierenden Willen sehen, mit dem man nichts wollen kann, eben darum weil er nichtexistierend ist. Ein solches Ding, das, sobald es existiert, die Substantialität des Wesens nicht mehr zur Folge hat, giebt es auch gar nicht. Ferner müsste dann auch die Schwärze wegen der Nichtexistenz eines Dinges Schwärze sein; würden dann beide Dinge, das die Substantialität und das die Schwärze durch sein Nichtsein bewirkende, nicht existieren, so würde dasselbe Wesen Schwärze und Substanz sein, was wegen der bald auseinander zusetzenden Gründe²⁾ nicht geht.

Die Substanz kann auch nicht Substanz sein wegen der Existenz eines Begriffes oder Dinges. Dieser Begriff müsste das spezielle Attribut, durch welches er die Substantialität bewirkt, wiederum durch ein Ding besitzen, ebenso, wie die Substantialität durch ein Ding herbeigeführt wird. Dies würde zu einer unendlichen Zahl von bestimmenden Dingen führen. Dieses Ding müsste ferner, um eine spezielle Geltung für bestimmte Wesen zu haben, ein Zustand³⁾ in der Substanz sein, würde als solcher dann Substantialität und Raumerfüllung voraussetzen. Da nun aber diese wiederum, wie wir es hier glauben, des Begriffes bedürfen, so würden die beiden sich gegenseitig voraussetzen, was ebenso unmöglich ist, wie das ein Ding sich selbst voraussetzt. Schliesslich giebt es keinen Begriff, von dessen Existenz die der Substanz abhängt, während mit seiner Nichtexistenz die Substanz aufhörte zu existieren.

¹⁾ Wahrscheinlich nach dem, was gleich beim bestimmenden Ding, gesagt wird, deshalb, weil es keinen Zustand bilden kann.

²⁾ Siehe S. 31.

³⁾ Der Zustand ist nach Šahrastānī, Haarbrucker I S. 83 ff., ein Zwischending zwischen Attribut und Nichtattribut, ein Zustand, der ausser dem Wesen der Sache liegt, ohne die Sache aber nicht denkbar ist. Er ist die Folge eines Attributes. Ebenso muss alles, was durch ein Bewirkendes ist, ein Zustand sein. S. Fr. XVI. Was durch einen Begriff ist, kann ein Zustand sein, braucht es aber nicht zu sein, wie z. B. die Schwärze.

Es ist aber auch nicht möglich, dass die Substanz Substanz sei durch einen Bewirkenden, einen Agens, d. i. in diesem Fall durch Gott. Für Gott wäre es möglich, dass er das Ding schüfe, ohne es zur Substanz zu machen. Denn, halten wir seinen Zustand von Einfluss für die Substantialität, so muss diese seinem freien Willen unterliegen, ebenso wie das Wort, weil es durch einen Agens zur Erzählung wird, von diesem erzeugt werden kann, ohne dass er es zur Erzählung machen müsste. Bei dem Wissen liegt diese Möglichkeit darum nicht vor¹⁾, weil das Wissen nicht durch Gott Wissen ist. Nur insofern ist es durch Gott Wissen, als der Umstand, dass der Schöpfer das Geglaubte, d. h. das für wahr gehaltene weiss, Einfluss darauf hat, dass der Glaube, den er schafft, Wissen wird. Dies verhält sich so, dass der Glaube dadurch Wissen wird, dass er in einer bestimmten Beziehung auftritt. Diese Beziehung ist eben seine Erscheinung auf Grund der That dessen, der das Geglaubte weiss²⁾.

Ferner: wenn Schwärze und Substanz, was sie sind, durch einen Agens, durch Gott sind, so kommt ihr Wesensattribut nicht mehr einem bestimmten Wesen zu, sondern Gott kann jedes Wesen zur Schwärze oder zur Substanz machen und sogar dasselbe zu beiden machen, da zwischen beiden kein Gegensatz oder die Analogie eines Gegensatzes besteht, wie er z. B. zwischen Gebot und Verbot, zwischen Schönerm und Hässlichem besteht, weswegen der Agens nicht dasselbe Wort zu Gebot und Verbot, dasselbe Werk zu einem hässlichen und schönen machen kann. Zwischen Schwärze

¹⁾ Dass nämlich Gott das, was er an Wissen in uns schafft, zur Existenz führt, ohne es zum Wissen zu machen.

²⁾ Diese Frage wird in den Masā'il ausführlich diskutiert f. 158 b—162a. 162 b: „Welches sind diese Beziehungen, in bezug auf die der Glaube auftreten muss, um Wissen zu werden. Entweder, dass er von der Vernunft her auftritt, oder auf Grund der Erinnerung der Vernunft oder durch die Schöpfung dessen, der das Geglaubte weiss. f. 162a: Der Umstand, dass der Schöpfer das Geglaubte weiss, hat darauf Einfluss, dass der Glaube Wissen wird, obwohl er nicht an ihn geknüpft ist. Ähnlich darüber Ḥasani f. 38 b. — Den hier im Text folgenden Abschnitt habe ich nicht völlig verstanden.

und Substanz besteht auch nicht die Spur eines solchen Gegensatzes, denn darin, dass das Ding Schwärze ist, liegt nichts, was erfordert, dass es nicht raumerfüllend wäre. Im Gegenteil die Raumerfüllung ist ja die Spezialisierung mit dem Attribute, durch welches die Substanz gesehen wird¹⁾; hier also als Schwärze wahrgenommen wird. Gott könnte also dasselbe Ding zur Schwärze und zur Substanz machen. Hinzutretende Weisse würde dann aber eine der beiden Beziehungen, nämlich die Schwärze, die ihr entgegengesetzt ist, ohne die andere, nämlich die Substantialität aufheben²⁾. Dies würde nun erstens eine partielle Aufhebung, ferner eine Aufhebung des Substrates durch einen bei ihm gefundenen Zustand bedeuten, da ja die Weisse ein Zustand des Dinges sein müsste, das es nun teilweise aufheben würde. Die partielle Aufhebung kann man nicht mit dem Einwand abweisen, dass mit der Aufhebung der Schwärze auch die Substanz aufgehoben werde. Diese Aufhebung vernichte die Existenz, damit auch die von ihr abhängige Raumerfüllung und ebenso die Substanz, die auf dieser ja beruht. Denn es kann die Weisse die Schwärze nur aufheben, wenn sie schon ihren Ort einnimmt, dazu aber muss das Wesen existierend und raumerfüllend sein. Die Substanz könnte ja auch als Substanz nur

¹⁾ Hierüber siehe oben S. 19 Anm. 1.

²⁾ Der Grundzug der gesamten Beweisführung bei Hasanî f. 27a: „Die Baasensier meinen: Die Substanz ist Substanz ihrem Wesen nach d. h. ihre Substantialität wird ihr auch im Nichtsein predicirt, und es ist unmöglich, sie je zum Accidens zu setzen. Nach den Bagdadensern ist sie es durch ein Agens. . . . Nach unserer Meinung würde, wenn dies richtig wäre, nämlich dass die Substanz durch ein Agens Substanz ist, es möglich sein, sie zu gleicher Zeit als Substanz und als Schwärze hervorzurufen, da zwischen diesen beiden kein Gegensatz oder etwas Ähnliches besteht. Wenn dann das Wesen dadurch, dass die Weisse hinzutritt, in einer Beziehung ohne die andere aufgehoben wird (nämlich nur als Schwärze), so würde es zu gleicher Zeit existierend und nichtexistierend sein.“ — Die Anschauung, dass jedes Ding nur durch seine entgegengesetzte Ansicht aufgehoben wird, ist für unser System wichtig; siehe zu Untersuchung XIII und ebenso Untersuchung XVII. Für die Auffassung des Gegensatzes sind wesentlich die Anschauungen Aristoteles' Metaphysik IX, 8 geltend.

durch etwas aufgehoben werden, was ihr selbst, nicht wie hier der Schwärze entgegengesetzt ist. — So müsste die Annahme der Entstehung der Substanz durch einen Agens unbedingt zur Möglichkeit der partiellen Aufhebung d. h. einer Absurdität führen.

Die Substanz kann auch nicht Substanz, gefolgert aus ihrem Wesensattribut, sein, denn es giebt kein Attribut, auf das hingewiesen werden könnte, dass seinetwegen die Substanz Substanz sei. Auch meinen wir ja damit das, was die Grundlage für seine Attribute bildet. Bei diesem Attribut wäre es ja auch nötig, dass es zur Substanz gehöre und im Sein und Nichtsein bliebe. Es wäre also dasselbe, wie wir es haben wollen, so, wenn wir sagen, dass die Substanz ihrem Wesen nach Substanz sein soll. Auch müsste die Substanz um seinetwillen raumerfüllend sein¹⁾, da wir dies unter Substanz verstehen.

Nachdem also alle Glieder der Disjunktion abgelehnt sind, bleibt nur übrig, dass die Substanz ihrem Wesen nach Substanz sei. Ihr Wesen aber hört nie auf, Wesen zu sein, denn unter dem Wesen verstehen wir das, dessen Kenntnis und Bezeichnung ist²⁾. In diesem Zustande aber bleibt das Wesen immer. Wird nun gesagt: warum ist es nicht möglich, dass das Wesen aufhört, seiend oder nichtseiend zu sein, und einen Zustand annimmt, wo kein Wissen mehr von ihm möglich ist, so sagen wir, weil seine Existenz schon vor derselben gewusst wird und es durch dieses Wissen von anderen unterschieden wird. Hätte dieses unterscheidende Wissen kein Objekt, so könnte kein Wissen ein solches haben.

II. Die Substanz muss in ihrer Existenz raumerfüllend

¹⁾ Musste also raumerfüllend durch die Raumerfüllung sein, da diese ja die Folgerung ihres Wesensattributes ist.

²⁾ So wird von al-Rajjät das Ding definiert: Šahrastānī, ed. Cureton p. ١٠. الشئ ما يعلم ويختبر عنه الله; ebenso Ḥasanī f. 27 a: „Das Ding ist dasjenige, von dem etwas gewusst wird.“ — In dem hier vorliegenden neutralen „Wesen“ wird نوات „Wesen“ in unserem Text fast ausschliesslich gebraucht, selten in sonst gebräuchlichen von Substanz.

sein¹⁾. Als Ursache der Raumerfüllung müssen wir zunächst an die Existenz denken, weil mit ihr die Raumerfüllung entsteht und vergeht und nach der gewöhnlichen Methode, die „Wirkenden“ festzustellen²⁾, wir ein so wirkendes Attribut, falls sich kein anderes Ding dazu findet, zum Wirkenden machen³⁾. An die Existenz als Ursache können wir darum nicht denken, weil dann alles Existierende raumerfüllend sein müsste. Also muss ein anderes Attribut das Bewirkende sein. Dieses Attribut kann nicht begrenzt sein, denn dann könnte ja ebenso gut die Raumerfüllung Ursache seiner Existenz sein, wie seine Existenz Ursache der Raumerfüllung ist. Auch würde ein zeitlich begrenztes Attribut immer wieder ein anderes als Ursache voraussetzen und so ins unendliche. Die Ursache für die Raumerfüllung muss also ein unbegrenztes Attribut sein, das demgemäss der Substanz auch im Zustand des Nichtseins zukommt.

III.⁴⁾ Von dem Nichtseienden können zwei verschiedene Erkenntnisse vorliegen: entweder, dass es, wenn es existiert, raumerfüllend, d. h. Substanz, oder, dass es dann nicht raumerfüllend, d. h. Nichtsubstanz wäre. Das in so verschiedener Weise erkannte Nichtseiende wird in dieser verschiedenen Erkenntnis durch ein Attribut unterschieden. Ein nur supponiertes, in Wirklichkeit erst mit der Existenz eintretendes Attribut kann

¹⁾ Siehe oben S. 18 Anm. 3. S. 20 Anm. 2. Ich bringe hier noch einige Belege. Beachte den Ausdruck *تَحْيِيرٌ عِنْدَ الْوُجُودِ* p. 6, 21. 8, 10; als besonders charakteristisch: *يَزُولُ التَّحْيِيرُ لِنُزُولِ صِفَةِ الْوُجُودِ* p. 18, 9 u. a. *al-Īḡī* p. 14. 18. *كُلُّ مَوْجُودٍ فَهُوَ مَتَحْيِيرٌ أَوْ حَالٌ فِيهِ*. Frankl, Ein mutazilitischer Kalām S. 190.

²⁾ Schreiner Jeschu'a S. 27 Anm. 1.

³⁾ Gemäss der Definition, die von der Ursache p. 57, 15 gegeben wird: „Ursache ist dasjenige, bei dessen Bestehen eine Bestimmung besteht, bei dessen Vergehen sie vergeht“, nach den Basrensern nur unter der Bedingung, „dass kein anderes Ding vorhanden ist, von dem diese Wirkung abhängig gemacht werden kann.“

⁴⁾ Die folgenden Beweise gehen von der Voraussetzung aus, dass das Nichtseiende ein Gewusstes sei.

das Unterscheidende nicht sein. Wie könnte die von ihm abhängige Unterscheidung schon vor ihm eintreten? Also muss ein schon im Nichtsein vorhandenes Attribut das Entscheidende sein, auf Grund dessen wir auch schon vom Nichtseienden sagen können, dass es Substanz ist.

IV. Gott ist von allen anderen erkennbaren Dingen unterschieden: das Nichtseiende ist ein erkennbares Ding, also muss es auch von Gott unterschieden sein. Unterschieden sein kann es aber nur durch ein Attribut, also muss auch das Nichtseiende schon ein unterscheidendes Attribut, nämlich die Substantialität besitzen.

V. Alles Wissen muss spezielles sein, damit es allgemeines sein könne¹⁾. Ein solches Wissen beruht auf unterscheidenden Attributen. Die gewussten Dinge müssen also in allen Zuständen, ob sie existieren oder nichtexistieren, unterscheidende Attribute haben.

VI. Wenn Gott die Substanz schaffen will, will er das ins Dasein rufen, von dem er weiss, dass es bei der Existenz notwendigerweise raumerfüllend sein wird. Um dies Wissen zu ermöglichen, muss auch das Nichtseiende schon ein spezielles Attribut besitzen, durch welches es sich auch im Nichtsein schon von anders gearteten unterscheidet²⁾.

„Die Fragen, die sich hieran in diesem Kapitel knüpfen, sind schwächlich“:

I. Durch diese Annahme wird Gottes Schöpfungsthätigkeit ausgeschlossen. — Schöpfer (فاعل) heisst derjenige, welcher den

¹⁾ Vergleiche dazu p. 5, 4—5, 19, 19. Gewöhnlich wird in unserem Kapitel z. B. p. 72, 9—15 eine andere Unterscheidung gemacht zwischen dem notwendigen Wissen und dem durch Beweis. Diese Unterscheidung entspricht wohl der des alteren Kalām in علم كسبى und علم ضرورى. Schreiner ZDMG. XLII. S. 707. Dieselbe Unterscheidung findet sich auch Masā'il 57b. Irād 8b (bei Schreiner Kalām S. 6, Anm. zu S. 5) wird ein Wissen نظراً und ضرورة gegenübergestellt. Ein Wissen durch Beweis kommt nach p. 5, 8 nur für das spezielle Wissen in Betracht.

²⁾ Hasanī f. 27a: „Wenn das Nichtseiende nicht gewusst wurde, kein Erkennbares wäre, könnte es überhaupt nicht zur Existenz geführt werden.“

Gegenstand seiner Macht zur Existenz führt. Wenn also Gott der Substanz und dem Accidens das Attribut der Existenz giebt, hat er sie geschaffen. Darauf wendet der Verfasser den Einwand gegen den Fragenden selbst¹⁾, welcher das Nichtseiende ein Ding nennt. Sollte dieser sich damit verteidigen, dass das Entstehenlassen²⁾ nicht ausgeschlossen sei, wenn Gott das Nichtseiende aus dem Nichtsein zum Sein bringe³⁾, so würden auch die Basronser dies für sich in Anspruch nehmen können. Der Einwand würde sich, wenn er richtig wäre, sogar gegen den richten lassen, welcher annimmt, dass das Nichtseiende auch nur erkennbar sei⁴⁾.

II. Ausser ihrer Substantialität hat die Substanz kein besonderes Attribut für die Existenz. Zu sagen, die Substanz sei Substanz im Nichtsein, heisst also, sie sei im Nichtsein existierend. — Ausser der Substantialität hat die Substanz für die Existenz in der That ein besonderes Attribut, denn die Substantialität ist unmöglich durch einen Schöpfer⁵⁾, die Existenz dagegen unbedingt durch einen Schöpfer. Wie also können diese beiden Attribute gleich sein?

III. Wäre die Substanz schon im Nichtsein Substanz, so müsste sie hier schon raumerfüllend sein und das Entgegengesetzte annehmen⁶⁾, weil dies dasjenige ist, was unter Substanz verstanden

¹⁾ Nach dem Asl ist es Abu'l Kāsim.

²⁾ Der Verfasser gebraucht völlig gleichbedeutend die Ausdrücke الباري p. 21, 9 heisst Gott **أحداث** فعل, إيجاد, خلق, أحداث.

³⁾ Vgl. ausser Parallelstellen in unserem Text Ausdrücke wie Maimonides, Dalālat II 10a: **موجد بعد عدم** 10b **أحداث بعد عدم**.

⁴⁾ Die Beantwortung dieses Einwandes ergibt mit Klarheit: „Schon vor der ausseren Existenz (wugūd) sind die das Wesen des Dinges konstituierenden Eigenschaften vorhanden. Die Macht Gottes im Hervorbringen beschränkt sich also darauf, dass zu diesen die ausserer Existenz hinzugefügt wird.“ Steiner S. 82.

⁵⁾ Siehe oben S. 80.

⁶⁾ Siehe darüber S. 17 Anm. 1. Aristoteles, Gen. et corr. I, 4. **Εστι δὲ ἡ ἐν μάλιστα μὲν καὶ κυρίως τὸ ὑποκείμενον γένεσιν καὶ φθορᾷ**

wird. — Die Substanz kann keinesfalls während der Nichtexistenz raumerfüllend sein, denn dann müsste sie im Nichtsein gesehen werden. Denn das Gesehenwerden hängt allein von der Raumerfüllung ab und hat mit der Existenz nichts zu thun¹⁾. Und wenn die Substanz selbst raumerfüllend wäre, könnte sie auch im Nichtsein keine Accidenzen tragen. Denn es wäre im Nichtsein nötig, dass dasselbe Substrat auch die Gegensätze trüge.

IV. Zwei Substanzen können getrennt sein, ohne dass eine dritte zwischen ihnen ist²⁾.

Unsere Lehrer sind der Ansicht, dass dies möglich ist; und deswegen geben sie zu, dass es in der Welt leeren Raum giebt; ja sie halten dies sogar für notwendig. Unser Lehrer Abn'l Kāsim sagt, dass zwei Substanzen nicht getrennt sein

الحادث قد اتصف بالوجود بعد عدمه. In dessen konnte es sich hier auch um die Annahme der entgegengesetzten Accidenzen handeln, siehe oben S. 24 Anm. 2.

¹⁾ Siehe oben S. 81.

²⁾ Die in dieser Überschrift gegebene Fassung des Hauptproblems vom leeren Raum erweist, dass der leere, d. h. von Körpern und Substanzen freie Raum neben der Bedeutung, die er für jede Atomistik hat, Bewegung und körperliche Veränderung zu ermöglichen (Windelband, Geschichte der Philosophie 88; für die Atomistik der Mutakallimūn Maimonides, Dalālat I, 78, v. Promise: wortlich damit übereinstimmend

Hasanī f. 25a *تداخل الجواهر لا يصح* und Jeschu'a, bei Schreiner S. 54. Anm. 1.) hier noch im speziellen dazu dienen soll, den kontinuierlich erfüllt gedachten Raum, der sich für die Atomistik nach Aristoteles Angriffen gefährlich erwiesen hatte, aufzuheben (Laaswitz I, 105). Das starke Interesse hieran wird durch die für den Kalām bemerkenswerte Art der Beweisführung erwiesen, die neben manchen von Aristoteles her überlieferten Argumenten der griechischen Atomistik, eine Zahl von physikalischen Beobachtungen, teilweise sogar Experimente bringt. In ihren feinsten Konsequenzen wird die Diskontinuität der Materie in der letzten uns vorliegenden Untersuchung XVIII vertreten: Selbst am Treffpunkt zweier Atome kann ein drittes Atom Platz finden. Wahrscheinlich gehört hierher auch die Frage IX über die Trennung.

können, ohne dass ein Drittes zwischen ihnen ist, und er erklärt den leeren Raum in der Welt für unmöglich.

Die Richtigkeit unserer Ansicht beweist folgendes:

I. Wenn es nicht in der Welt Orte gäbe, die von Substanzen und Körpern frei wären, so wäre uns die freie Bewegung unmöglich¹⁾; nachdem wir aber wissen, dass sie uns möglich ist, wissen wir, dass es in der Welt einen leeren Raum giebt. Die Möglichkeit der Bewegung können wir nun nicht zurückführen auf die Zusammenziehung der früher ausgedehnten Luft, an deren Stelle wir jetzt treten; denn Ausdehnung und Zusammenziehung²⁾ ist ebenso wie Verdünnung und Verdichtung ohne Annahme des leeren Raumes³⁾ unmöglich⁴⁾, weil es sich in allen Zuständen um Vereinigung von Atomen handelt. Bisweilen erklären die Gegner die Möglichkeit des leeren Raumes damit, dass sie sagen, ein Ding könne zu mehreren, ebenso aber auch mehrere zu einem werden. Das ist selbstverständlich unmöglich⁵⁾, denn dann müsste das eine Ding mehrere ähnliche Wesensattribute haben, da die der anderen doch nicht verloren gehen können; dies aber ist unmöglich. Ebenso auch, dass die von uns verdrängte Luft an unsere Stelle träte, weil dann doch immer wieder der von uns verlassene Raum zunächst frei sein müsste, denn gleichzeitig

¹⁾ Arist. Phys. IV. 8, 216b 5 λέγουσι (οἱ φύσικοντες κενόν εἶναι) δ' ἐν μὲν ὅτι κίνησις ἢ κατὰ τόπον οὐκ ἂν εἴη. οὐ γὰρ ἂν δοκεῖ εἶναι κίνησις, εἰ μὴ εἴη κενόν.

²⁾ Ib 14: ἔνα μὲν οὖν τρόπον ἐκ τούτου δεικνύουσιν ὅτι ἐστὶ τι κενόν, ἄλλον δὲ ὅτι φαίνεται ἓνα συγκοῦντα καὶ πιλούμενα.

³⁾ Hier wird für den leeren Raum der Ausdruck خلل gebraucht, während sonst خلل nur den Zwischenraum, den relativ leeren Raum, bedeutet. In unserer Untersuchung werden خلل und خلا gleichbedeutend gebraucht; p. 27, 12 wird in einer Glosse für خلل gegeben خلا. Ib. Z. 1 ist خلل mit Loch zu übersetzen.

⁴⁾ Arist. Phys. IV, 9. 216b 22 εἰσὶ δὲ τινες οἱ διὰ τοῦ μεγεθὸς καὶ πυκνοῦ οἴονται φανερόν εἶναι, ὅτι ἐστὶ κενόν, εἰ μὲν γὰρ μὴ ἐστὶ κενόν καὶ πυκνόν, οἷοι σπινθῆαι καὶ πιλεῖσθαι οἷόν τι.

⁵⁾ Der Gegensatz ist der der organischen und mechanischen Körperbildung. Selbstverständlich kommt für die baarensischen Atomistiker nur die letztere in Betracht. Ihre Anschauung noch nachdrücklicher S. 47.

können doch der Mensch und die Luft ihren Ort nicht miteinander vertauschen¹⁾, da die Ortsveränderung der Luft erst durch den vom Menschen ausgeübten Druck, also erst mit unserer Bewegung entsteht²⁾. Wie unmöglich dies ist, ergibt sich auch daraus, dass man dann aus zwei Krügen zu gleicher Zeit Wasser in- einander giessen könnte, und zwei Personen zu gleicher Zeit in entgegengesetzter Richtung einen engen Durchgang passieren könnten.

II. Wenn wir einen Schlauch zusammendrücken (so, damit die Luft binaustrete), oben verschliessen und dann durch Aufdrücken von einander die beiden Seiten trennen, so entsteht unbedingt ein leerer Raum, denn dagegen, dass etwa durch ein Loch neue Luft hereintrete, können wir uns durch Prüfungen oder Verdichtung der Oberfläche schützen.

III. Ein ähnlicher Beweis: Darin, dass wir in einen mit Luft gefüllten Schlauch eine Nadel stechen können, erweist sich das Dasein eines leeren Raumes, da ein Austreten der verdrängten Luft nicht stattfinden, zwei Körper aber nicht an demselben Ort

¹⁾ Aristoteles, Phys. IV. 7. 214a 29 *ἔμω γὰρ ὑπὸ τῆς αἰσθητικῆς δύναμει*.

²⁾ Ueber den „Druck“ hat ausführlich schon Schreiner (Jeschu'a S. 13 Anm. 2) gehandelt. Das Kapitel der Ma'š'il f. 11b a über I'timād ist daselbst teilweise wiedergegeben. Einige Ergänzungen, die für das vorliegende Kapitel Bedeutung haben, muss ich hier geben. Diese werden auch meine Uebersetzung „Druck“ rechtfertigen. Das I'timād ist die Ursache jeder Fernwirkung; indirekte Handlungen werden nur durch dasselbe ausgeübt (p. 26, 3. 37, 4: Die indirekten Handlungen werden durch das I'timād bewirkt. „Das I'timād ist der Grund, durch den das Ding von dem Substrat der Macht fortgetrieben wird.“) Im speziellen erzeugt es auch die Bewegung (Inters. XVII), dementsprechend auch das كورح, das „Sein“. (ib.) — Es wird zwischen einem Druck nach oben und nach unten unterschieden (p. 33, 16—19. 43, 9—11.) Diese Unterscheidung fällt mit der anderen in اعتماد متجلب und اعتماد لازم zusammen (p. 33, 2. Fr. XVII. Dazu Hasani f. 32b: „Die Vereinigung zweier verschiedener I'timād an einem Substrat ist möglich. Der eine von ihnen ist der anziehende (lā'imun), der andere der fortstossende (muḡtalibun) Druck, wie dies schon feststeht.“

zu gleicher Zeit sein können, also nur die Möglichkeit bleibt, dass in dem Schlauch auch leerer Raum vorhanden sein muss.

IV. Wenn wir aus einer Flasche mit engem Halso die Luft auspressen, nachher den Daumen auf die Oeffnung drucken und die Flasche in Wasser tauchen, so dringt das Wasser, wenn wir den Daumen wegnehmen, ohne Geräusch in die Flasche ein, welches es doch unbedingt hervorrufen müsste, wenn darin noch Luft wäre und ja auch hervorruft, wenn die Luft nicht herausgepresst ist.

V. Dasselbe Experiment, nur in anderer Richtung beobachtet: Das Wasser kann überhaupt in die Flasche nur dadurch eindringen, dass die Luft hinausgetreten ist; denn, ist die Luft vorher nicht ausgesogen worden, kann das Wasser ja nicht eindringen. Abu'l Kāsim hat in seinem Buche über das, wodurch er sich von seinen Genossen unterscheidet, auseinandergesetzt, dass der Vorgang sich in Wirklichkeit so verhalte, dass beim Aussaugen der kalten Luft zunächst warme Luft einströme, die aber schnell wieder hinaustrete, worauf dann, da doch kein leerer Raum sein könne, das Wasser eindringen müsse. Abu Hāsim hat diese Auffassung bereits zurückgewiesen, indem er Abu'l Kāsim einen weiterhin¹⁾ noch zu erörternden Widerspruch mit sich selbst nachgewiesen hat. Ausserdem hat er ihn darauf schon hingewiesen, dass beim Aussaugen doch keine warme Luft in die Flasche hineingeblasen werden kann.

VI. Wenn wir uns 4 Atome in einer Linie nebeneinander gestellt denken, dann die mittleren Atome zu gleicher Zeit wegnehmen, so müssen sich die äusseren Atome entweder berühren, das würde zur Annahme des „Sprunges“²⁾ führen, oder sie berühren sich nicht, d. h. ein leerer Raum ist möglich.

VII. Wenn in die fernsten Welten keine Luft dringt, so hat speziell Abu Hāsim nachgewiesen, so können dort keine Tiere

¹⁾ Siehe Frage 8 der dieser Untersuchung angehangten Fragen.

²⁾ Ueber diese auf al-Nazzām zurückgeführte Anschauung vom Sprung siehe Schreiner, Kalām S. 9 Anm. 1. Die gewöhnliche Aussprache ist الطفرة, in den Masā'il und bei Ḥasanī konsequent الطفر.

leben; da sie dort nicht leben, muss also dort leerer Raum sein¹⁾. — Unser Verfasser hält diesen Beweis nicht für stichhaltig, denn man braucht ja bloss anzunehmen, dass dort ein etwa mit dichter Luft gefüllter Raum sei, während die Tiere dünne Luft zum Atmen brauchen. — Dagegen können wir ihnen, d. h. den Gegnern, eine andere Frage stellen²⁾, dass nach ihrer Ansicht ein Teil der Körper ohne den andern dauern kann³⁾. So kann also Gott Himmel und Erde dauern lassen, während er in der dazwischen liegenden Luft nicht die Dauer erschafft; berühren sich nun die beiden, so führt das zu der Anschauung vom Sprung. Da diese unannehmbar ist, so führt es zum Zugeständnis des leeren Raumes.

Fragen:

I. Wenn zwischen zwei Substanzen nichts Drittes wäre, so könnte man doch nimmermehr sagen: die Entfernung zwischen zwei Substanzen beträgt so und so viel. Denn alles, dem ein bestimmtes Mass zukommt, muss eine feststehende Grösse sein. — Die Massangaben für Entfernungen und Abstände sind suppositionell: „Wenn eine Grösse dazwischen wäre, müsste sie dieses Mass tragen“. Eine ähnliche suppositionelle Angabe liegt zum Beispiel auch vor, wenn wir von drei hintereinander, ohne trennende Zeitmomente geschaffenen Körpern sagen, die Entfernung zwischen erstem und zweitem sei geringer, als die zwischen erstem und drittem⁴⁾, womit wir doch nur sagen wollen: Wenn Zeitmomente da wären, so wäre die Zahl derjenigen, welche zwischen dem ersten Körper und dem zweiten sind, geringer als die Zahl derjenigen, welche ihn vom dritten Körper trennen.

II. Der Zwischenraum **خلل** zwischen zwei Körpern muss doch etwas Existierendes sein, denn nur das Existierende⁵⁾

¹⁾ Gegen den leeren Raum jenseits des Himmels polemisiert auch Aristoteles, Zeller II 2, S. 401 Anm. 1.

²⁾ So übersetze ich, indem ich meiner Korrektur des Textes folge.

³⁾ Dies ist die Ansicht Abu'l Kāsims; siehe Aṣl von Frage XV und XVI.

⁴⁾ Diese Uebersetzung rechtfertigt die Korrektur des Textes.

⁵⁾ An dieser Stelle wird der leere Raum als etwas Nichtseiendes

kann wahrgenommen werden. Die Trennung zweier Substanzen wird doch aber durch den Zwischenraum, der sie trennt, wahrgenommen. — Die Trennung wird nicht wahrgenommen durch ein Drittes, das zwischen ihnen ist, sondern durch die verschiedene Richtung der getrennten Substanzen.

III. Wenn ein Schröpfkopf an die Halsadern gesetzt und die Luft aus ihm herausgesogen wird, so muss das Fleisch anschwellen. Und zwar schwillt das Fleisch nur an, weil es an die Stelle der ausgesogenen Luft treten muss, da kein leerer Raum sein kann. — Das Fleisch schwillt nur deswegen an, weil die Luft sich mit den einzelnen Fleischteilchen vermischt hat, und nun mit ihnen zusammen beim Heraussaugen angezogen wird. Ebenso, wenn wir Luft, die mit Wasser verbunden ist, durch ein Saugrohr auspumpen wollen, so ziehen wir auch das Wasser im Saugrohr mit auf. — Ihr Beweis könnte vielmehr gegen sie gewendet werden. Wenn der Schröpfkopf auf Stein gesetzt wird, so schwillt dieser nicht auf, wenn die Luft hinausgesaugt wird, obwohl nichts an Stelle der Luft tritt, und nur darum schwillt er nicht auf, weil die Luft sich mit den Teilen des Steines nicht vermischt hat. Auch kann man ihnen sagen, wenn wir an ein Blättchen von Atomen 2 Schröpfköpfe setzen, so würde, wenn zwei die Luft herausaugen, das Blättchen entweder stehen bleiben oder sich nach einer der beiden Seiten wenden, beides würde zu einem leeren Raume führen.

IV. Wer einen Arm verbinden will, macht es folgendermassen: Um den gebrochenen Knochen legt er Gyps (جبس) Masse aus Wasser und Mehl vermischt), darauf dann Feuer und schliesslich darauf ein umgestülptes Glas. Sobald die Luft warm geworden ist, entweicht sie aus dem sonst leeren Raum des Glases, das Feuer wird dadurch in die Höhe gehoben, um an seine Stelle zu treten. An die Stelle des Feuers tritt durch denselben Vorgang der Gyps. Es wäre nun ein leerer Raum zwischen Knochen und Gyps. Da dies nicht der Fall sein kann,

— — —
betrachtet, wie in der griechischen Atomistik Zeller 1, 2. S. 770. Diese Auffassung tritt sonst nicht hervor.

tritt der Knochen an die Stelle, an der zuvor der Gyps war, d. h. er wird wieder eingeordnet, und nur deswegen, weil kein leerer Raum sein darf. — Der Vorgang ist vielmehr folgender: Wenn das Feuer auf den Gyps gelegt wird, entsteht im Feuer ein Druck nach unten und das Feuer tritt in den Zwischenraum zwischen Gyps und Fleisch; wenn nun der fortführende Druck durch den anziehenden aufgehoben wird, geht das Feuer zurück, und Knochen und Fleisch werden mit angezogen. Ferner müsste dasselbe Experiment, wenn die Ursache wäre, dass kein leerer Raum sein kann, beim Stein dieselben Wirkungen hervorrufen; der Stein aber erhebt sich nicht fort, um an die Stelle der durch Vermischung mit Feuer entwichenen Luft zu treten, also wäre im Gegenteil bewiesen, dass hier leerer Raum ist.

V. Wenn man aus einer Flasche mit engem Hals die Luft aussaugt, dann die Flasche in Wasser taucht, so dringt das Wasser in die Flasche hinein, obwohl doch die Eigenschaft des Wassers das Abwärtsfliessen, nicht das Aufsteigen ist, nur deswegen, weil kein leerer Raum sein kann; denn die warme Luft, welche beim Aussaugen der kalten durch den Atem des Menschen hineingetreten ist, verlässt die Flasche langsam, dann würde ein leerer Raum in der Flasche sein, da dies unbedingt nicht der Fall sein darf, fiesst das Wasser, entgegen seiner Natur, aufwärts in die Flasche. — Die Sache verhält sich in Wirklichkeit vielmehr so: In der Flasche sind Wärmepartikelchen, die zunächst, dank des ihnen innewohnenden Drucks nach unten, in das Wasser eindringen und sich mit ihm vermischen, dann aber, durch den ihnen ebenfalls innewohnenden Druck nach oben, mitsamt dem Wasser, mit dem sie sich vermischt haben, in die Flasche wieder eindringen.

IV. Eine mit Wasser gefüllte Wasseruhr¹⁾ wird oben geschlossen, dann fiesst das Wasser, trotzdem dies seiner Natur

¹⁾ Ueber سراج gehen die Lexica keine Auskunft. Ich nehme diese Uebersetzung nach der arabischen Uebersetzung von Phys. IV, 213a 27: *zai kaurakapdaronas iv raic almpidqas* وباري يكتسبون

في الآلات التي توصف بسراقات

entsprechen würde, nicht aus der Oeffnung derselben heraus, weil nichts an seine Stelle treten könnte und dann ein leerer Raum entstehen müsste. Dies geschieht nur deswegen, weil sich Luft und Wasser an der kleinen Oeffnung das Gleichgewicht halten; sobald die Uhr geöffnet wird und die Luft auch von oben drückt, fließt das Wasser heraus, weil dann der Gegendruck der Luft nicht stark genug ist, wie das Wasser auch herausfließt, wenn das Loch gross ist und eine schwerere Flüssigkeit, z. B. Quecksilber darin ist. Es ist dies also ein Beweis für den leeren Raum, denn wenn dieses herausgeflossen ist, ist nichts mehr darin.

VII. Wenn Wasser in einem Krug gefriert, so zerbricht der Krug. Das Wasser zieht sich nämlich beim Gefrieren zusammen, es würde also ein leerer Raum entstehen, da beim Gefrieren keine Luft an Stelle des zusammengezogenen Wassers tritt; da dies nicht eintreten kann, so muss das Glas zerbrechen. — Nach ihrer Meinung könnte ein solches Zusammenziehen doch gar nicht möglich sein, da sie doch keine leeren Räume zwischen den einzelnen Wasserteilchen annehmen können, die jetzt fortfallen würden, andererseits die Vereinigung mehrerer Körper zu einem unmöglich ist. Die Sache selbst erklärt sich so, dass durch das Gefrieren der Druck der Luft ein stärkerer wird, ebenso wie die Schwere des Wassers zunimmt. Dazu kommt, dass die jetzt zusammengezogenen Wasserteile ihren Druck jetzt auf eine Stelle concentriren. Wäre die gegnerische Erklärung richtig, dürfte zwischen einem eisernen und einem gläsernen Krug kein Unterschied sein, wir sehen aber, dass ein standhaftes Gefäß beim Gefrieren nicht zerbricht. Dies alles ist ein Beweis für den leeren Raum.

V. Ueber die Bezeichnung „Vereinigung.“

Nach Abu'l Kāsim kann dieser Ausdruck nur angewandt werden für die Vereinigung der Accidenzen an demselben Substrat, nicht aber für Körper, bei diesen nur übertragen im Sinne von nebeneinanderliegend, zusammengesetzt. „Vereinigung“ ist aber der

Gegensatz zu „Trennung“¹⁾, ebenso wie man dies von den Substanzen gebrauchen kann, kann man auch jenes dafür gebrauchen.

VI. Latentes Feuer in Holz und Stein.

Abu'l Kāsim leugnet, dass im Holz und im Stein latentes Feuer sei. Er erwähnt dies in seinen 'Ujūn al-masā'il und sagt: Das Feuer verbrennt, was es trifft, nach seiner Quantität; den Stein zerreibt es, obwohl es seine Teile nicht verbrennen kann²⁾. Nach unseren Lehrern ist in Holz und Stein latentes Feuer³⁾. Die Richtigkeit dieser Behauptung wird damit bewiesen, dass beim Schlagen auf den Stein Feuer hinaussprüht. Dieses Feuer kann nun entweder durch eine zur Gewohnheit gewordene Schöpfung Gottes⁴⁾ entstehen, dem widerspricht aber die Konstanz in diesem Vorgang, oder dieses Feuer kann dadurch entstehen, das wir durch unser Schlagen die Luft in Feuer verwandeln. Diese Verwandlung müsste durch den Druck erzeugt werden, den wir auf die Luft ausüben. Dann müsste aber auch ohne Schlagen auf Stein die Luft sich stets durch unseren Druck erhitzen und sich in Feuer verwandeln, und alle Steine müssten beim Schlagen dasselbe Verhältnis zeigen.

¹⁾ Siehe darüber Schreiner, Kalām S. 45 und Anm. 8, Irād 4b, wo von al-Guweinī in bezug auf den Körper der Ausdruck **مؤلف**, zusammengesetzt, gebraucht wird, obwohl eben vorher unter den vier Seinszuständen „die Vereinigung“ **اجتماع** genannt war. Die Tendenz konnte die Ablehnung jeder organischen Körperbildung sein, aber es handelt sich um Abu'l Kāsim.

²⁾ Hierzu vergleiche die Frage am Schlusse der Untersuchung.

³⁾ Hasanī f. 28b: „Die Basrenser: in Holz und Stein ist latentes Feuer: Abu'l Kāsim hat es geleugnet; nach unserer Meinung gleicht sein Heraustreten beim Schlagen dem des Oels aus dem Sesam.“ Da die Basrenser jede Qualitätsveränderung ablehnen müssen, so müssen sie das durch Schlagen entstehende Feuer auf diese Weise erklären; siehe neben der Beweisführung auch folgende Frage und z. B. Masā'il 121b (nach Abu'l Kāsim): Wir können beim Schlagen die Luft in Feuer verwandeln.

⁴⁾ Ueber die Schöpfung Gottes durch Gewohnheit s. Muḥk Guide I. 392 Anm. 4.

Ebenso gut müssten wir aber auch Kälte hervorruhen können. Dies könnte unmittelbar geschehen¹⁾, was aber, wie die Erfahrung lehrt, nicht möglich ist. Also muss es mittelbar, und zwar durch den Druck erfolgen, welcher doch das Mittel unserer indirekten Handlungen ist²⁾. Durch ebendenselben Druck wird dann aber Kälte und Wärme erzeugt, was doch absurd ist. Also bleibt nur übrig, die Erwärmung von Holz und Stein beim Schlagen mit latentem Feuer zu erklären.

Frage: Wäre in Holz und Stein latentes Feuer, so müsste es das Holz verbrennen und beim Zerreiben von beiden zum Vorschein kommen. — Das Feuer ist im Holz verteilt und verbrennt darum nicht das harte und widerstandsfähige Holz. Beim Zerreiben kommt es nicht zum Vorschein, weil es selbst mit dabei verteilt wird.

VII. Verwandlung von Luft in Wasser

wurde von Abu'l Kāsim damit bewiesen, dass Dampf, wenn er sich auf den Deckel einer Schüssel setzt, zu Wasser wird. Nach unseren Lehrern ist, was Du erwähnt hast, nicht richtig³⁾, vielmehr ist der Dampf nur Luft, der Teile der Feuchtigkeit, unter denen wasserhaltige sind, benachbart sind. Wenn nun der Rauch des Topfes den Deckel trifft, so erscheint, was im Dampf an Wasserteilen war, auf dem Deckel⁴⁾, nicht deswegen, weil sich

¹⁾ Ueber den Unterschied von mittelbaren und unmittelbaren Handlungen s. Frankl, Ein mu'tazilitischer Kalām S. 187, Anm. 2 und Josef al Baṣīr, Maḥkmath Pethi 118b (bei Schreiner, Jeschur'a S. 39, Anm. 3).

²⁾ Ueber mittelbare Erzeugung und den Druck als Mittel s. oben, S. 88, Anm. 2.

³⁾ Die Basrenser lehnen jede qualitative Veränderung ab, wie sie es als Atomistiker müssen (Lasswitz I S. 98). Abu'l Kāsim lässt Maṣā'il 57b die Verwandlung der Körper nur darum zu, weil alle in gleicher Weise aus den 4 Natureigenschaften طَبَائِع, Wärme, Kälte, Feuchtigkeit,

Trockenheit, entstanden sind. Darum hat Abu Hāsim den Streitpunkt auch in seiner „Widerlegung der Anhänger der Naturzustände“, wie am Schluss der Untersuchung mitgeteilt wird, erledigt.

⁴⁾ Zu dieser Erklärung siehe Zeller II, 2. S. 413 u. Anm. 4 zur Seite.

die Luft in Wasser verwandelt hat. — Die Unmöglichkeit der Verwandlung von Luft in Wasser kann auch aus folgendem ersehen werden. Dieselbe müsste hervorgehen aus der Schöpfung Gottes durch Gewohnheit, was, wie schon gezeigt, unmöglich ist, oder in notwendiger Existenz aus der Nachbarschaft mit dem Wasser. Diese Nachbarschaft hat aber keine Richtung, kann also auf etwas anderes als ihr Substrat keine Wirkung ausüben. Sie begründet aber auch ebenso die Verwandlung von Wasser in Luft, wie die von Luft in Wasser. so, warum sollte also die eine eher, als die andere eintreten? Auch müsste durch die Nachbarschaft mit dem Wasser alle Luft im Dampf zu Wasser werden, was aber nicht der Fall ist.

VIII. Ueber die „Grösse“ *كِبَر* des Atoms.

Unser Lehrer Abu Hāšim ist der Ansicht, dass jedes Atom Anteil an der Quantität hat. Abu'l Kāsim meint, dies könne von den Atomen nicht gesagt werden¹⁾.

Beweisführung: Die Quantität kann zurückgehen auf das Wesensattribut der Substanz oder auf die Zusammensetzung. Von der Zusammensetzung kann die Quantität nicht herrühren, da 1) doch 20 nebeneinandergesetzte Atome dieselbe Länge ergeben, wie 20 zusammengesetzte, 2) dann 2 Atome, da sie ebensoviel Zusammensetzung besitzen können, damit ebensoviel Grösse enthalten könnten wie die ganze Welt. Beide Gründe

¹⁾ Die Grösse, Dimension des Atoms ist kein relativer Begriff, wie die Beweisführung es ausdrückt. „geht nicht auf die Zusammensetzung zurück.“ Von der Quantität wird dasselbe ausgesagt, was wir sonst von der Raumerfüllung hören, und beide geben in der That dieselbe Eigenschaft der Substanz in ihrer verschiedenen Beziehung. Hasan f. 27b: „Die Substanz besitzt auch Anteil an der Quantität. Abu 'Alī meint: Nein. 'Abd al Ghabr meint, dass dies nur eine Verschiedenheit in bezug auf die Bezeichnung ist, denn Abu 'Alī nimmt dies nur an, wenn keine andere Substanz mit ihr verbunden ist, und darin unterscheidet sich auch Abu Hāšim nicht von ihm“. Der Versuch, die „Grösse“ trotzdem wieder zu einem Relationsbegriff zu machen, beruht auf einem Missverständnis von Untersuchung XI.

können durch die Analogie mit der Länge zurückgewiesen werden, bei der doch dieselben Consequenzen notwendig sind und denen nicht bestritten werden kann, dass die Länge von der Zusammensetzung herrührt.

„Das Trefflichste ist folgendes:“

I. masāḥatun, Grösse, nennen wir die Eigenschaft, durch welche die Substanzen sich vergrössern, indem sie sich miteinander verbinden¹⁾, sie ist also die Voraussetzung der Zusammensetzung, nicht aber umgekehrt die Zusammensetzung die Voraussetzung der Grösse.

II. Würde die Quantität von der Zusammensetzung, so würde auch die Massigkeit von ihr abhängen, es würden also 2 Atome ebensoviel Zusammensetzung und damit Masse besitzen können, als die ganze Welt. Hier liesse sich auch das Argument von der Länge nicht vorbringen, da die Länge Zusammensetzung in einer Richtung ist, die Massigkeit aber von der Zusammensetzung ohne Erfüllung eines anderen Erfordernisses bewirkt wird.

III. Der Sinn des Beweises ist etwa folgender: Das Atom muss eine Dimension haben. Denn wenn wir neben das in den Mittelpunkt einer Kugel (Kreis) gestellte Atom ein anderes stellen, so ist die Entfernung zwischen dem Mittelpunkt und dem Pol (resp. einem Punkte der Peripherie) grösser als die zwischen dem daneben gestellten Atom und dem Pol. Also muss doch das Atom Grösse besitzen²⁾.

IV. Diese Eigenschaft kommt der Substanz zu, nach dem was zu ihrem Wesen gehört, d. h. als Folgerung des Wesens-

¹⁾ Von der Raumerfüllung dasselbe p. 42, 3. Die mechanische Körperbildung wird also strikte festgehalten, siehe oben S. 37, Anm. 5.

²⁾ Der Text bietet verschiedene Schwierigkeiten: دائرة mit Kreis zu übersetzen, scheint unmöglich zu sein, weil قطب nur der Pol einer Kugel ist. مركز müsste für den Mittelpunkt gebraucht sein, durch den der Durchmesser geht. Am Schluss fehlt das zweite Glied der mit beina begonnenen Vergleichung, denn die beiden vorhergehenden beina gehören dem Relativsatze an. Zur sachlichen Erklärung siehe Lasswitz I S. 195.

attributes¹⁾, und auf ihr beruht in der Existenz die Unterscheidung von anderen²⁾. Sie kann also nicht von einer Ursache abhängen.

V. Die Quantität ist die Eigenschaft, durch welche die Substanz wahrgenommen wird³⁾. Wahrgenommen wird das Ding durch die Folgerung des speciellsten seiner Attribute, d. h. seines Wesensattributes. Dieses Attribut kann also nicht von der Zusammensetzung herrühren.

IX. Trennung der Substanzen.

Die Substanzen können sich sehr wohl trennen, ohne sich je wieder zu vereinigen. Abu'l Kāsim ist der Meinung, die Substanz kann sich von einer anderen nur dann trennen, wenn es möglich ist, dass sie sie später wieder trifft⁴⁾. Die Meinungsverschiedenheit ist im wesentlichen nur eine nominelle, da der Gegner die Sache selbst zugiebt. Dazu kommt, dass die Grammatiker Zaid dann vom 'Amr „getrennt“ nennen, wenn er in einer anderen Gegend ist, ohne dass die Möglichkeit besteht, dass er ihn wieder treffe.

X. Die Richtung der Atome.

Unser Lehrer Abu Hāsim ist der Meinung, dass die Richtung des Atoms auf es selbst zurückgeht. Abu'l Kāsim sagt, dass sie etwas von dem Atome Verschiedenes ist. Dem folgte auch Abu 'Al. Wahrscheinlich handelt es sich auch hier um eine blosse nominelle Verschiedenheit⁵⁾, da Abu Hāsim damit meint, dass das

¹⁾ Siehe p. 3, 20—22. 19, 2. Siehe auch oben S. 19, Anm. zu S. 18.

²⁾ Siehe p. 3, 21. 8, 18—19.

³⁾ Siehe p. 3, 20—22. 5, 2. 3. 28, 8—18. Auch Ḥasanī f. 27b:

المرئي يرى لأمر يرجع إلى ذاته. Nach allen diesen Stellen wird die Wahrnehmung an die Folgerung des Wesensattributes geknüpft, nach dem Wortlaut von p. 3, 22 verbessere ich also auch hier dementsprechend.

⁴⁾ Siehe oben S. 86 Anm. 2 und zu Frage XII.

⁵⁾ Dies wird wohl nicht richtig sein; es handelt sich vielmehr um eine der Frage VIII. korrespondierende Frage: Wie dort die Quantität,

Atom, seiner Raumerfüllung nach, sechs Atome in sechs verschiedenen Stellungen zu sich annehmen kann, nämlich oben, unten, vorn, hinten, rechts, links. Daraus kann man etwa auch nicht die Teilung der Atome ableiten, ebenso wie man ein Atom, weil es infolge seiner Raumerfüllung und der daraus folgenden Richtung an zwei andere grenzt und von ihnen berührt wird, nicht geteilt nennen kann, vielmehr ist das nur die Folge seiner Raumerfüllung.

XI. Raumerfüllung und Richtungnahme.

Wiase, dass zwischen unsern Lehrern keine Meinungsverschiedenheit darüber besteht, dass das Atom, wenn es existiert, raumerfüllend sein muss, und wenn es raumerfüllend ist, in einer Richtung sein muss¹⁾. Abu'l Kāsim hat gesagt, dass beides nur der Fall ist, wenn ein anderes Atom hinzutritt²⁾. Die Ab-

so soll hier die Richtung der Atome selbst angehören. Ḥasanī zeigt dieselbe Tendenz wie zu Frage VIII. f. 27b: „Abu 'Alī und 'Abd al-Ġabbār sind der Meinung, die Richtung der Substanz geht auf ein Ding ausserhalb von ihr zurück; Abu Ḥāsim: nein auf sie selbst. Wir sagen: Wir kennen dann, d. h. ohne Richtung, die Substanz nur durch Beweis, sie zu sehen ist aber unmöglich. Und wenn die Richtungen auf das Atom zurückgehen, so führt das zur notwendigen Annahme der Teilung. Abu Ḥāsim sagt, es ist möglich, dass es sechs andere Atome trifft, sodass es sechs Richtungen hat. Ich sage, das erste (d. h. die Annahme Abu 'Alī's) ist stärker, weil das zweite die Teilung notwendig macht. Die Substanz kann sechs anderen anliegen, da der Körper aus ihnen entsteht; 'Abbād sagt, der Körper entsteht auf einmal. Nach unserer Meinung hindert nichts die Schöpfung des Atoms und es bedarf in seiner Existenz nicht eines anderen, und wenn es existiert, so ist die Verbindung eines anderen mit ihm möglich. Ich sage, darüber ist noch nachzudenken notwendig.“

¹⁾ Der Sinn muss sein: das Atom muss in seiner Existenz einen Raum erfüllen und eine Richtung einnehmen. Eine Uebersetzung, nach der die Voraussetzung der Existenz die Raumerfüllung, und die Voraussetzung dieser wiederum die Richtung ist, würde, da die Richtung ihrerseits vom Accidens des Seins abhängig ist, zu einem circulus führen, da jedes Accidens doch die Raumerfüllung voraussetzt.

²⁾ Das ist also die spätere Anschauung von der Raumerfüllung, die in Untersuchung VIII von Abu'l Kāsim ausgedrückt wird: „Die Dimension kommt dem Atom durch die Zusammensetzung zu.“

weichung von uns scheint auch wieder nur eine vermeintliche, äusserliche zu sein¹⁾. Wir verstehen unter Raumerfüllung dasjenige Attribut, durch welches die Verbindung der Atome möglich ist und unter Richtungsnahme dasjenige, welches ein anderes Atom verhindert, an die Stelle eines schon vorhandenen zu treten, und es zwingt, eine der sechs Stellungen zu ihm einzunehmen, sodass wenn wir dem Atome einen Raum supponieren, es unmöglich ist, dass sie beide denselben Raum einnehmen würden. Diese Definition giebt im Grunde genommen auch Abu'l Kāsim zu, nur dass er sich von dieser Bezeichnung fernhält²⁾.

XII. Das isolierte Atom³⁾.

Darunter verstehen wir ein Atom, neben dem sich kein anderes befindet; da diese Eigenschaft eine negative ist, kann sie nicht durch irgend etwas verursacht sein, wie das Abu'l Kāsim

¹⁾ Ich halte dies für ebenso falsch, wie die gleiche Tendenz in Frage A. die aus dem Harmonisationsinteresse der jüngeren Schule entstanden ist, weil diese in der Frage der Raumerfüllung und der damit zusammenhängenden Richtung schon anderen Anschauungen gegenüber stand. Konsequenterere Durchführung zeigen die Nachrichten Hasan's, oben S. 46 Anm. 1. Denn wenn man die Raumerfüllung zu einem Relationsbegriffe macht, muss es notwendigerweise auch die Dimension sein. Wie es unser Verfasser thut, bei der Dimension, Fr. VIII, eine Meinungsverschiedenheit anzunehmen, hier bei der Raumerfüllung in bezug auf dieselbe Frage sie auszuschliessen, geht nicht an. Für uns kann feststehen, dass Abu Hāsim die Raumerfüllung für etwas Positives, die Atome daher für körperliche halt. Wichtig wird es sein, die Bedingungen aufzusuchen, unter der diese Anschauung durch die der punktuellen Atome ersetzt und die in den Fragen VIII, X, XI vorliegende Tendenz der jüngeren basensischen Schule hervorgerufen wurde.

²⁾ Zur Bethätigung kamen diese Eigenschaften nur in der Verbindung, vorhanden waren sie schon von vornherein. Diese Aeusserung konnte die scheinbare Berechtigung zu der Auffassung der jüngeren Basrenser geben.

³⁾ Diesen Namen giebt Munk, Mélanges S. 322; Guide des Égarés I. N. 186 (Anm. zu S. 185) schon dem جوهر مفرد. Dass جوهر مفرد auch nicht etwa Atom ist, zeigt al-Bağdādī K. al-farq 48a (bei Schreiner Kalām S. 8 Anm. 5): الجزء الذي لا يتجزأ لا يحد قديم اللون فيه: أنا كن مفرداً.

annimmt¹⁾. Nur wenn man mit der Isolation die besondere Richtung meint, die das Atom annimmt, so ist diese allerdings durch einen Begriff verursacht. Dass man die Isolation einer Substanz, d. h. den Umstand, dass neben einer Substanz sich keine andere befindet, nicht aus einer anderen Ursache ableiten kann, wird doch dadurch klar gemacht, dass, wenn die andere Substanz, die von ihr getrennt war und nicht neben ihr war, jetzt in ihre Nachbarschaft kommt, der Zustand der Substanz inbezug auf ihr Attribut sich nicht geändert hat. Es hat sich nur die Bezeichnung geändert: während die Substanz früher getrennt und isoliert genannt wurde, wird sie jetzt benachbart genannt.

XIII. Die Substanzen können von allen Accidenzen, ausser dem „Sein“ frei sein.

[²⁾ „Sein“ ist das spezielle Sein jeder Substanz und giebt derselben das Attribut der bestimmten Richtung (p. 48, 20—22. 50, 13—15). Da die Substanz, sobald sie existiert und raumerfüllend ist, auch die Richtung besitzen muss (Ueberschrift zu Frage XI; p. 41, 18. p. 57, 21), so kann die Substanz das „Sein“, von dem diese bewirkt wird, nicht entbehren. Ḥasanī drückt den Grundsatz fast konform aus f. 27^b.: „Die Substanz kann von Accidenzen frei sein, ausser von den akwān.“ Unter den „Sein“ sind hier nicht die bekannten 4 Seinszustände (Schreiner, Jeschu'a S. 31 Anm. 1), sondern ein einfacher Plural zu kaunūn „Sein“ (vgl. weiterhin S. 58 Anm. 1) zu verstehen. Ausführlich spricht Ḥasanī im bāb al-akwān über das „Sein“, f. 31^b: „Der Weg zur Feststellung der „Sein“, akwān, ist das Neuauftreten des „Seins“ (كائنية) an der Substanz bei der Möglichkeit, dass es nicht aufträte. Da der Zustand und die Bedingung da-

¹⁾ Die Beziehung dieser Ansicht Abu'l Kāsim's zu der in den vorhergehenden Untersuchungen vertretenen ist wohl die, dass es an und für sich das Alleinsein einer Substanz überhaupt nicht giebt, dass es dafür einer jedesmaligen Ursache bedarf.

²⁾ Ich bin in dieser Frage ausführlicher, und stelle darum die als Note gedachten Ausführungen annehmungsweise in den Text.

bei unverändert sind, muss ein „Bewirkendes“ angenommen werden. und das kann nach dem bereits Feststehenden nur ein Begriff sein. Frage: Die Basrenser: es, gemeint das „Sein“, bewirkt einen Zustand, während kein anderes Accidenz seinem Substrat ein Attribut giebt. Die meisten: es verleiht diesen Zustand nicht. Nach uns: wir unterscheiden zwischen den verschiedenen Richtungen der Substanz. Die Unterscheidung muss entweder auf die Entstehung eines Dinges im Substrat zurückgehen, ein solches kennen wir nicht, oder auf die Entstehung des Körpers, aber dieser existierte doch schon. Es beruht also auf dem Auftreten eines Attributs, sc. welches die Richtung verursacht hat.) Frage: Abu Hāsim: [Er kann nicht getastet werden.] Die akwān können nicht gesehen werden; ihm treten entgegen Abu ‘Alī und Abu’l Kāsim. Wir sagen: wenn dem so wäre, würde der auf einem Schiffe schlafende, wenn er aufwacht, zwischen den beiden Zuständen des Schiffes unterscheiden können. Das „Sein“ kann nicht getastet werden, im Gegensatz zu Abu ‘Alī. Abu Hāsim: das „Sein“ ist Bewegung und Ruhe. Abu’l Hudail, Abu’l Kāsim: nein es ist ein Begriff ausser ihnen beiden, indess ist er von ihnen nicht getrennt. Unsere Meinung: wenn dem so ist, so ist es nötig, dass, was das eine aufhebt, das andere aufhebt; dasselbe Ding kann aber nicht zwei verschiedene aufheben.“ Der Rest des Kapitels spricht dann über Bewegung und Ruhe. Von dem „Sein“ als Bewegung wird, in den Masā’il ausser in dem Hauptkapitel (al-kalām fi’l-akwān f. 83a—108b. Der Anfang der letzten Frage des Kapitels ist bei Schreiner, Kalām S. 6 Anm. 2 abgedruckt), in dem wesentlich über Bewegung gehandelt wird, auch im ersten Teil gesprochen. p. 61, 14—16 wird die Bewegung zum zehnten Ort geradezu ein kaunūn genannt. p. 62, 5—6: das „Sein“ ist zur Zeit der Entstehung der Substanz noch nicht Bewegung.

Bei al Ġuweinī, Iršād 4b (bei Schreiner, Kalām S. 47, Anm. 4) heisst es: „Die Basrenser unter den Mu’taziliten haben das Freisein der Substanz von den akwān für unmöglich erklärt, sie geben aber das Freisein von allen Accidenzen, ausser ihnen zu“. Dazu ib. (Schreiner, Kalām S. 45 Anm. 8): „Zu dem,

was sie absolut behaupten, gehören die akwān. Das sind Vereinigung, Trennung, Bewegung und Ruhe und ihre Gesamtheit ist das, was der Substanz einen speziellen Ort oder die Supposition eines solchen giebt.“ Das ist aber dasselbe, was in den Masā'il ausgedrückt wird, dass das „Sein“ der Substanz die Richtung giebt. Das wird ganz klar gemacht durch Mattawejbī's al-maǧmū' min al-muḥīṭ bi-l-taklīf (Auszug aus dem Werke: al-muḥīṭ des 'Abd al-Ǧabbār al-Mu'tazilī) mscr. Berlin, cod. Glaser 52, (Ahlwardt 5149) f. 15a: „Ein Attribut, wie dieser Begriff, den wir aufstellen wollen, wird uns durch unsern Ausdruck kaunūn erschlossen, dessen Sinn ist: dasjenige, wodurch die Substanz in einer Richtung, mit Ausschluss anderer ist. Die Namen sind verschieden, der Sinn geht auf diese Kategorie zurück. Bisweilen nennen wir es schlechthin „Sein“, wenn es am Anfang existiert, nicht . . . (mss. viell. بعد غير), und dieser Zustand ist beim Existierenden nur zur Zeit der Entstehung der Substanz; dann, wenn es dauert, ist es möglich, dass wir es Ruhe nennen. Bisweilen wird dieses „Sein“ Ruhe genannt, wenn es einem ähnlichen folgend entsteht, oder durch dasselbe die Substanz zwei und mehr Augenblicke dauert. Bisweilen wird das „Sein“ Bewegung genannt, wenn es nach seinem Gegenteil entsteht oder ohne äusserliche Unterscheidung das Sein des Körpers an einem Ort bewirkt, nachdem dieser an einem anderen war. Bisweilen wird ein Teil von ihm Nachbarschaft, Naheliegen, Nähe genannt, wenn eine Substanz einer anderen nahe ist, in der Weise, dass kein Zwischenraum zwischen ihnen ist. Bisweilen wird ein Teil von ihm Trennung, Entfernung, Getrenntsein genannt, wenn in einer Entfernung von ihm eine Substanz existiert. Das sind die Namen, die auf diese Kategorie angewandt werden“.

Das „Sein“ ist also nach all diesen Angaben das spezielle Sein der Substanz, das ihm die Richtung giebt, und das die Zusammenfassung, nach Mattawejbī die Grundlage der 4 Seinszustände ist. Von diesem „Sein“ in der allgemeinen Bedeutung wird von den Mu'taziliten auch in der Mehrzahl ohne die technische Bedeutung des Wortes akwān gesprochen.

Von dem „Sein“ als Ursache der Richtung, wie überhaupt

von der Voraussetzung, eines Dinges für die Richtung, womit er das „Sein“ meint, spricht auch Jeschu'a (bei Schreiner, S. 34, S. 62) und Josef al Baṣīr (bei Schreiner, Jeschu'a S. 34 Anm. 2). Auch im ersten Beweis Jeschu'a's für die Schöpfung (bei Schreiner S. 31) ist nur von der durch das „Sein“ verursachten Richtung die Rede. **נִתְּנָה** existieren ist an dieser Stelle im Sinne von „bestimmt existieren“ und als Ursache der Richtung aufzufassen. **מִמֶּנּוּ** (ib.) werden nach dem, was wir eben über die Masā'il und Ḥasanī inbezug auf **akwān** sagten, hier nicht als Seinszustände sondern als „Sein“, als einfacher Plural zu **נִתְּנָה** zu nehmen sein. Interessant ist es auch, dass, wie Schreiner (Jeschu'a S. 37) nach Mattawejhl mitteilt, ein Teil der Mu'taziliten in dem Beweise für die Schöpfung von der Existenz der Atome an einem bestimmten Orte, d. i. der Richtung ausgingen (diese Form der Beweise finden wir bei Jeschu'a), andere von den Seinszuständen, also der Ursache der ersteren (diese Form finden wir bei Josef al Baṣīr, siehe oben und Schreiner, Kalam S. 88 Anm. 4ff., und auch bei Ibn Esra ib.) Den Grundsatz Abu Ḥāšim finden wir auch bei Ahron ben Elia (Ez Ḥajim S. 15.): **וְכֵן פְּתַח מִמֶּנּוּ מִן הַכֹּחַ הַזֶּה לֵּאמֹר כִּי הוּא הַיָּסוּד לְכָל הַמַּעֲשִׂים וְלֹא מִכֹּחַ הַזֶּה לֵּאמֹר כִּי הוּא הַיָּסוּד לְכָל הַמַּעֲשִׂים**. Da unter **כֹּחַ** wohl **gihaton** Richtung, nicht deren Ursache, das kaunūn, zu verstehen ist, so ist es interessant, zu konstatieren, dass hier schon das Verursachte für die Ursache eingetreten und die Richtung anstatt des sie verursachenden „Sein“ als notwendiges Accidens betrachtet wird. — Nach Maimonides in der 5. Prämisse (Munk, Guide I, S. 387), würden also sowohl **akwān**, wie andere Accidenzen notwendig sein.

Unser Lehrer Abu Ḥāšim ist der Ansicht, dass die Substanz von Farbe, Geschmack und Geruch und ebenso von ähnlichen Accidenzen frei sein kann, ausgenommen von dem „Sein“.

Wenn das „Sein“ existiert und ein anderes „Sein“ ihm benachbart ist, so ist es nicht frei von der Zusammensetzung, weil das Sein diese erzeugt, unter der Voraussetzung, dass es

einen Nachbar hat¹⁾. Wenn die Feuchtigkeit bei der Substanz existiert, so ist diese nicht frei von dem Druck nach unten, weil die Existenz der Feuchtigkeit diesen einschliesst. Wenn die Trockenheit bei ihr existiert, so ist sie nicht frei von dem Druck nach oben, weil die Existenz der Trockenheit diesen einschliesst²⁾. Wenn in der Substanz die Farbe existiert, so kann sie, nachdem diese einmal bei ihr existiert, nicht mehr sie und ihr Gegenteil entbehren³⁾, weil bei dem Gegenteil der ursprünglichen Farbe die Dauer nötig ist, wie bei dieser selbst, und sie beide in der Existenz nur des Substrates⁴⁾ bedürfen⁵⁾. Und wir sagen, dass

¹⁾ So übersetze ich im Anschluss an Masā'il 118a: „Die Zusammensetzung ist ein Begriff, welcher die beiden „Sein“ gleichmacht und in 2 Substraten existiert“. Im vorliegenden Zusammenhang wurde man vielleicht besser mit Ergänzung von *في* übersetzen: „Wenn in der Substanz das Sein existiert und eine andere ihr benachbart ist, so u. a. w.“ Zu dieser Uebersetzung siehe Hasanī's Bestimmung, dass das spezialste Attribut der Zusammensetzung die Annahme zweier Atome als Substrat ist

f. 82a: *أَخْبَرَ أَوْصَافَهُ (يَعْنِي التَّأْلِيفَ) حُلُولٌ فِي الْجَزْعَيْنِ*. Vergleiche hierzu auch p. 47, 19: „Die Zusammensetzung bedarf des „Seins“ nicht, nur dessen bedarf sie, dass ihre beiden Substrate unter die Bestimmung eines Substrates fallen; wenn dies ohne „Sein“ vorhanden wäre, wäre die Zusammensetzung auch ohne dies möglich. — Vom Aneinanderhaften heisst es p. 48, 6, es sei nichts weiter, als die Zusammensetzung, nur dass in einem seiner beiden Substrate Feuchtigkeit, in dem anderen Trockenheit ist.

²⁾ Hasanī f. 81a fast gleichlautend. Vgl. hierzu S. 38 Anm. 2.

³⁾ Ausführlich besprochen in den letzten der diesem Kapitel angehangenen Fragen. Die Ansicht entspricht der Abu 'Alī's über Accidenzen am Schluss des Azl und überhaupt den basrensischen Anschauungen, dass ein Ding, das einmal existiert, nur durch sein Gegenteil aufgehoben werden kann; Hasanī f. 29b: „Die Basrenser sind der Ansicht, die Farben dauern, Abu'l Kāsim ist dieser Ansicht nicht. Wir sagen, sie bleiben so lange, als nicht ihr Gegenteil auftritt.“ Ebenso werden ja auch die Substanzen durch ihr Gegenteil, das Vernichtetsein, *fanā'* aufgehoben (Frage XVI). Zur Frage vgl. Jeschu'a, bei Schreiner S. 46. Speziell beschäftigt sich der Verfasser mit dieser Frage noch im Accidenzenkapitel, f. 50b:

مسئلة في بقاء الألوان.

⁴⁾ Dasselbe vom Ton p. 49, 17, dagegen vom Leben p. 55, 18, dass es des „Bauen“ bedurfe. Siehe oben zu Fr. I S. 24 Anm. 2. Hasanī f. 29b: Abu'l Kāsim ist der Meinung: Jedes Accidenz bedarf der Substanz,

es entschieden ist, dass es geschmack- und geruchlose, dagegen nicht entschieden ist, dass es farblose Körper giebt¹⁾, höchstens können wir sagen, dass die aschfarbenen Körper, wie Wasser, Luft, Erde, Feuer möglicherweise von Farbe frei sind, möglicherweise aber ihre Farbe durch die Vermischung verschiedener Farben entstanden ist, wenn es auch die Mischung hier erfordert, dass ihre Wahrnehmbarkeit geringer, als die der mit Milch vermischten Tinte ist.

Unser Lehrer Abu'l Kāsim sagt: Das Freisein der Substanz von Farbe, Geschmack, Geruch, Wärme, Kälte, Feuchtigkeith, Trockenheit²⁾ ist möglich. Und dieser Meinung folgt auch Abu 'Alī; und er sagt: Wenn das Substrat eines von den Accidenzen trägt, das ein Gegenteil hat, so kann es nicht von ihm und seinem Gegenteil frei sein; wenn es kein Gegenteil hat, so kann es nicht von ihm frei sein³⁾.

Die Richtigkeit der Ansicht Abu Hāsim's, dass die Substanz auch von der Farbe frei ist⁴⁾, beweist folgendes:

— — — — —
unsere Genossen sind der Ansicht: ausgenommen der Wille und die Abneigung Gottes und das Vernichtetsein. Dann giebt es unter den Accidenzen solche, die nur des Substrates bedürfen, wie die Feuchtigkeith, Trockenheit, der Druck, die wahrnehmbaren Accidenzen, (diese sind f. 29a aufgezählt, vgl. S. 61 Anm. 2) und unter ihnen giebt es solche, die zweier Substrate bedürfen, wie die Zusammensetzung. Dann giebt es unter ihnen auch solche, die ein Ding ausser dem Substrat nötig haben, wie Leben, Wille, Wissen, Glauben, welche einen speziellen Bau, binjatun mahsugatun, verlangen.⁵⁾

¹⁾ Der Zusammenhang zwischen den Abschnitten ist der, dass alle diejenigen Accidenzen, welche die Substanz an und für sich oder unter gewissen Bedingungen nicht entbehren kann, zusammengestellt werden.

²⁾ Zur Bedeutung dieser Ausführung vgl. Anm. 4.

³⁾ Die letzten 4 Accidenzen sind die bekannten 4 Naturzustände, (Schreiner, Jeschu'a S. 81 Anm. 1), die ersten 8 Accidenzen sind die von der hasrensischen Beweisführung besonders betroffenen.

⁴⁾ Diese Ansicht Abu 'Alis geht über die spezielle Abu Hāsim's nicht heraus, es ist nicht die in der 4. Prämisse des Maimonides (Munk, Guide I. 107b) und in den verwandten aš'aritischen Anschauungen (Schreiner, Kalām. S. 47 Anm. 4) vertretenen, dass jede Substanz jedes Accidens oder sein Gegenteil besitzen muss.

⁵⁾ Die Beweisführung richtet sich allein hierauf, weil die Freiheit

I. Die Substanz ist etwas anderes, als die Farbe. Ein innerer Zusammenhang beider, der ihre Coexistenz erforderte, ist durch den Verstand nicht zu erschliessen. Gott, der sie nach freiem Willen schafft, kann ohne einen solchen Zusammenhang die eine ohne die andere schaffen, wie er ja auch die Schwärze ohne Süsse schaffen kann, eben weil kein Zusammenhang zwischen ihnen besteht¹⁾.

Ein solch innerer Zusammenhang und damit die Notwendigkeit der Coexistenz besteht zwischen der Bewegung im Fleisch und der im Knochen und Haar der Hand, indem nämlich beide die Folgen desselben der Bewegung vorausgehenden Druckes sind. Würde erst der durch die Bewegung der Hand erzeugte Druck die Bewegung des Knochens und des Haares hervorbringen, wie man es, um den inneren Zusammenhang zwischen beiden aufzulösen, sagen könnte, müsste sich das Fleisch, das bewegt ist, während der Knochen noch nicht, von diesem trennen, wie wir ja von einer solchen Trennung sprechen bei einem Kreisel und bei dem Mühlstein, von dessen Durchmesser und Axe²⁾ wir sagen, dass manche von ihren Teilen ruhen, andere sich bewegen und darum eine Trennung eintritt³⁾, und wie wir eine solche Trennung auch bei einem Sack, der auf einer unten festgemachten Säule befestigt ist, wahrnehmen: wenn er nämlich bewegt wird trennt er sich von dieser⁴⁾.

von dem Geschmack und Geruch allgemein zugegeben wurde, sehr bedingt dagegen nur die von der Farbe.

¹⁾ Besteht aber ein solcher Zusammenhang, so hat Gott nicht die Macht, die eine ohne die andere zu schaffen.

²⁾ So vielleicht قطب zu übersetzen nach Muhl al-muhl II. 1728: قشب ist ein Eisen in der unteren Scheibe der Muhle, um das sich die obere dreht.

³⁾ Munk, Guide I S. 882.

⁴⁾ Die hier im Text folgende Stelle p. 45, 18—46, 14 habe ich nicht verstanden. Im folgenden Abschnitt wird dann ein Zusammenhang zwischen den einzelnen Attributen des Lebenden hergestellt, der darauf beruht, dass der Lebende ein Ganzes ist, das durch das Leben alle seine Atome zu einem Ding macht. Vgl. dazu Hasani 29b: „Das Leben giebt dem Ganzen ein Attribut“.

Zwischen Substanz und Farbe besteht ein solch innerer Zusammenhang, der ihre Koexistenz erforderte, nicht, denn der Zusammenhang musste zunächst der sein, dass die Substanz die Farbe voraussetzte, d. h. ihrer bedürfte.

Die Substanz kann der Farbe nicht bedürfen:

1) nicht in ihrer Existenz a) weil der Begriff der Farbe auf Entgegengesetztes passt, die Substanz in ihrer Existenz, also entgegengesetzter Dinge bedürfen müsste, was unmöglich ist, „weil einer der beiden Gegensätze, insofern die Substanz seiner bedarf, ihre Existenz möglich macht, insofern er ihrer anderen Voraussetzung entgegengesetzt ist, sie unmöglich macht, da was die Bedingung, auch das Bedingte unmöglich macht.“ b) weil die Farbe der Substanz bedarf, beide sich also gegenseitig voraussetzen würden, was unmöglich ist; bei dem „Sein“ ist der Sachverhalt ein anderer, weil die Substanz des „Seins“ nicht in ihrer Existenz, sondern nur in ihrer Richtungnahme bedarf. c) weil dann die Farbe existieren müsste, wenn die Substanz nicht existiert, weil das Vorausgesetzte auch beim Nichtsein des Voraussetzenden existieren muss.

2) nicht in einem Attribut, das ihr in ihrer Existenz zukommt, a) nicht in der Substantialität, neben anderen schon öfters angeführten Gründen auch deshalb, weil dann das Wesensattribut durch eine ausser dem Ding liegende Ursache oder Bedingung erfordert wäre; b) nicht in der Raumerfüllung, neben Gründen, die für die Substantialität gelten, auch deshalb nicht, weil doch gerade die Raumerfüllung die Voraussetzung für die Farbe in der Substanz ist, also wieder ein Reciprocitätsverhältnis entstände; c) nicht in der Richtung, weil dann die Farbe in derselben Weise die Substanz beeinflussen würde, wie die Substanz durch die, sonst für die Richtung angenommene, Voraussetzung, das „Sein“, beeinflusst wird. Mit demselben, „Sein“ kann die Substanz nicht in verschiedenen Richtungen sein, während sie in derselben Richtung nicht mehrere „Sein“ annehmen kann¹⁾;

¹⁾ akwān ist selbstverständlich an dieser Stelle nicht in dem technischen Sinne der „Seinszustände“ gebraucht, sondern als einfacher Plural

in jeder Richtung hat aber die Substanz eine spezielle Art des „Seins“; es giebt also unendlich viel Arten von „Sein“. Das „Sein“ unterliegt unserer Macht. Alle diese Bestimmungen müssten auch für die Farbe im Verhältnis zur Substanz zutreffen.

3) nicht in einem Merkmal, einer Bestimmung, die der Substanz in der Existenz zukommt, a) nicht in der Annahme von Accidenzen, b) nicht in der Raumbehauptung, c) nicht in der Wahrnehmbarkeit mit 2 Sinnen. Bei allen dreien nicht, hauptsächlich aus dem gleichen Grunde, weil alle drei, mit der Raum-erfüllung nötig sind, gleichviel ob die Farbe existiert oder nicht.

Die Substanz kann aber die Farbe auch nicht als notwendige Folge hervorbringen,

1) nicht als Ursache, a) weil die Ursache nur die Bestimmungen, nicht das, was mehr als Bestimmung ist, also hier die Farbe, notwendig hervorbringen kann¹⁾,

von kannun, „Sein“: „Seinsmöglichkeiten“. Dieser Plural wird ausser an dieser Stelle zweimal, auch sonst noch oft in den Mask'il gebraucht, z. B.

p. 70, 19. Dazu gehört auch ein Dual, z. B. Mask'il f. 118a: التَّكْلِيفِ

معنى سوى الكونيين

¹⁾ Wörtlich folgt (ich übersetze nach meiner Korrektur des Textes): „denn die Ursache giebt einem Wesen mit Ausschluss anderer nur dann das Attribut, gemeint ist das der Existenz, wenn sie ihm speziell zukommt. Sie kann ihm aber nur dann speziell zukommen, wenn es existiert. So wird also die Existenz der Ursache auf die Existenz dieses erst zu Verursachenden gestellt, wie soll es damit also möglich sein, dass die Existenz dieses Wesens von ihr ausgeht. Dazu kommt noch, dass das durch eine Ursache bewirkte wegen eines Dinges existiert, das auf das Wesen der Ursache zurückgeht, während die Existenz bei der Entstehung durch den agens geschieht, wo ist es also nicht möglich, dass die Ursache die Existenz von Wesen bewirkt“. Die Beweisführung wird verständlich durch die schon von Schreiner mitgeteilte und übersetzte Stelle Hasani 43b (Jeschu'a S. 27 Anm. 1): „Ursache ist das, was beim Ganzen oder am Substrat eine Eigenschaft (in den Mask'il dafür: حُكْم Bestimmung) notwendig zur Folge hat. Der Grund (sababun) hat aber ein Wesen (Schreiner übersetzt Substanz) zur Folge“. Da in unserer Stelle die Verursachung der Farbe gemeint ist, diese aber, in unsern Quellen wenigstens, unbedingt Accidenz ist, so muss hier unter ذات „Wesen“ in dem neu-

2) weder als Ursache, noch als Grund, a) weil die Substanz nichts Spezialisierendes hat, wodurch sie eine bestimmte Farbe, nicht aber zwei oder unzählige entgegengesetzte zur Folge hat, während sie bei der Hervorbringung des „Seins“ insofern ein Spezialisierendes hat, als sie das Sein in der dem Substrat nächsten Richtung wegen der Unmöglichkeit des Sprunges erzeugen muss. b) weil dann die Substanzen alle in der Farbe übereinstimmen müssten, da sie ja gleichartig sind, also dieselbe Farbe erzeugen müssten.

3) nicht als Grund, weil es im Wesen des Grundes liegt, dass etwas eintreten kann, das die Substanz an der Erzeugung der Farbe hindert, und hierin unterscheidet sich das von einer Ursache und von einem Grund Bewirkte¹⁾.

II. Wir kennen Körper und Substanzen, die von allem Geruch und Geschmack vollkommen frei sind. Dies bemerken wir z. B. bei Wasser und Luft, wenn wir sie durch die Nase ziehen, oder wenn wir einen Traubenkern oder die Oberfläche einer Pflaume dem Gaumenzöpfchen ganz nahe bringen. Dafür, dass wir hier weder Geschmack, noch Geruch merken, kann weder der Grund sein, dass wir uns daran schon zu sehr gewöhnt haben, denn wir haben uns ja auch an die Wahrnehmung selbst gewöhnt und unterscheiden doch, was wir wahrnehmen²⁾, noch

tralen Sinne verstanden werden: alles was nicht Attribut, resp. Bestimmung ist. Einen ähnlichen neutralen Gebrauch von **سبب** auch sonst. — Eine weitere Unterscheidung zwischen „Grund“ und „Ursache“ siehe folgende Anmerkung; an dieser Stelle ist die Bestimmung noch von Interesse, in welcher Weise der „Grund“ eigentlich die Existenz eines Körpers bewirken kann, da diese doch durch den agens ist, die Verhältnisse also, wie bei der Ursache liegen. p. 53, 6: „der Grund hat in Wirklichkeit die Existenz des Begründeten nicht zur Folge, vielmehr ist dies der agens, welcher das Begründete schafft, wenn er den Grund schafft“.

¹⁾ Hierzu ist die Definition zu vergleichen, welche von der Ursache gegeben wird: vgl. S. 53 Anm. 3.

²⁾ Der Text, ohne die vorgenommene Aenderung musste übersetzt werden: „(Obwohl er sich an die Wahrnehmung seiner selbst gewöhnt hat, unterschläkt er doch das Wahrgenommene“. Der Sinn soll aber offenbar sein: „Die Gewöhnung an eine Sache, — also hier an die Wahrnehmung — schließt ihre Unterscheidung nicht aus“.

aber auch, dass verschiedene Geschmäcke und Gerüche vermischt sind, die sich einander aufheben, noch aber schliesslich die geringe Quantität, vielmehr ist wirklich weder Geschmack noch Geruch bei gewissen Substanzen und Körpern vorhanden. Da nun der Verstand zwischen diesen Accidenzen einer- und zwischen der Farbe andererseits keinen Unterschied macht, Gewissheit und Ungewissheit bei ihnen dieselbe ist, so muss, was für diese Accidenzen zutrifft, auch für die Farbe zutreffen.

III. Der Ton, der ebenso wie die Farbe zu seiner Existenz nur sein Substrat braucht, kann bisweilen der Substanz völlig fehlen, obwohl sie ihn trägt, dasselbe muss bei der Farbe der Fall sein, die auch nur des Substrates bedarf¹⁾.

Fragen:

I. Die existierende Substanz muss gesehen werden, gesehen aber wird sie in der äusseren Form, diese ist die Farbe. — Dass zum Gesehenwerden oder zur sinnlichen Vorstellung die äussere Form gehört ist noch nicht erwiesen. Diese letztere wäre zur Existenz ja auch gar nicht nötig, denn obwohl wir Gott und so viele Accidenzen nicht sinnlich vorstellen können²⁾, behaupten wir sie dennoch, und auch ohne Sichtbarkeit könnte die Substanz existieren.

II. Wenn wir zwischen der Wahrnehmung durch Sehen und Tasten, obwohl sich die durch beide gelieferten Aussagen³⁾ auf dasselbe Objekt beziehen und gleich sind, einen Unterschied machen, so weist das darauf hin, dass die Wahrnehmung mit dem Auge noch ein anderes Ding bei der Substanz erfasst, als die mit dem Tastsinn, und zwar die Farbe, die also zur Substanz

¹⁾ Vgl. oben S. 55 Anm. 1.

²⁾ Ueber die wahrnehmbaren und nichtwahrnehmbaren Accidenzen siehe Hasani f. 29a: „Farben, Geschmacks, Gerüche, Wärme und Kalte, Töne und Schmerzen werden nach aller Meinung wahrgenommen. Sie sind aber verschiedener Meinung über Seinszustände, Zusammensetzung, Feuchtigkeit und Trockenheit. Abu'l Kāsim sagt, sie werden wahrgenommen, Abu Hāsim sagt „Nein“.

³⁾ So ist hier *kāṣ* zu übersetzen, nicht in dem technischen Sinn von „Attribut“.

gehört. Wenn wir zwischen beiden Arten von Wahrnehmungen einen Unterschied machen, so beruht das einzig darauf, dass der Wahrnehmungsakt ein verschiedener ist, nicht aber das Wahrnehmungsobjekt sich für beide verschieden darstellt. Ebenso machen wir auch zwischen dem Wissen durch Ueberlieferung und dem durch Wahrnehmung, obwohl beide Erkenntnisse gleich sind, einen Unterschied nur, weil die Methoden der Erkenntnis verschieden sind.

III. Wenn nicht eine Farbe an der Substanz existiert, so können entgegengesetzte Farben an ihr zusammen sein¹⁾, d. h. nicht existente. — Das Zusammensein kann nicht mit dem Freisein verglichen werden. Wenn es auch nicht möglich ist, dass sie zu gleicher Zeit nicht existieren, so schließt doch z. B. die rote Farbe zu gleicher Zeit die schwarze und weisse aus. Man kann nicht sagen, dass beide Annahmen für die Vernunft gleich unannehmbar, gleich vernunftunmöglich sind; denn dafür giebt es weder eine Vernunftnotwendigkeit, noch einen Beweis.²⁾

IV. Die Substanz kann das „Sein“ nicht entbehren, weil sie es trägt, d. h. weil es ihr Accidenz ist. Da dieselbe Ursache auch für die Farbe zutrifft, kann sie auch diese nicht entbehren. — Wäre die dauernde Verbindung des „Sein“ mit der Substanz mit nichts anderem zu begründen, wäre die Annahme des Tragens als Ursache richtig. Das „Sein“ ist aber bei der Substanz darum dauernd erforderlich, weil sonst die Substanz nicht eine Richtung, und ohne das wieder keinen Raum einnehmen kann. Wäre ferner die Annahme der Accidenzen der Grund für ihre unauflösliche Existenz, dann müsste die Substanz ja unzählige, teilweise entgegengesetzte Accidenzen besitzen, weil sie entgegengesetzte und unzählige Accidenzen trägt³⁾.

V. Da die Substanz, nachdem die Farbe einmal an ihr existiert hat, zum mindesten, die ihr entgegengesetzte nicht mehr

¹⁾ Der terminus *igtimā* ist hier im Sinne Abu'l Kāsim aus Untersuchung V gebraucht.

²⁾ Ueber den Unterschied der notwendigen und der beweisbaren Erkenntnis siehe oben S. 34 Anm. 1; auch Jeschn'a bei Schreiner S. 33.

³⁾ Vgl. oben S. 23. 24.

entbehren kann, so ist es auch nicht möglich, dass sie dieselbe überhaupt einmal entbehren kann. — Das Nichtsein der Farbe nach ihrer Existenz ist nur darum unmöglich, weil die Farbe nur durch ihren Gegensatz aufgehoben werden kann, bei diesem aber die Dauer gleich möglich ist, wie bei ihr. Hängt nun aber auch das Auftreten des Nichtseins mit der Existenz des Gegensatzes zusammen, so doch nicht die Dauer der Nichtexistenz, das soll heissen: Die Nichtexistenz einer Farbe bedeutet noch nicht die Existenz ihres Gegensatzes, wie diese ihre Nichtexistenz.

XIV. Die Substanz dauert nicht wegen einer Ursache.

Zwischen unseren Lehrern besteht keine Meinungsverschiedenheit, dass der Körper nicht durch eine Ursache dauert. Dieses hat auch Abu'l Husain al-Hajjât erklärt, und er sagte, dass die Substanz vergeht, indem die Macht Gottes sich auf ihre Vernichtung erstreckt¹⁾. Abu Hafs al-Kirmīsîni sagt, das Dauernde dauert durch die „Dauer“, dagegen folgt er der Ansicht Abu'l Husain's in Bezug auf die Vernichtung der Substanzen²⁾. Abu'l Kāsim sagt, dass die Substanz durch die Dauer, deren Substrat sie ist, dauert³⁾.

¹⁾ Den Zusammenhang zwischen dieser Anschauung mit der Ansicht von der Dauer stellt Schreiner her (Kalām S. 48) al-Hajjât's Ansicht von der Vernichtung der Substanz durch Gott wird dann ausführlich in Untersuchung XVI dargestellt und bekämpft. Sie ist hierher gestellt, um die nur partielle Uebereinstimmung Abu'l Husain's mit der basrensischen Lehre von der „Dauer“ mitzuteilen.

²⁾ Ich bin von der Lesart des Manuskriptes abgewichen, weil die Ausführung, wenn sie eine vollkommene Uebereinstimmung mit der vorhergehenden Ansicht lehren sollte, dem Sprachgebrauch der Masā'il nicht konform wäre. Dann müsste man etwa erwarten: *وإليه يذهب الحق*.

Auch hier ist nur eine partielle Uebereinstimmung, und zwar mit Abu'l Husain gemeint.

³⁾ Zu diesen Ansichten über die „Dauer“: Hasanî f. 29a: *أبو القسم* und ausführlich f. 27a: „Die meisten sind der Ansicht, dass die Substanz dauert, d. h. kontinuierlich in ihrer Existenz“.

Die Richtigkeit der basrensischen Ansicht wird durch folgendes bewiesen:

I. „Dauer“ bedeutet nur das Beharren der Existenz und es kommt der Substanz in ihrer Dauer kein Attribut ausser dem der Existenz zu. Da dieses vorher nicht durch eine Ursache war, so kann es jetzt auch nicht durch eine solche sein. Das ein solches Attribut nicht besteht, ersehen wir daraus: Wenn wir wissen, dass die Substanz in fortlaufender Existenz existiert, so wissen wir, dass sie dauert; wenn wir wissen, dass die Substanz dauert, so wissen wir, dass sie existiert in nicht stetig erneuerter, d. h. in fortlaufender Existenz¹⁾. Wie sollten wir bei

ist: nach al-Nazzām erneuert sie sich fortwährend durch ein agens, in jedem Augenblick aufs neue. (Hemgegenüber sagen wir): Wir werden doch zu der Erkenntnis gezwungen, dass der Körper, welchen wir heute sehen, derselbe ist, den wir früher gesehen haben, und man wird mit dem Tode bestraft für das, was man gestern gethan hat. Abu Hāšim meint, die Dauer wird der Substanz predicirt: Abu 'Alī meint, die Dauer und die Praeexistenz können nur Gott predicirt werden; darauf antworten wir: „Dauer“ heisst die Beharrung der Existenz in zwei oder mehr Augenblicken, und Praeexistenz bedeutet in der Sprache das Vorhergehen; was also diese Eigenschaften besitzt, dem können auch diese Predikate gegeben werden. Die Basrenser sagen: Und die Substanz dauert nicht durch einen Heißt: Abu'l Kāsim dagegen meint, sie dauert durch die „Dauer“, deren Substanz sie ist. Wir sagen: Das Attribut erneuert sich nicht, sodass es eines Beziehes bedarfe, denn jedes Attribut, das am Anfang, nicht durch einen Heißt besteht, besteht auch später nicht durch ihn. Die aber an einen Heißt glauben, sagen, es verhält sich umgekehrt. Diese Zusammenstellung zeigt ebenso wie die der Mašk'īl, dass die schon von al-Nazzām aufgestellte (ausser bei Ḥasanī und Mašk'īl, im Beweis III. auch bei Ibn Ḥazm, Schreiner, Kalām S. 48 Anm. 6), dann von Maimonides in der sechsten Prämisse wiederum mitgetheilte (Munk, Guide I, 889) Ansicht, dass die Substanz fortwährend von Gott neu geschaffen wird, nehmen weder die Basrenser (siehe besonders auch den III. Beweis), noch Abu'l Kāsim an. Die Dauer der Substanz hängt hier auch nicht wie in der Darstellung Maimonides' (a. a. O.) mit der der Accidenzen zusammen (siehe darüber Schreiner, Kalām S. 48 und über die Dauer der Accidenzen oben S. 55 Anm. 3).

¹⁾ تَجَدُّد ist hier der Gegensatz von „Dauer“, und wird wie bei Ḥasanī, so auch hier durch حال بعد حال „einen Zustand nach

der Substanz auch ein solches Attribut annehmen, da wir es weder durch Notwendigkeit, noch durch Beweis kennen. Denn der Umstand, dass wir es dauernd nennen, nachdem wir es vorher nicht so nannten, kann doch das Attribut nicht erweisen, denn das Attribut muss der Bezeichnung vorausgehen, nicht aber darf diese zur Feststellung des Attributes verwandt werden. Verleihe ferner die „Dauer“ der Substanz ein besonderes Attribut, so müsste es auch die „Vernichtung“ thun; beide sind entgegengesetzt, bedarf nun das eine der Dauer der Existenz, so müsste auch das andere, die Vernichtung, derselben bedürfen¹⁾, was doch absurd ist. Wie vielmehr die Vernichtung das Nichtsein nach dem Sein ist, so ist die Dauer das Sein nach dem Sein.

II. Die „Dauer“ würde im Körper schon bei der Entstehung existieren, da die Substanz sie doch trägt und nichts vorhanden wäre, was ihr Auftreten verhindern könnte. Weder könnte ihr Auftreten dadurch verhindert werden, dass die Substanz die Dauer jetzt nicht trüge, weil sie diese gemäss ihrer Raumerfüllung trägt und die Substanz schon in ihrer Entstehung existierend und raumerfüllend ist²⁾. Aber auch dadurch nicht, dass der Zeitpunkt nicht geeignet wäre, ebensowenig aber dadurch, dass das durch die Dauer herbeigeführte Attribut in diesem Augenblick nicht möglich ist. Denn erstens giebt es ein solches Attribut ja gar nicht, zweitens kann die Unmöglichkeit der Ursache nicht auf der Unmöglichkeit des Verursachten beruhen, sondern nur umgekehrt. Man kann aber auch nicht sagen, dass das „Auftreten“ ein Ding sei, das der Dauer im Zustande der Entstehung entgegengesetzt sei und ihre Existenz verhindere, denn, wie es bei Gegensätzen sich verhält, könnte die „Dauer“ an Stelle des „Auftretens“ geschaffen werden.

den anderen“ weiter ausgeführt. Es findet sich auch im Sinne von „Neuauftreten“ ohne die Bedeutung der steten Wiederholung, vergl. p. 64, 17. Im Macr. findet sich die Form fast stets ohne Punkte. Regelmässige Schreibung habe ich an den einzelnen Stellen vermerkt.

¹⁾ Denn es gehört zum Wesen von Gegensätzen, dass, wenn einer von ihnen eines Dinges bedarf, auch der andere desselben bedarf.

²⁾ Siehe oben S. 18, Anm. 3.

III. Wenn das Ding allein durch die „Dauer“ Bestand hätte, dann müsste die „Dauer“ selbst wieder als Ursache für seine Dauer eine „Dauer“ besitzen, und das würde zu einem regressus in infinitum führen. Würde die Ursache der „Dauer“ aber dagegen fortwährend geschaffen, so würde dies zu der Annahme führen, dass auch der Körper fortwährend neu geschaffen wurde. Dies aber führt zur Aufhebung der Dauer, ausser dass alles, was man gegen Ibrahīm, gemeint al-Nazzām, vorbringt¹⁾, ihre Worte aufhebt.

IV. Wenn die „Dauer“ ein Ding wäre, welches den Körper als Substrat hat, so kann sie ohne den Körper nicht existieren, der Körper wieder würde nicht ohne dieses Ding existieren, es würde also ein unstatthafes Reciprocitätsverhältnis stattfinden.

V. Da das Dauernde kein Attribut, und somit keinen Zustand besitzt²⁾ so würde, wenn die „Dauer“ ein Begriff ist, unser Ausdruck „dauernd“ nur die Existenz dieses Begriffes bedeuten, ebenso wie die Bezeichnung „schwarz“, da das Schwarzsein keinen Zustand bildet, nur die Existenz der Schwärze bedeutet. Bei solcher Bedeutung wäre aber der Ausdruck „dauernd“ nicht mehr auf Gott anzuwenden, und Gott könnte auch in Wirklichkeit nicht dauernd sein³⁾. Merkwürdig ist es, wenn sie, die doch Zustände nicht annehmen⁴⁾, das Dauern des Körpers durch die Dauer verursacht denken. Denn wenn das Dauerndsein kein Zustand sein kann, so ist doch die Dauer ein blosser Begriff, und ist es so gut, als ob man sie durch sich selbst verursacht glaubte⁵⁾.

¹⁾ Siehe oben S. 64, Anm. zu S. 63.

²⁾ d. h. als Dauerndes, denn als Existierendes besitzt es nach den Haurensern, soweit sie den „Zustand“ annehmen, sehr wohl einen solchen. Ueber den Zusammenhang des Attributes und des Zustandes siehe oben S. 29, Anm. 8.

³⁾ Denn dies würde doch zur Annahme von Ursachen für seine Eigenschaften führen.

⁴⁾ Ueber die Zustandstheorie des Abu Hāsim und seiner Schule ausführlich Frankl, Ein mu'tazilitischer Kalām S. 194 ff. Šahrastāni, Haarbrücker I, S. 88. Bekannt ist nur die Opposition Abu 'Alī's gegen diese Anschauung.

⁵⁾ Ausführlich am Schluss des Kapitels, am Ende der 2. der angehangen Fragen.

VI. Der Körper könnte im 2. und 3. Augenblicke, . . . überhaupt weiter existieren, ohne dass die Dauer vorhanden wäre, da sie, wie die „Bewegung“ etwa, die der Körper selbst wohl entbehren kann, ein Begriff ausserhalb des Körpers ist. Denn die Fortexistenz durchaus von ihr abhängig zu machen, führt zur Annahme eines unzulässigen Reciprocitätsverhältnisses¹⁾.

Fragen.

I. Der Körper dauert, nachdem er vorher nicht gedauert hat, das Wesen bleibt dabei dasselbe. Es muss also ein besonderer Begriff vorhanden sein, durch den das Dauern herbeigeführt wird, so die „Dauer“. — Wir haben schon gesagt, dass die Substanz in der Dauer kein neues Attribut bekommt, die veränderte Bezeichnung aber für die Aufstellung der Attribute und Begriffe keine Bedeutung hat. Und wenn selbst ein Attribut hinzuträte, könnte es dennoch nicht durch eine Ursache bewirkt sein, da ein Attribut, dessen stete Erneuerung durch es selbst nötig ist, keine Ursache braucht, ebensowenig wie eine Ursache, wenn ihre stete Erneuerung durch sie selbst gegeben ist, einer anderen bedarf, die sie bewirkt.

II. Der Körper kann im nächsten Augenblicke ebenso gut weiter existieren, wie nicht existieren; es muss also etwas vorhanden sein, das für einen der beiden Zustände entscheidet, das aber ist ein Begriff, nämlich die „Dauer“. — Wenn der Körper einmal existiert, existiert er solange, bis sein Gegenteil ihn aufhebt, ebenso wie das Nichtsein so lange anhält, bis ein Schöpfer die Substanz ins Dasein führt. Es bedarf also gar keines entscheidenden Begriffes. Ferner, woher wisst Ihr überhaupt die Möglichkeit des Nichtseins nach dem Sein, da Ihr ja kein Gegenteil der Substanz annehmt²⁾? Ihr müsstet denn annehmen, dass die „Dauer“ ein von Gott in der Substanz geschaffener Begriff ist, durch den sie dauert, bei dessen Nichterschaffung sie

¹⁾ siehe Beweis IV.

²⁾ Gemeint ist der Zustand des Vernichtetseins, siehe Frage XVI.

aber vergeht¹⁾. Sie antworten vielleicht darauf, die Existenz ist nie notwendig, denn es ist möglich, dass die Substanz existiert, und dass sie nicht existiert, dass ihre Schöpfung verzögert wird, und dass der Schöpfer sie überhaupt nicht schafft²⁾. Wir aber sagen: Zunächst ist es in der That so, wenn das Ding aber einmal existiert und zu den Dingen gehört, deren Fortexistenz möglich ist, so ist seine Existenz notwendig, und es muss für den Fall der Nichtexistenz ein Bewirkendes angenommen werden. Kennt Ihr ein solches nicht, so könnt Ihr von der Nichtexistenz nichts wissen, und damit fällt die Notwendigkeit eines entscheidenden Begriffes für die Dauer weg³⁾. Ferner kann man ihnen sagen, das Fortbestehen der Raumerfüllung ist, sobald es möglich ist, notwendig; möglich ist es aber so lange, als nicht das Gegentheil hinzutritt. Dasselbe gilt auch von der Existenz.

XV. Die Substanz tritt, wenn sie entsteht, durch eine Ursache auf.

Es meint einer von denen, welche sich an Abu'l Kāsim anlehnen, die Substanz trete wegen eines Begriffes, eines bestimmenden Dinges, auf. Dies ist der bekannte, mit dem Beinamen al-Aḥḍab bezeichnete⁴⁾. Und er erwähnt, dass aus dem Kalām des Abu'l Kāsim dies folge, da nach ihm die Dauer

¹⁾ Dies ist die Ansicht Abu'l Kāsim's, die in Frage XVI. ausführlich widerlegt wird. Die hier Angegriffenen müssen diese Ansicht nicht teilen.

²⁾ Dieser Gegeneinwand soll heißen: ein solch Bewirkendes für die Nichtexistenz brauchen wir auch nicht kennen, da die Existenz gar nicht notwendig existierend ist.

³⁾ Der ganze Zusammenhang bedeutet: Ihr verlangt von uns einen entscheidenden Begriff für die Dauer, wo habt Ihr einen solchen für die Nichtexistenz?

⁴⁾ Ḥasanī schreibt diese Ansicht auch Abu'l Ḥusain al-Ḥajjāt zu: f. 29a والاحدب الضرو معنى الحاد لا f. 27a heisst es:

„Nach الاحدب tritt die Substanz, wenn sie entsteht, durch einen Begriff auf. Nach den Meisten ist der Sinn des Auftretens die Entstehung, und diese ist durch den Wirkenden.“

nur entstehen kann, wenn bei der Substanz ein beabsichtigtes Auftreten, aufgehoben wird. Und dies hielt einer der Genossen, den wir in Naisäbūr sahen, für möglich. Diese ist eine erbärmliche Ansicht, und Abu'l Kāsim bei seiner Vortrefflichkeit und Gründlichkeit glaubte nicht daran. Dieser al-Aḥḍab jedoch verbrach, wegen seiner überaus grossen Thorheit, diese fürchterlichen Ansichten und bestrebte sich dann, sie Abu'l Kāsim zuzuschreiben.

Die Falschheit dieser Ansicht beweist folgendes:

I. Das neu Auftretende hat kein Attribut ausser der Existenz; die Existenz kann nicht durch eine Ursache sein, nachdem sie, wie wir schon vorher erwähnt haben, durch ein agens ist¹⁾ und Ursachen auf die Wesen keinen Einfluss haben können²⁾.

II. Nach Eurer Ansicht ist das „Auftreten“ der Gegensatz zur „Dauer“. Als Gegensätze müssten sie aber miteinander vertauscht werden können, wie dies bei der Schwärze und Weisse der Fall ist. Dass aber die Dauer an die Stelle des Auftretens kommen könnte oder umgekehrt, ist absurd.

III. Die Existenz ist ein einheitliches Attribut, könnte also nicht durch entgegengesetzte Begriffe herbeigeführt werden, so, was doch aber nötig sein würde, wenn jede Substanz durch einen besonderen Begriff auftreten würde.

IV. Auch nach der gegnerischen Meinung wird das Attribut der Existenz nicht fortwährend neugeschaffen, sondern bleibt; wie könnte dieses Attribut also im ersten Zustande durch einen Begriff, und im zweiten durch sein Gegenteil sein.

V. Auch hier würde wieder ein Reciprocitätsverhältnis entstehen³⁾.

VI. Das Auftreten müsste seinerseits durch eine Ursache herbeigeführt sein, da es ja nur der Möglichkeit nach existiert, dasselbe, was bei der Substanz der Fall ist. Fährte dies dort zur

¹⁾ siehe oben S. 21, Anm. 1.

²⁾ siehe oben S. 59, Anm. 1.

³⁾ Frage XIV, Beweis IV und VI.

Annahme einer Ursache¹⁾, so natürlich auch hier. Dies würde aber zu einer unendlichen Kette von Ursachen führen.

XVI. Die Substanz wird durch ihr Gegenteil aufgehoben.

Wisse, dass unser Lehrer Abu'l Husain al-Hajjät von der Substanz sagt, sie werde dadurch aufgehoben, dass Gott sie zum Nichtsein führe; er hielt es also für möglich, dass die Macht Gottes sich auch auf die Vernichtung erstreckt²⁾. Abu'l Kāsim sagt, dass die Substanz dadurch, dass Gott nicht die „Dauer“ schafft, vergeht. Unsere Lehrer sind nicht der Ansicht, dass die Substanz durch das „Vernichtetsein“, die Vernichtung, vergehe, dass diese der Substanz entgegengesetzt sei und substratlos existiere³⁾.

Dass die Ansicht Abu'l Husain's unrichtig ist, wird folgendermassen bewiesen:

I. Gott steht mit dem Ding nur insofern in Beziehung, als er es erschafft; wird er durch diese Ansicht noch in eine andere Beziehung gesetzt, nämlich, dass er die Dinge auch ver-

¹⁾ Wir ersuchen hieraus, welcher Grund für die Annahme des ^{ظرو} bestimmend war.

²⁾ Siehe oben im Aql der Frage XIV. Die korrespondierenden Mitteilungen Hasan's bringe ich später

³⁾ Die noch zum Aql gehörigen Mitteilungen über Abu 'Alī's Stellung zur Frage der partiellen Vernichtung müssen bei der nächsten Frage gebracht werden. — Hasan f. 29a. ^{أبو علي وأبو هاشم الغناء معني}

⁴⁾ ^{الخبيات وط (أبو شنب)} ^{أبو القسم لا}; f. 29 b, siehe oben S. 55, Anm. 4.

auch bei Šahrastānī p. 55, Haarbrucker I, S. 83. Alle drei Annahmen für die Vernichtung der Substanzen bringt Maimonides in der 5. Prämisse des Kalāmkapitels, Munk, Guide I, S. 389f., nur dass er die erste Meinung von der Vernichtung durch Gott für die Mutakallimūn nicht ernstlich in Betracht kommend halt, weil ^{الفاعل لا يفعل العدم} (siehe unten Beweisführung). Von der Vernichtung S. 391: „Wenn Gott die Welt vernichten wollte, würde er das Accidenz der Vernichtung schaffen, ohne dass dieser ein Substrat hatte, und diese „Vernichtung“ würde die „Existenz“ der Welt aufheben“.

nichtet, so hindert nichts, alle Zustände, in denen die Dinge sich befinden, in Beziehung zu Gott zu setzen, und das wäre dann dasselbe, wie der Glaube, dass Gott in jeder Beziehung mit dem Ding verbunden ist, die es nur einnehmen kann. Und es kommt der Glaube zu einem solchen Urteil nur, weil er ohne Beschränkung über eine Beziehung hinausgeht.

II. Würde die Macht Gottes über die Dinge sich auch auf die Nichtexistenz erstrecken, so müssten auch wir, da wir ja auch dasselbe Attribut der Macht besitzen¹⁾, imstande sein, sie zur Nichtexistenz zu führen, denn durch dieselbe Eigenschaft müssen zwei verschiedene Subjekte dieselbe Wirkung ausüben. Wir müssten also zum Beispiel das eine „Sein“, ohne sein Gegenteil zu schaffen, vernichten²⁾. Und man kann dies nicht zugeben, indem man sagt, dass das von uns geschaffene „Sein“ der Grund für die Vernichtung des anderen wäre, die Annahme des Grundes unsere Vernichtungsthätigkeit aber nicht beeinträchtige, da ja alle unsere Thätigkeit durch einen Grund geschehen müsse³⁾. Von einem Grund bei der Vernichtung des „Sein“ durch das andere zu sprechen, ist doch nicht möglich, weil beim Grund jede Sicherheit des Verhältnisses ausgeschlossen ist⁴⁾.

III. Hätten wir die Macht das Ding zur Nichtexistenz zu führen, müssten wir auch die Macht besitzen, die Arbeit eines anderen zur Nichtexistenz zu führen, ebenso gut aber auch, sie zur Existenz zu erwecken. Es würde also das-

¹⁾ Hasanî 83b: „Es giebt nur einen mit Macht ausgestatteten, d. i. Gott. Wir sagen: nein auch die Menschen, denn wir finden 2 Lebende, von denen nur einem das Thun möglich ist, der also einen Vorzug haben muss.“

²⁾ Hasanî 85a: „Die Baarenser sind der Ansicht, die Macht Gottes ist nicht auf die Vernichtung ausgedehnt. Al-Hajjât und al-Kirmisîni sind der Ansicht, sie erstreckt sich auf dieses. Wir sagen, wenn dem so wäre, müssten wir das Ding vernichten können, auch ohne sein Gegenteil zu schaffen.“ Zu der Vernichtung durchs Gegenteil siehe oben S. 55, Anm. 8.

³⁾ Die hier im Text aufgezählten 8 Thätigkeiten des Menschen, Ton, Zusammensetzung, Schmerz, zählt auch Hasanî auf, er fügt f. 85a noch „Sein“ und „Druck“ hinzu.

⁴⁾ Siehe oben S. 60.

selbe Objekt von zwei Subjekten abhängen. Zu diesen Konsequenzen kann man die Gegner nur zwingen, weil sich aus ihrer Annahme ergeben würde, dass zwei Attribute des Dings von einem agens sind, nämlich Existenz und Vernichtung. Wer über das eine Macht hat, muss auch über das andere Macht haben.

IV. Wir müssten dann auch die Macht haben, das Leben zur Nichtexistenz zu führen, ebenso aber auch, es ins Dasein zu rufen, wir würden also über Leben und Macht verfügen können.

V. Wir müssten auch die Macht haben, mit unserem einen Willen zu gleicher Zeit verschiedene Seinszustände zu vernichten. Derselbe Wille kann sich doch aber nur auf ein Atom oder eine Art in einem Augenblick und einem Substrat beziehen¹⁾.

VI. Wenn das Nichtsein von einem Wirkenden abhinge, müsste auch das immer wiederholte Nichtsein derjenigen Accidenzen, welche nicht dauern²⁾, durch den Schöpfer sein. Würde dieser, was ihm ja freisteht, sie nicht vernichten, so oft sich ihr Nichtsein wiederholt, so würden sie, die nicht dauern können, dauern.

VII. Da das Nichtexistierende keinen Zustand hat, so kann nicht gesagt werden, dass es durch ein Agens ist. Einen Zustand aber kann es nicht haben, a) weil in diesem Fall das Nichtsein seinem Wesen nach ewig dauernd wäre, denn der Zustand ist beim Wesen notwendig vorhanden und muss, wenn sich, wie hier keine andere Ursache für ihn findet, vom Wesen abhängen³⁾. b) Die Annahme eines Zustandes für das Nichtseiende

¹⁾ Maqā'il f. 129 lautet die Frage: **مسئلة لا يجوز أن تتعلق**

القدر عند مشيختنا بأكثر من جزء واحد من جنس واحد في وقت واحد. Dagegen von Gott bei Ḥasanī f. 85 a: „Gott hat Macht über alle Arten der Willensobjekte und von jeder Art in jeder Zeit über unendliche“.

²⁾ siehe oben S. 55, Anm. 8.

³⁾ Die folgende Auseinandersetzung bringt für den Zusammenhang nichts Wichtiges, ist aber interessant und auch nicht einfach: Wenn gesagt wird, warum soll die Nichtexistenz dem Wesen nach vorhanden sein, da doch die Unmöglichkeit, also auch die Aufhebung der Existenz nicht dem Wesen nach ist. so sagen wir darauf: Warum sollte die Unmöglichkeit

erübrigt sich, da wir die Nichtexistenz, d. h. die Unmöglichkeit der Raumerfüllung von dem Aufhören der Existenz abhängig machen können. Wenn wir aber die Begründung für eine Aussage in der Negation eines Attributes finden, brauchen wir kein positives Attribut, also auch hier keinen Zustand, da derselbe doch auf ein anderes positives Attribut hinweisen würde, von dem er abhängt¹⁾. c) Dem Nichtseienden ebenso wie dem Seienden einen Zustand zu geben, geht auch darum nicht an, weil wir dann nicht mehr auf Grund der Vernunftnotwendigkeit die Aussage machen könnten, das Wesen sei notwendig existierend oder nichtexistierend. Diese Vernunftnotwendigkeit beruht ja darauf, dass die Substanz das Attribut der Existenz besitzt, nicht aber darauf, dass sie eines von diesen entgegengesetzten Attributen haben muss, denn von der Vernunft aus könnte sie ja ebenso gut mehr haben, und nur durch Beweis wissen wir, dass es nur diese zwei sind.

Es folgt im folgenden nunmehr eine Zurückweisung Abu'l Kāsim's, der behauptet hatte, das Verschwinden der Körper beruhe darauf, dass Gott nicht die „Dauer“ in ihnen erschafft. Für den Verfasser selbst ist die Sache damit erledigt, dass er

der Existenz eher die notwendige Ursache der Nichtexistenz, als diese die Ursache der Unmöglichkeit der Existenz sein? Wenn gesagt wird: eines der beiden Dinge hat einen Vorzug vor dem anderen, indem das Wissen von der Existenz dem von der Nichtexistenz vorausgeht, so sagen wir: die Abstufung der erkannten Dinge entspricht nicht der Stufenleiter der Erkenntnis, denn das Wissen von Gott wird abgeleitet von dem der Schöpfung des Körpers (Schreiner, Jeschu'a S. 88, Kalām S. 52), trotzdem ist Gott der Grund für die Existenz der Körper.

¹⁾ Hasanī f. 27 a: „Das Nichtexistierende hat in seiner Nichtexistenz keinen „Zustand“, im Gegensatz zu Abu 'Abdallāh's Ansicht. Wir sagen: bei allen Gegensätzen ausser Bejahung und Verneinung giebt der Verstand noch ein Drittes zu; es steht dagegen fest, dass es kein Drittes giebt, wenn die Gegensätze Bejahung und Verneinung sind. Wenn wir nun der Verneinung einen Zustand verleihen, so ist das Zugeständnis eines Dritten nötig geworden. Und wir wissen, dass es mit Nichtsein und Existenz ebenso ist, und es ist erforderlich, dass sie sich beide, wie Bejahung und Verneinung verhalten“, sc. also ohne ein Drittes, und ohne dass das Nichtseiende einen Zustand bildet.

ja schon gezeigt hat, dass es eine „Dauer“ überhaupt nicht giebt. Er giebt darauf im folgenden eine Anzahl von Gegenständen alterer Autoren, ohne indes die Autoren zu nennen.

I. Würde der Körper dadurch vernichtet werden, dass Gott nicht die Dauer schafft, würden wir ihn ja auch vernichten, da wir auch nicht die Dauer schaffen. — Dieses Verhältnis hat natürlich nur statt bei einem, der die Macht hat, ihnen die Dauer zu verleihen. — Gott hat die Macht dazu, er müsste also die Dinge untergehen lassen, in demselben Augenblick, wo er sie schafft, dadurch, dass er bei ihnen nicht die „Dauer“ schafft. — Das ist doch noch nicht der Augenblick, wo die Erschaffung der Dauer möglich ist. — Wir haben aber gesagt, dass wenn die Dauer ein Begriff ist, Gott sie in dem Augenblick schaffen kann, wo er die Dinge schafft.

II. Die Vernichtung der Körper tritt auf, wobei es möglich ist, dass sie nicht auftritt. Es muss also etwas Bewirkendes sein, das selbst neu auftritt. Wird die Dauer jetzt nicht geschaffen, so ist ein solches Bewirkendes nicht vorhanden, denn Gott kann es nicht sein, da er nur wirkt, wo es sich um einen notwendigen Einfluss handelt.

Die Substanzen gehen also zu Grunde durch die Existenz eines Dinges (ma'nā), das ihnen entgegengesetzt ist. Dieses Ding kann unmöglich an einem Substrat existieren, es ist vielmehr substratlos, es ist die „Vernichtung“.

XVII. Die Vernichtung eines Teiles der Substanzen schliesst die Dauer der anderen aus.

Wisse, dass Abu Hāšim es für unmöglich erklärt, dass ein Teil der Substanzen bei der Dauer eines anderen Teiles vernichtet werde, und auch Abu 'Alī hat in seiner zweiten Ansicht dies angenommen¹⁾. Abu'l Kāsim hält das Gegenteil für möglich. Seiner Ansicht folgt Abu Bekr b. al-Jhā'id und Abu 'Abdallāh

¹⁾ Vgl. dazu aus dem Asl der vorhergehenden Untersuchung: „Unser Lehrer Abu 'Alī sagte zuerst, dass die Vernichtung eines Teiles der Substanzen nicht die Vernichtung der anderen bedeutet, später sagte er,

Muhammed b. Omar al-Saimari. Und wisse, dass die *Ḥukm* oft inbezug auf diese Frage uns schmähhliche Dinge zuschre. Deswegen wollte ich, dass die Untersuchung über die Frage erschöpft werde. Ausserdem gehört dies zu den Bestimmungen der „Vernichtung“; da sie die „Vernichtung“ nicht zugeben, wie können sie über ihre Bestimmungen reden.

Die Grundlage für den Beweis ist folgendes: Die Substanzen sind alle gleichartig, was also einem Teil der Substanzen entgegengesetzt ist, muss allen entgegengesetzt sein. Das *قوله*, der Zustand des Vernichtetseins, bildet einen Gegensatz zu der Substanz, und es ist nichts vorhanden, was diesem Zustande eine spezielle Geltung über nur einen Teil der Substanzen ohne den anderen verliehe. Ohne ein Spezialisierendes aber ist die Spezialisierung eines Dinges unmöglich¹⁾. Es wird nun gesagt: Die Bestrafung des Frevels umfasst die Vergeltung nur eines Teiles dessen, was der Frevler verdient hat²⁾, ohne dass ein Spezialisierendes gerade dieses dazu heraushebt. — Hier ist wohl ein Entscheidendes und das ist eben der freie Wille Gottes; das Mass, das Gott schaffen will, schafft er. — Es wird aber auch gesagt: Gott schafft an einem Teil der Substrate die Schwärze, ohne dass hier etwas Spezialisierendes vorliegt, das gerade diese Substanzen dazu bestimmte. Darauf sagen wir: Ein Bestimmendes wäre doch nur dann nötig, wenn das Accidens, bei allen

in dem was er als Widerlegung von al-tāg (Name einer Schrift oder Beiname eines Schriftstellers) verfasst hat, dass die Vernichtung eines Teiles auch die der übrigen sei. — Hierdurch wird die Vernichtung der Substanzen zur Vernichtung der Welt überhaupt: siehe oben S. 70, Anm. 8. Hieraus dürfte wohl kaum, nach der ganzen Tendenz dieses Systems, die Annahme von unzähligen nacheinander existierenden Welten geschlossen werden, Zeller I, 2 S. 590, ebenso wie es wohl nicht angebracht ist, daraus, dass die Bagdadenser die Vernichtung überhaupt ablehnen, zu folgern, dass sie aristotelischen Anschauungen näherstehen.

¹⁾ Von den vielen, teilweise von mir nicht verstandenen, Beispielen, die dies zu erschüttern angeführt, aber widerlegt werden, bringe ich nur die für die Gesamtanschauung wichtigen.

²⁾ Hält man die Punktation des Manuskripts für ausschlaggebend, so muss man übersetzen: die Bestrafung des Frevels vernichtet die Belohnung eines Teiles dessen, was er verdient hat etc.

Substraten notwendig, bei einem Teil aber nur vorhanden wäre. Eine solche unbedingte Geltung, wie bei dem Gegensatz ist doch aber bei der Einnahme der Substrate, *hulül*, nicht vorhanden. — Dass aber von Gott gerade einer von zwei Gegensätzen geschaffen wird, obwohl doch nichts gerade diesen dazu befähigt, liegt eben in dem Begriff der Macht Gottes. Daneben noch ein Spezialisierendes annehmen, würde diese aufheben heissen. „Und im allgemeinen werden alle diese Fragen durch eins aufgehoben, und zwar: wenn das, was sie über die Substanz und die „Vernichtung“ gesagt haben, entsprechend dem, was sie zu dieser Untersuchung vorgebracht haben, richtig wäre, so wäre es auch entsprechend dem, was sie erwähnt haben, möglich, dass Schwärzeteile zu hundert Weisseteilen kommen und einen Teil von ihnen ohne den anderen aufheben, ohne dass hier etwas Spezialisierendes wäre“.

Auch könnte der Zustand der Vernichtung nun nicht etwa ein Spezialisierendes durch eine spezielle Richtung haben sodass ihm diese etwa die Geltung über einen Teil der Substanzen, ohne den anderen verleihen würde. Dafür sind schon viele Beweise gebracht worden, die zum Teil unrichtig sind.

Wenn das Vernichtetsein eine spezielle Richtung hätte, so müsste es auch raumerfüllend sein, denn es gehört zu den speziellen Eigenschaften des Raumerfüllenden, dass es in einer Richtung ist und dabei nicht bloß einem anderen folgt¹⁾. Raumerfüllend aber kann das Vernichtetsein nicht sein. — Dieses ist nicht richtig, weil einer sagen könnte, dass nur die wirkliche Einnahme der Richtung die Raumerfüllung voraussetze, die bloße Annahme derselben nicht²⁾. Und dass man etwa bei jeder

¹⁾ also nicht z. B. als Accidenz.

²⁾ An einer späteren Stelle p. 78, 7 beantwortet der Verfasser den Einwand, dass diese Auffassung dem Ausspruch gleich käme, dass die Raumerfüllung zu den speziellen Eigenschaften der Raumerfüllung gehöre, da doch die Einnahme der Richtung dasselbe sei, wie die Raumerfüllung. Darauf sagt der Verfasser, man könne sich ein Ding sehr wohl raumerfüllend denken, ohne dass es deshalb eine Richtung einnehmen müsse. Und die Eigenschaft, dass die Substanz eine andere hindere, an ihre Stelle zu treten, werde zu den Eigenschaften der Raumerfüllung

Richtung, und so auch bei der des Vernichtetseins sofort die Richtungseinnahme denke¹⁾, ist doch nicht notwendig. Möglich ist es nun aber gar zu sagen, dass ohne Richtungseinnahme die Richtung und das Ding in ihr gar nicht vorstellbar sei, denn es giebt doch viele Menschen, die glauben, dass Gott seinem Wesen nach an jedem Orte ist, ohne dass er von ihm wirklich Besitz nimmt. Auch ist es sehr wohl möglich, dass sich ein Mensch ein Ding vorstellt, ohne zu unterscheiden, ob er es rechts oder links sieht, demgemäss sich also vorstellt, dass es von der Richtung nicht Besitz nimmt.

Wenn das „Vergehen“ eine Richtung hätte, so ist darauf ferner bereits erwidert worden, könnte man glauben, wir hätten die Macht, die Körper zu schaffen; dass es uns nicht gelingt, liege nur daran, dass gerade dort, wo wir die Körper schaffen wollten, das „Vergehen“ wäre. — Abgesehen davon ja, dass Gott die Vernichtung auch einmal an einer anderen Stelle schaffen könnte, als wo wir die Schöpfung beabsichtigen, müsste man dann ja auch annehmen, wir könnten das „Vergehen“ schaffen, wir müssten also dann die Körper vernichten können; da wir aber ebenso, wie wir die Körper durch den Druck schaffen, sie durch diesen auch vernichten müssten, so müssten wir, da ein Entscheidendes fehlt, Vernichtung und Entstehung zu gleicher Zeit schaffen. Ueberhaupt giebt die Annahme, dass wir Körper, natürlich durch den Druck, schaffen würden, zu vielen Absurditäten Anlass.

Falsch ist es auch, wenn gesagt worden ist: Vernichtung und Substanz könnten einander nicht in bezug auf die Richtung entgegengesetzt sein, da sie nichts Feststehendes ist, auf das der Gegensatz bezogen werden könnte. Nun ist aber, so würde die einfache Antwort lauten können, die Richtung, selbst wenn sie nicht existiert, doch etwas mit der Vernunft zu Erkennendes, sodass man von vornherein sagen könnte: Die Vernichtung hat

gezählt, obwohl es auf die Einnahme der Richtung zurückgehe, ebenso müsse diese dazu gezählt werden können.

¹⁾ und deshalb auch hier die Folgerung auf die Raumerfüllung machen musste.

eine Richtung, und wenn sie diese hat, ist sie der Substanz entgegengesetzt.

Wirklich gegen die Annahme einer Richtung beim Zustande des Vernichtetseins sprechen vielmehr folgende Gründe:

I. Hätte die Vernichtung eine spezielle Richtung, so wäre es gleich unmöglich, dass die Vernichtung die Substanz aufhebt, wie, dass sie sie nicht vernichtet; das erstere darum nicht, weil die Substanz in dem Augenblick ihrer Vernichtung, diese Richtung verlassen kann, also dann zu gleicher Zeit nichtexistierend und bewegt wäre, das zweite nicht, weil für die Vernichtung nur nötig ist, dass das zu Vernichtende im Augenblicke vorher in dieser Richtung war, in diesem Augenblicke nicht mehr darin zu sein braucht.

II. spricht hiergegen, dass diese Spezialisierung der Vernichtung entweder in ihrem Wesen begründet liegt, was aber unmöglich ist, da dann die Substanz nicht diese Spezialisierung, und damit nicht diese Richtung haben könnte, ihre Vernichtung also unmöglich wäre, oder sie müsste in einem substratlosen Begriff beruhen, der aber wieder als solcher Begriff keine bestimmende Richtung geben könnte, also wieder die Vernichtung aller Substanzen notwendig machen würde.

III. Die Vernichtung müsste hierbei die Richtung in notwendiger oder nur möglicher Existenz besitzen, im ersten Falle würde sie im Wesen der Vernichtung begründet sein, im zweiten in einem Begriff; beides ist, wie schon gezeigt, unmöglich.

Fragen:

I. Wenn man Gott nicht das Vermögen zuschreibt, einen Teil der Substanzen ohne den anderen zu vernichten, so heisst das, ihm ein Unvermögen zuschreiben. — Dies bedeutet für Gott noch lange kein Unvermögen, ebensowenig wie der Umstand, dass er nicht zwei entgegengesetzte Eigenschaften, etwa schwarz und weiss, an demselben Substrat schaffen kann. Ebenso wie diese, sind ja auch die Vernichtung und die Gesamtheit der Substanzen entgegengesetzt.

II. Ebenso wie Gott die Möglichkeit hat, einen Teil der Substanzen ohne den anderen zur Existenz zu führen, kann er auch die Möglichkeit haben, einen Teil der Substanzen ohne den anderen der Vernichtung Preis zu geben. — Die Existenz ist aber durch ein agens, die Nichtexistenz nur durch ein Ding. Das agens kann natürlich nach seinem Willen einen Teil nur schaffen, das Ding aber ist nicht auf einen speziellen Teil beschränkt.

III. Ebenso wie Gott den einen Körper schwarz, den anderen weisse macht, kann er auch den einen Körper dauern, den anderen nicht dauern lassen. — Es ist unmöglich, bei der Substanz, die doch als Gattung ein Ganzes darstellt, Existenz und Nichtexistenz zu denken, ebenso wie Schwarze und Weisse an demselben Substrat unmöglich sind.

XVIII. Das Atom kann auf die Berührungstelle zweier anderer Atome treten¹⁾.

Wisse, dass unser Lehrer Abu Hāsim dies für möglich erklärt hat, und ihm folgte ein Teil der späteren seiner Genossen. Er hatte hierüber eine Frage, die wir im „Buche vom Atom“ gründlich studiert haben. Abu 'Alī sagte, es sei nicht möglich; ihm folgte unser Lehrer Abu Ishāq, der hierüber auch eine schöne Frage hat. Das ist es auch, was unser Lehrer Abu'l Kāsim sagt. Wir citieren in dieser Untersuchung alles, was zur Unterstützung jeder der beiden Meinungen angeführt wird und erklären dann, was das richtige unter diesen ist.

Zunächst wird dasjenige vorgebracht, was geeignet sein könnte, die Ansicht Abu Hāsim's zu stützen:

1. Das Atom kann, wenn die beiden anderen Atome nicht dort sind, in das Gegenüber treten, welches, wenn die Substanzen vorhanden wären, auf ihrer Verbindungsstelle läge. Wie es nun möglich ist, dass das Atom an diesen Ort tritt, wenn die beiden

¹⁾ Die Bedeutung dieser Frage im Gesamtsystem ist zu Frage IV, S. 86 Anm. 2 betrachtet worden.

Atome nicht unter ihm sind, ebenso kann es auch diese Richtung annehmen, wenn sie unter ihm sind, denn im Grunde genommen ist der Zustand des Gegenüber unverändert, nur dass jetzt oben die beiden Atome daselbst sind.

II. Wenn wir uns 4 Atome in einer Reihe aufgestellt denken, die beiden mittleren dann herausgenommen, so dass die beiden Enden von einander getrennt sind, dann können wir uns ein Atom so gestellt denken, dass es keine der beiden Seitenatome erreicht, sodass es einen Anteil an dem Gegenüber beider Atome, und damit an beiden Atomen nimmt.

III. Wenn wir uns drei Atome in einer Reihe aufgestellt denken, und zwei Wollende mit gleicher Kraft die beiden Seitenatome nach der Mitte zu drängen, so nimmt ein jedes von diesen Atomen an diesem Mittelatome teil. Es ist nicht möglich, etwa zu sagen, jedes dieser beiden Atome müsste an seiner Stelle bleiben, weil der Druck des einen den des anderen an der Erzeugung, so der Bewegung hindern würde, denn diese Erzeugung könnte nur verhindert werden, wenn das Substrat der beiden dasselbe wäre¹⁾, oder beide Substrate sich berührten.

Dies kann man nicht damit erschüttern, dass 4 in Entfernung eines Quadrates von einander aufgestellte Quadrate gegenseitig an der Bewegung hindern, obwohl hier keine Berührung stattfindet. Eine Berührung findet hier ja auch statt, und zwar in den Winkeln, denn wenn wir eine der Ecken mit Tinte beschmieren, so macht sie die anderen schwarz.

IV. Die Diagonale des Quadrates ist grösser, als die Seite²⁾, obwohl doch die Atome, die sie bilden, als unteilbare Grössen gleich sind. Nur nebenbei erklärt sich das auch daraus, dass zwischen den Teilen der Diagonale mehr Zwischenraum³⁾

¹⁾ Hierauf beziehe ich auch den hier an Text folgenden Absatz, der mir sonst unverständlich bliebe.

²⁾ Dagegen Maimonides, Munk, Guide I. S. 363 und Lamswitz I, S. 196.

³⁾ Maimonides, Guide I, S. 382 für die Teile des Mubsteins, die durch Ruhepunkte getrennt werden.

ist. Würde dieses ausschliesslich massgebend sein, so müsste eine Eisenstange, welche die Diagonale bildet, leichter als eine, welche die Seite bildet, zerbrechen, da doch die Teile der ersteren durch Zwischenraum getrennt waren. Der Grund für die Kürze der Seite gegenüber der Diagonale ist also, dass die Atome, die doch quadratförmig sind, sich in den Winkeln berühren, wenn sie die Seiten bilden. Das ist doch aber nur möglich, wenn ein Atom an die Berührungsstelle zweier anderer treten kann.

Die gegnerische Ansicht hingegen könnte folgendermassen gestützt werden:

I. Die Anschauung, dass das Atom an die Berührungsstelle zweier Atome gestellt werden kann, würde zu einer Teilung des Unteilbaren führen, denn jedes der beiden Atome nimmt von diesem Atom Besitz, hat an ihm Anteil. Und dieser Anteil ist wiederum geringer, als das Atom an und für sich, das Atom müsste also kleiner sein, als es an und für sich ist, d. h. noch teilbar sein. - - Demgegenüber aber kann eingewendet werden, wenn auch die beiden Teile Anteil haben, braucht das Atom doch nicht teilbar zu sein, ebenso wie es nicht teilbar ist, wenn 2 Atome sich auf ihm in zwei Richtungen niederlassen.

II. Es müssten unter dieser Voraussetzung in dem einen Atom zwei entgegengesetzte „Sein“, d. h. Seinsmöglichkeiten bestehen, indem jedem Anteil an jedem einzelnen Atom ein besonderes „Sein“ entsprechen würde. — Das Atom befindet sich jetzt noch in derselben Lage, in der es sich befindet, wenn die beiden anderen Atome nicht dort wären, da in diesem Zustande nur von einem „Sein“ entsprechend dem einen Ort die Rede ist, so auch hier.

III. Es könnte das eine Atom von den beiden Atomen verschiedene Bruchteile, z. B. von dem einen $\frac{1}{4}$, von dem anderen $\frac{3}{4}$ in Besitz nehmen, es wären also entgegengesetzte „Sein“ vorhanden. — Die Antwort habe ich nicht verstanden.

IV. Wenn 4 Atome in einer Reihe aufgestellt sind und die mittleren entfernt werden, so kann in dem entstehenden Zwischenraum ein Atom nur so gestellt werden, dass es die

Atome an den beider Enden nicht berührt; der Abstand zwischen diesem und dem mittleren Atom wäre also offenbar kleiner, als ein Atom, es würde also ein Ding geben, das kleiner als das Atom ist, d. h. das Atom würde teilbar sein. — Dies ist nur Eure Ansicht, wer von Euch in dieser Frage abweicht, giebt eben nicht zu, dass der Zwischenraum nicht kleiner ist, als der Ort des Atoms. Abgesehen dann ausserdem davon, dass wir wieder auf die Analogie des Verhältnisses hinweisen können, wenn die beiden anderen Atome nicht da sind, kann man auch die 6 Richtungen zum Beweise bringen, in welchen die Substanz andere berühren kann, ohne dass dies zur Annahme eines kleineren Dinges als ein Atom, und damit zur Teilung führt.

Am Schluss der Arbeit angelangt, gereicht es mir zur freudigen Genugthuung, meinen Dank Herrn Dr. Martin Schreiner, Dozenten an der Lehranstalt für die Wissenschaft des Judenthums in Berlin, für die vielfache Anregung auszusprechen, die ich für meine Arbeit im persönlichen Verkehr, wie ganz besonders aus seinen Schriften bekommen habe. Ein flüchtiger Blick kann zeigen, dass meine Arbeit zum grossen Teil auf seinen Vorarbeiten beruht. — Herrn Prof. Goldziher in Budapest schulde ich Dank für freundliche Hilfeleistung beim Verständniss einzelner schwieriger Stellen oder Partien. — Herrn Prof. Fischer in Leipzig gebührt mein Dank für vielfache Freundlichkeit und Anregung, die, wie ich hoffe, der Correctheit meiner Arbeit zu gute gekommen ist.

Zu meinem Bedauern bin ich genötigt, an dieser Stelle einige Versehen, die ohne mein Verschulden beim Druck des ersten Bogens untergelaufen sind, zu berichtigen: S. 6 Šahrastānī statt Sahrastānī. S. 7 taklīf statt taklīf, ‘Alī statt ‘Alī, ‘Ajjās statt Ajjās. S. 8 Šahrastānī statt Sahrastānī, ذکر statt ذکر.



